الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ



نظام المِلَّة العثماني في بلاد الشام ما بين (٩٢٢ـ ١٢٥٥هـ – ١٥١٦ـ ١٨٣٩م)

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

حسن أسعد الأحمد الأسعد

بإشراف الأستاذ الدكتور:

أ . د. محمود علي عامر

١٤٣٩هـ _ ٢٠١٨م

Syrian Arab Rebuplic

Damascus University

Faculty of Arts And Humanities

Department of History



The Ottoman system in the Levant Between (922-1255 AH - 1516 - 1839 AD)

A Thesis submitted for the Master Degree in the Modern and contemporary history

Prepared By

Hasan Asaad Al Ahmad Al Asaad

Supervised By

Prof. Mahmoud Ali Amer

2018

مقدمة:

ميزت الدولة العثمانية بين أفراد المجتمعات التي خضعت لها -ومنها مجتمع بلاد الشام موضوع البحث الرئيس- على أساسين، الأول ديني بين المسلمين وغير المسلمين بشكل عام وطائفي بين المسلمين أنفسهم، الذي يعني فروقاً كبيرة بين الطوائف من حيث الحقوق والوظائف والفرص وكذلك الضرائب، والثاني وظيفي بين أولئك الذين يعملون في أجهزة الدولة الإدارية والسياسية وبدرجات متفاوتة، وبين الذين لا يعملون في أي من تلك الأجهزة. وعليه فقد اتخذ البناء الاجتماعي في الدولة شكل هرمي تتكون قمته من هؤلاء الذين يعملون للدولة وتنفصل تماماً عن القاعدة التي تتكون من سائر العاملين حسب وظائفهم ومهنهم المختلفة.

وأُطلق على الذين يعملون للدولة اسم الموظفين العثمانيين أو رجال الحكم والإدارة، في حين كان باقي السكان يسمون بالرعايا، وما يهمنا في هذه الدراسة هي فئة الرعايا وعلى وجه الخصوص في بلاد الشام، وهم المسلمون والذميون على السواء الذين يمثلون الأغلبية العظمى للسكان، فالذميون يتكونون من الملة المسيحية بطوائفها الروم الأرثوذكس والكاثوليك والآرمن كافة.. وغيرهم بالإضافة لليهود بطوائفهم. وقد أطلقت الدولة العثمانية عليهم اسم الرعية. أما المسلمون وهم الأكثرية في بلاد الشام، أطلقت الدولة العثمانية عليهم اسم التبعة وكان السنيون يشكلون فيهم نسبة عددية مرتفعة، إلى جانب طوائف الشيعة والعلويين والإسماعيليين والموحدين وقد اختلفت سياسة الدولة العثمانية تجاه هذه الطوائف بشكل متباين.

استطاعت الدولة العثمانية أبان نهوضها، أن توفق بين هذه المجموعات الكثيرة من الشعوب والطوائف الدينية المتباينة، وبين المسلمين الذين يعتنقون المذهب الديني الرسمي للدولة، غير أن المسيحيين واليهود، كانوا لا يتمتعون بالمساواة التامة بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين بالرغم من أنهم كانوا يتمتعون بالحرية الدينية وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وقد تحملت الدولة مسؤولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم، وقد عاشت الدولة العثمانية بمنأى عن الشعوب الإسلامية، ولولا اعتصامها بالمذهب الحنفي لكان التباعد بينها وبين المسلمين بيناً تماماً، فاكتفت السلطات الرسمية بالضرائب ترسل سنوياً وبالأدعية للسلطان في المساجد وبالعملة تضرب باسم السلطان، وبوالٍ عثماني ينوب عنه في كل ولاية، وعدّت الدولة العثمانية الملة المسيحية- بغض النظر عن طوائفها المتعددة - رعايا ينحصر واجبها الأول والأخير بالخضوع وتوفير المال المفروض عليها.

ولقد كانت كل طائفة من الطوائف الدينية في السلطنة، تعرف بالملّة وهي المجموعة البشرية ذات الدين الواحد، وكانت الملّتان الكبيرتان الرئيستان في السلطنة: الإسلام والروم الأرثوذكس، وكان اليهود والأرمن وسائر الطوائف المسيحية، يعرفون أيضاً بالملّة.

ولما لم يكن لسائر هذه الملل، غير الإسلامية نظام يحدد مسؤولياتها وواجباتها بمركزية الدولة، وفيما بينها، فقد أقرّت الدولة العثمانية نظاماً عُرِفَ باسم "نظام المِلّة" وهو نظام يقوم على تصنيف الرعايا

الدولة غير المسلمين تصنيفاً لا يقوم على أساس الجنسية أو القومية أو اللغة، بل على أساس المذهب الديني الذي يدين به هؤلاء الرعايا، وبناءً على هذا النظام اعترفت الدولة برئيس لكل ملَّة، وجعلته مسؤولاً عن تطبيق الأحوال الشخصية على أفراد ملّته، بحيث لا تطبق عليه القوانين الإسلامية فيما يخص الزواج والطلاق والإرث والتبني. أما ما يخص الملّة الإسلامية فقد اعتمدت الدولة العثمانية على الطرق الصوفية التي كانت موجودة في بلاد الشام لضبط المسلمين وإدارتهم بصورة رئيسة، فعززت هذه الطرق ودعمتها بشكل كبير، كما اعتمدت على العلماء ورجال الدين كواسطة بينها وبين الفئة المحكومة في بلاد الشام من المسلمين بصورة خاصة، بينما كان لها سياسة تجاه الطوائف الإسلامية من غير السنة اتصفت بالعنف في مجملها. نجحت الدولة العثمانية من خلال هذه السياسة إلى حد ما إدارة الفئات المحكومة المختلفة في المنطقة رغم الآثار السلبية لهذا النظام التي تعززت مع نظام الامتيازات الأجنبية أكثر وأكثر. واستمر هذا الوضع وهذه السياسة حتى جاء الحكم المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فاتبع إبراهيم باشا سياسة تجاه الرعية تقوم على منح المساواة التامة والحرية المطلقة لغير المسلمين مع المسلمين ناسفاً بذلك النظام الذي شرعته الدولة العثمانية- أي نظام المِلّة- وهذا ما اضطر السلطنة ونتيجة الضغوط الدولية إلى إعلان خط شريف كلخانة سنة ١٨٣٩ في عهد السلطان عبد المجيد معلناً النهاية الرسمية لنظام المِلّة.

❖ **أهمية البحث وسبب اختياره:**

تكمن أهمية هذا البحث كونه يلقي الضوء على النظام الذي اعتمدته الدولة العثمانية في سياسة رعاياها المسلمين وغير المسلمين في بلاد الشام، ألا وهو نظام الملَّة ماهيته أسس هذا النظام وقواعده، هذا النظام الذي جعل النظام الطائفي علنياً، وكان نظاماً مشؤوماً على الرعايا وعلى الدولة العثمانية نفسها في نهاية المطاف، فقد أدّى إلى التمييز بين المسلمين وغير المسلمين، مما أدّى لكره هؤلاء للحكم العثماني وتغيُّر ولائهم مع الأيام، كما يلقي ضوءاً على جانب من الامتيازات الأجنبية وتأثيرها على الرعايا وعلى نظامهم الملي، فكما هو معروف بدأت هذه الامتيازات لتحقيق مصالح اقتصادية ما لبثت أن تحولت إلى فرض حماية للأقليات الدينية في المنطقة وما نتج عن ذلك من نتائج لم يحمد عقباها، وما لبث أن جاء الحكم المصري ليعلن فجأة المساواة المطلقة بين الرعايا فكان لذلك نتائج على الرعايا أهمها إعلان السلطنة العثمانية عن الإصلاحات المزمع تنفيذها إرضاءً لأوربا لإيقاف تقدم القوات المصرية تجاه العاصمة السلطانية.

كما أن البحث يسلّط الضوء على التعايش بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين في بلاد الشام من خلال التنظيم الحرفي والعلاقات السائدة داخل كل تنظيم والفئات التي كانت يضمها كل تنظيم حرفي، الذي قد يشمل عناصر من عدة فئات دينية، وأيضاً التعايش عن طريق الحياة الاجتماعية العادات والتقاليد التي كانت في غالب الأحيان متشابهة وواحدة.

وعليه فإن البحث يهدف إلى إعطاء صورة واضحة للنظام الذي ابتدعته السلطنة لإدارة رعاياها ومدى تأثير هذا النظام على هؤلاء الرعايا قبولاً أو رفضاً، إيجاباً أو سلباً، تطور هذا النظام حتى إلغائه شكلاً مع الوجود المصري في الشام ورسمياً مع إعلان مرسوم كلخانة سنة ١٨٣٩ ومرسوم خط همايون ١٨٥٦م.

هذه الأهمية من الأسباب لاختيار هذا الموضوع وكونه غير مطروق كرسالة جامعية، أو ككتاب أكاديمي مستقل على حد علمي، والرغبة في إيجاد حلول للتساؤلات التي تدور حول هذا النظام وآثاره، والرغبة المُلحة في الإشارة إلى التعايش الديني والاجتماعي الذي ساد المجتمع الشامي، وأن ما جرى في مراحل لاحقة لم يكن سببه الرعايا الواعية للواقع وللمصلحة الوطنية العامة والمتعايشة معاً بقدر ما كان سببه سياسة الحكومات التي حكمتهم – العثماني والمصري– على وجه الخصوص.

❖ **إشكالية البحث:**

تدور إشكالية البحث حول ماهية نظام الملل وما سبب اعتماد الدولة العثمانية هذا النظام وما أهدافها وهل نجحت في إدارة رعاياها من خلاله، وما آثار هذه السياسة ودورها في تعزيز الطائفية، وموقف الرعية من هذه السياسة فمن المعلوم أن الرعايا في بلاد الشام في بداية الحكم العثماني لم يمانعوا من الخضوع للحكم العثماني، وقد اعتبروه حكماً إسلامياً مثله مثل حكم المماليك فالواقع عندهم هو استبدال حاكم مسلم بحاكم مسلم آخر، لكن هل بقي هذا الموقف على حاله فيما بعد؟، ما سياسة السلطنة تجاه الرعايا المسلمين من غير أصحاب المذهب السلطاني؟، وهل أثرت السياسة العثمانية على الرعايا سلباً بشكل واضح أم أن الوعي الوطني كان هو الأكثر وضوحاً، ثم ما مدى تأثير السياسة المصرية تجاه الرعايا وموقفهم منها، ولاسيما إعلان المساواة المطلقة بين الرعايا بغض النظر عن مذهبهم الديني، وما الفرق بين سياسة الدولة العثمانية المتسامحة مع أهل الذمة والسياسة المصرية التي أعلنت المساواة المطلقة لأهل الذمة على الطريقة الغربية؟.

❖ **منهجية البحث:**

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على قراءة الأحداث والمعلومات والبيانات التي تتجمع من الوثائق والمصادر والمراجع وتحليلها والوصول إلى النتائج الواقعية الصحيحة، كما سيعتمد على المنهج الوصفي للعادات والتقاليد للرعايا الشاميين بشكل عام، والمنهج التركيبي من حيث تفكيك الأحداث وإعادة تركيبها، وربط الحقائق المتجمعة بحيث تكّون صورة واضحة لكل حقيقة تاريخية تم الحصول عليها، وإخضاع ما يتجمع للمنهج العلمي المقارن.

تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على عدد لابأس به من وثائق المحكمة الشرعية الموجودة في دار الوثائق التاريخية بدمشق التي أسست عام ١٩٥٩م، واغتنى مخزونه على مر السنين بعدد كبير من الوثائق الموزعة على أقسام متنوعة، قسم وثائق الدولة، وقسم الوثائق الخاصة، وقسم الوثائق العثمانية،

وقسم وثائق المحاكم المختلطة وقسم الجرائد وقسم الصور، وقد اعتمدت على المراسيم والأوامر السلطانية وهي ما يسمى بالفرمانات التي تصدر من الباب العالي إلى الولاة، أو العكس وهي غالباً باللغة العثمانية، وقد قام مركز الوثائق التاريخية بترجمة سجلات الأوامر السلطانية في حلب ودمشق إلى العربية.

بالإضافة إلى سجلات المحاكم الشرعية فقد اعتمدت الدراسة على مصادر أخرى كثيرة، مكتوبة باللغة العربية، أو مترجمة إلى اللغة العربية، وعلى بعض المؤلفات الأجنبية بلغاتها الأصلية ومن أهم المصادر المتعلقة بدراستنا مصادر ذات طابع الشعبي الأهلي التالي:

حوادث دمشق اليومية وهو تأليف وجمع الشيخ أحمد البديري الحلاق، ولد ونشأ في منطقة القبيبات، تربّى تربية دينية مبجلاً للعلم والعلماء والمتصوفة وسار في طريقهم، وقد نسقها الشيخ محمد سعيد القاسمي وحققها ونشرها الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، وهو تاريخ يومي يأتي متمماً لكتاب ابن كنان الحوادث اليومية حيث يبدأ تاريخه من عام ١١٥٤حتى ١١٧٥هـ/١٧٤١-١٧٦٢م. وقد سجل فيه البديري كل ما شهد وسمع يوماً بيوم، فجاء بصورة صادقة تمثل نظرة فئة من الناس في المجتمع الدمشقي، وقد كتبه بأسلوب يطغى عليه اللهجة العامية.

الروضة الغناء في دمشق الفيحاء" كتبه نعمان القساطلي، كتب فيه ما شاهده في فترة تكاد تكون مجهولة عن تاريخ دمشق ومصانعها وتجارتها، وقد طبع هذا الكتاب في دار الرائد بيروت. وبالإضافة لمصادر أخرى عديدة ومراجع ثمينة تم الاعتماد عليها في إنجاز هذا البحث.

يتألف هذا البحث من مقدمة وتمهيد تاريخي وأربعة فصول وخاتمة، احتوت المقدمة لمحة عن البحث وعن أهميته وسبب اختياره واشكاليته والمنهجية التي ستتبع في دراسته. أما التمهيد فقد تضمن عرضاً سريعاً ومختصراً لأوضاع أهل الذمة في بلاد الشام في الفترة التي سبقت خضوعها للحكم العثماني، تم التنويه فيه لأسس تنظيم الأمة التي تجمع المسلمين وغير المسلمين من أهل الذمة "اليهود والنصارى"، ومبادئ عقد الذمة، الجزية والولاء للدولة الإسلامية الحاكمة مقابل الحماية والرعاية، وأشرت للوضع الاقتصادي وحريتهم في ممارسة كافة المهن والأنشطة الاقتصادية، مع فرض بعض القيود مثال التقيد بلباس معين والعبادة دون رفع أصوات نواقيسهم وما إلى ذلك. أما الفصل الأول فقد تضمن الحديث عن البناء الاجتماعي للسكان في بلاد الشام في ظل خضوعهم للحكم العثماني، حيث تم تقسيم السكان على عدة أسس منها أهل الريف وأهل المدينة أو أساس وظيفي موظفو الدولة والرعية، وتقسيم ديني على أساس الطائفة والمذهب الديني المسلمين وغير المسلمين من أهل الذمة "اليهود والنصارى"، والتي بدورها كل طائفة انقسمت إلى طوائف أصغر ومذاهب عدة. أما الفصل الثاني فقد جرى الحديث فيه عن النظام الذي اتبعته السلطنة العثمانية في إدارة رعاياها من غير المسلمين، وهو نظام المِلّة بحثت في ماهية هذا النظام والأسس التي قام عليها، وبحثت في الأوامر والمراسيم السلطانية التي صدرت في هذا الصدد، وتحدثت عن أثر نظام الملة على الصعيد الديني الثقافي، وكيف أنه بسبب هذا النظام أصبح لكل طائفة

أسلوب معين في نظام التعليم، وميّز كل طائفة دينية بثقافة معينة، فالمسلمون ثقافتهم إسلامية وغير المسلمون ثقافتهم غربية، أذا ما استثنينا الكنيسة الوطنية الأرثوذكسية، فالطابع الغربي البحت قد طبع ثقافة هذه الطوائف، ولاسيما تأثرها بالبعثات الغربية التبشيرية، كما تم البحث في الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا النظام الطائفي، والتطرق للحديث عن الامتيازات الأجنبية التي لعبت دوراً هاماً في إضعاف الدولة العثمانية وكانت عامل إثارة نعرات طائفية وكان إحدى العوامل الرئيسة في إنهاء عقد الذمة، ولاسيما في مراحل ضعف السلطنة العثمانية. أما الفصل الثالث فقد تضمن التعايش بين الملل الإسلامية وغير الإسلامية، شمل سبل التعايش بين أبناء المجتمع بطوائفه المختلفة، واشتراك أبناء الأديان الثلاثة في العمل والسكن والتعامل، وتحدثت عن نظام طوائف الحرف ماهيته وأثره على أبناء المجتمع الشامي، هذه الآثار التي كان منها الايجابي ومنها السلبي، ثم فصلّت في شرح ودراسة الأعياد التي يحتفل بها أبناء الأديان الثلاثة الإسلامية والمسيحية واليهودية، وعادات وتقاليد المجتمع من زواج وطلاق والألبسة والزينة، ووسائل التسلية من التنزه والنزول إلى المنتزهات والمقاهي وكان للحمام –حمام السوق– دور مهم في اجتماعهم، وكانت هذه العادات مشتركة بين جميع أبناء المجتمع بغض النظر عن المذهب والدين، وشمل على بعض الظواهر السلبية التي لا يخلو منها مجتمع وأيضاً مكانة المرأة في ذاك المجتمع. أما الفصل الرابع تناول عن دور الحكم المصري في بلاد الشام وأثره في إنهاء عقد الذمة ونظام المِلّة العثماني الطائفي، وتحدث هذا الفصل عن حملة محمد علي على بلاد الشام، أسبابها غير المباشرة والمباشرة والسياسة المصرية في الشام على كافة الصعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ونهاية الحملة وخروج الشام من الحكم المصري وعودتها إلى الحكم العثماني، وأثر السياسة المصرية في بلاد الشام على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ودورها في إنهاء عقد الذمة، والخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث. والملاحق تضمنت وثائق من محاكم دمشق الشرعية.

وأنني على وشك أن أنهي هذا البحث، وقد دنت القطاف لحصاد زرع بذلت فيه جهداً ليس بالقليل، وكل غايتي أن يكون مفيداً للآخرين، ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساعدني ووقف جنبي وأعانني على إنجاز هذا البحث، ويأتي في مقدمتهم أستاذي الدكتور محمود علي عامر الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة وقدم لي الكثير من وقته وجهده، وكان الناصح الأول لي ولتوجيهاته الأثر الأكبر في استكمالي هذا البحث، حيث زودني بالإرشادات الكثيرة والملاحظات القيمة، وصحّح لي الأخطاء والهفوات التي كنت أقع بها حتى خرج بحثي على ما هو عليه ، فله مني عظيم الامتنان والعرفان بالجميل. وللجنة الحكم المؤلفة من الاستاذ الدكتور حسام النايف، والدكتور وضاح نوفل كل الاحترام والتقدير.

ختاماً أرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة، والبحث والتمحيص والشرح، والتوصل إلى النتائج العلمية الصحيحة والكافية لهذا البحث، علـه يضيف إلى بناء العلم والمعرفة حجراً يكون سنداً قوياً ينهل منه كل طالب علم، فإن أصبت فهذا فضل من الله سبحانه وتعالى وإن أخطأت في هذه الدراسة فحسبي طالب علم ألتمس العذر عن نقص غير مقصود وتحليل غير علمي ومنطقي.

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ



نظام المِلّة العثماني في بلاد الشام ما بين (٩٢٢ـ ١٢٥٥هـ – ١٥١٦ـ ١٨٣٩م)

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

حسن أسعد الأحمد الأسعد

بإشراف الأستاذ الدكتور:

أ . د. محمود علي عامر

١٤٣٩هـ _ ٢٠١٨م

فهرس المحتويات

ملخص الموضوع

يتناول هذا البحث النظام السياسي الذي اتبعته السلطنة العثمانية في إدارة الطوائف والملل التي خضعت لها في بلاد الشام خاصة، وكيفية تعاملها مع كافة فئات المجتمع الموجودة آنذاك، حيث ميزت بين أفراد المجتمعات وبمن فيها مجتمع بلاد الشام على أساسين: الأول ديني بين المسلمين وغير المسلمين بشكل عام وطائفي بين المسلمين أنفسهم، والثاني كان على أساس الوظيفة بين العاملين في أجهزة الدولة الإدارية والسياسية وبين غير العاملين فيها، وعليه شكلت الدولة العثمانية بسياستها هرماً قمته العاملين بالدولة وقاعدته سائر الرعية حسب مهنهم ووظائفهم. وكانت كل طائفة من الطوائف الدينية تعرف بالمِلّة وهي المجموعة البشرية ذات الدين الواحد، والإسلام والمسيحين الارثوذكس تصدرت هذه الملل يليها اليهود والأرمن وسائر الطوائف المسيحية. وفي ظل غياب الأنظمة التي تحدد واجبات كل ملة فقد أقرت الدولة العثمانية نظاماً عُرِفَ باسم "نظام المِلّة" حيث يصنف الرعايا على أساس الديني – طائفي، وبناءً على هذا النظام ترأس كل ملة رئيس مسؤول عن ملته في جميع شؤونها يتبع للسلطنة العثمانية في المركز.

نظام المِلّة ليس بالنظام الجديد، إلا أنه شرع وأصبح قانونياً في العهد العثماني، وأثبتت الدولة العثمانية قدرتها على التوفيق بين هذه المجموعات والطوائف الدينية. ونجحت هذه السياسة في إدارة الفئات المحكومة المختلفة في المنطقة رغم الآثار السلبية لهذا النظام، واستمرت هذه السياسة حتى جاء الحكم المصري بمجيئ إبراهيم باشا الذي منح الحرية المطلقة والمساواة التامة على النمط الغربي لجميع الفئات دون تمييز. وإلى جانب سياسة الحكم المصري في الشام بين عامي ١٨٣١–١٨٣٩م، لعبت الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للدول الأوربية دوراً هاماً وبدا تأثيرها واضحاً على الرعية ولا سيما في مرحلة ضعف السلطنة العثمانية، حيث ما لبثت أن تحولت إلى فرض حماية للأقليات الدينية في المنطقة، كل ذلك مهد إلى إنهاء النظام الملي للطوائف من خلال جملة من الإصلاحات العثمانية.

ويشير هذا البحث إلى مسألة التعايش بين كافة الطوائف، فالمذهب والدين لم يقف يوماَ عائقاً أمام التواصل بين أبناء المنطقة الواحدة، وقد برز ذلك من خلال الانتظام في طوائف حرفية ضمت أفراداً من كل الملل، وأيضاً برز هذا التعايش من خلال عادات وتقاليد المجتمع في الأعياد والأفراح والأحزان والزواج والطلاق وما إلى ذلك من تقاليد المجتمع المتنوعة، حيث تشارك الجميع الأفراح، وكذلك الأحزان، فالكل جسد واحد إذا أصاب عضو منه ألم أو جرح، تألم الجميع ودعوا له بالشفاء والسلامة.

التمهيد التاريخي

لمحة عن الأوضاع العامة لأهل الذمة في بلاد الشام قبيل السيطرة العثمانية

إنّ إعطاء صورة سريعة عن أوضاع أهل الذمة قبل السيطرة العثمانية على بلاد الشام، أمر مهم لأنها تحدد المبادئ القانونية التي تحكم علاقات أهل الذمة بالدولة والمجتمع الإسلاميين في العصر الوسيط، وتقوم بالوقت نفسه بإلقاء الأضواء على ظروف تطبيق هذه المبادئ والعوامل السياسية والاجتماعية التي أثرت فيها، بالإضافة إلى أن هذه المسألة على صلة بواقع العصر الحالي بالقدر الذي تتواجد فيه بعض القواعد القانونية التقليدية المتعلقة بالأقليات الدينية في بعض البلدان الإسلامية، لجأ الإسلام منذ البداية إلى اعتماد مبدأ التميّز بين المسلمين وغير المسلمين لأسباب ذات طابع ديني ولظروف اقتصادية ومالية، تجسدت الأسباب الدينية في أن الدعوة التي جاء بها النبي محمدﷺ تدور حول التوحيد ويوم الحساب من ناحية وحول مبدأ المساواة للجميع أمام الله يوم الحساب الأخير، هذه المبادئ جعلت النبي يواجه عداء صريح من قبل مشركي قريش، من هذا المنطلق شعر النبي بأنه قريب م اليهود والمسيحين، ففي المرحلة التي قضاها النبي في مكة قبل الهجرة كان الإيمان بكتاب منزل هو الفاصل بين الذي يقسم الناس إلى فئتين مختلفتين المشركون الذي يعبدون الأوثان، والموحدون المؤمنون، ومنذ ظهور الإسلام أدخل هذا التمييز بشكل واضح، لكن مسألة توحيد الأمة وظهور الإسلام كدين كامل وخاتم لكل الرسالات السماوية السابقة، ومسألة العداء الديني المتمثل في المقاومة الشديدة التي ظهرت لدى اليهود ضد الإسلام والمسلمين أدت إلى ظهور الأوضاع القانونية لغير المسلمين في الدولة الإسلامية. أما المعطيات الاقتصادية تمثلت أنه مع نشوء الدولة الإسلامية في البداية بقي المسلمون يؤلفون أقلية نسبة إلى بلاد الفتح، وهذه الحالة فرضت عليهم أن يتركوا بين أيدي هذه الشعوب الأعمال في قطاعات الإنتاج في المجتمع في البلدان الخاضعة للسلطة الإسلامية، بالإضافة للضرائب التي يدفعها أهل الذمة تؤلف القسم الأكبر والأهم من موارد خزينة الدولة، وتكاليف الفتح الإسلامي ونفقاته، هذه المعطيات مجتمعة كانت الأساس في التمييز الذي حكم العلاقات بين المسلمين وإخوانهم من أهل الذمة[1].

إن أسس تنظيم الأمة التي تجمع بين المسلمين والمسيحين واليهود وتوحدهم تتواجد في نظام المدينة، حيث جاء فيه أن لليهود دينهم وللمؤمنين دينهم إلا من ظلم وأثم وأن المؤمنين من قريش والمؤمنين من يثرب ومن انضم إليهم وقاتل معهم يؤلفون أمة واحدة مع المؤمنين، وأن لمن تبعنا من

(١) - حسن الزين، الأوضاع القانونية للنصارى واليهود في الديار الإسلامية حتى الفتح العثماني، دار الفكر الحديثة، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٦- ٧.

اليهود الحق في تلقي العون من المسلمين والمساعدة طالما أنهم لم يعملوا ضدهم أو يقدموا العون لعدوهم ، هذا ما سمي بدستور المدينة لاقى صدام مع تيارات معادية للإسلام "كاليهودية"[(١)].

جاءت الآيات في القرآن الكريم تحث على العدل مع الأعداء والأولياء على حد سواء وذلك في مواطن كثيرة منها قوله تعالى:**﴿ يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنأن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ﴾**[(٢)]، أي لا تحملنكم العداوة ومخالفة الآخر على الظلم وأن العدل هو أقرب للوقاية من عقوبة الرب. وقوله تعالى:**﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين﴾**[(٣)]. وقوله تعالى: **﴿ إنَّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتآءِ ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون۞ وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون﴾**[(٤)]. وهذه الآيات قد جمعت كل معاني الإسلام وما يدعو إليه[(٥)].

وميّز الإسلام بين داريين دار حرب ودار عهد، ودار الحرب: هي الدار التي لا تكون خاضعة للحاكم المسلم وليس بينها وبين الحكومة الإسلامية ما يربطها معها ويقيدها، فهي دار حرب يتوقع الاعتداء عليه بأي لحظة والله تعالى أمر المسلمين أن يتخذوا الحذر والحيطة دائماً، وأن يكونوا على أهبة الاستعداد لدفع أي اعتداء، ولابد أن تتحقق شروط ثلاثة لتصير دار حرب، ألا تكون المنعة والسلطان للحاكم المسلم بحيث لا يستطيع تنفيذ الأحكام الشرعية، أن يكون الإقليم متاخماً للديار الإسلامية بحيث يتوقع منه الاعتداء على دار الإسلام، ألا يبقى المسلم أمر الذمي مقيماً في الديار بالأمان الإسلامي الأول الذي مكن رعية المسلمين من الإقامة فيها، أما دار العهد فهي حقيقة اضطرها الفرض العلمي وحققها الواقع، فقد كان هناك قبائل ودول لا تخضع خضوعاً تاماً للمسلمين وليس للمسلمين فيها حكم، ولكن لها عهد محترم وسيادة في أراضيها ولو لم تكن كاملة في بعض الأحوال، وهذه البلاد هي التي كان بينها وبين المسلمين عقد عند ابتداء القتال معها عندما يخيرهم المسلمون بين العهد أو الإسلام أو القتال فأهلها يعقدون صلحاً مع الحاكم المسلم على شروط تشترط من الفريقين، وهذه الشروط تختلف ضعفاً أو قوةً على حسب ما يتراضى عليه الطرفين، وعلى حسب هذه القبائل وتلك الدولة قوةً أو ضعفاً وعلى مقدار حاجتها لمناصرة الدولة الإسلامية، ومن هذه القبائل ما كان الصلح فيها على أساس جعل من المال ما

---

(١)- حسن الزين، الأوضاع القانونية للنصارى...، ص٥-٦.

(٢)- سورة المائدة: الآية ٨.

(٣)- سورة الممتحنة، الآية ٨.

(٤)- سورة النحل: الآية ٩٠.

(٥)- محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر، ١٩٩٥، ص ٣٦.

يدفعه أهلها نظير حماية المسلمين لهم والدفاع عنهم كما حصل في صلح النبي محمد عليه السلام مع نصارى نجران، فقد أمنهم على أنفسهم وأموالهم من أي اعتداء يكون عليهم سواء أكان من المسلمين أو غيرهم، وكذلك فعل القائد الصحابي أبو عبيدة الجراح مع أهالي حمص فقد أمنهم وتعهد الدفاع عنهم ضد الروم نظير دفع مال أليه، ولكن حدث أن أصاب الجيش الضعف بسبب طاعون سرى فيه، فأرسل القائد الوفي –أمين الأمة– أموالهم وبين عجزه عن مدافعة الروم عنهم، فنشطوا هم لمعاونة القائد العادل(١).

استطاع النبي الكريم محمد عليه السلام في الفترة التي قضاها في المدينة أن يضع أسس الدولة الإسلامية، وشرع بالتميز بين أتباعه وأتباع الديانات الأخرى– تقسيم ديني– من جهة وبين سكان البلاد التي يحكمها المسلمون " دار الإسلام" وتلك التي يحكمها أعداء المسلمين" دار الحرب" – تقسيم مكاني كما ذكر أعلاه، من ناحية أخرى غير المسلمين انقسموا إلى فئات مختلفة لكن طائفة الموحدين – أصحاب الديانات السماوية الرئيسية– أهل الذمة الذين يعيشون في ديار الإسلام يستطيعون الاحتفاظ بأديانهم السماوية، ويتمتعون بحماية المسلمين شرط دفع الجزية والخضوع للسلطان المسلم، وهم بالدرجة الأولى المسيحيين واليهود، هكذا ظهرت أسس عقد الذمة وأقيمت في عهد الرسول الأعظم جميع المسيحيين واليهود الذين يخضعون لهذا العقد حملوا اسم أهل الذمة أو الذميون، أما الباقون من المشركين والمرتدين الذين يكفرون بالإسلام فليس لهم خيار سوى الحرب أو التحول إلى الاسلام (٢).

ولا يجوز للمسلم أن يقتل المسالمين وغير أهل ملته، ثم أوصى الإسلام من يزعم من المسلمين بجواز إيصال الأذى إلى غير ملته المحاربين بأن هذا الزعم باطل، ومن يفعل شيئاً من ذلك فقد خالف الله ورسوله والشريعة الإسلامية وأن الواجب معاملتهم بالمعروف ومكارم الأخلاق وناهيك عن وصية رسول الله في ذلك ونصها: « **بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب كتبه محمد بن عبد الله إلى كافة الناس أجمعين رسولاً بشيراً ونذيراً و مؤتمناً على وديعة الله في خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وكان الله عزيزاً حكيماً، كتبه لأهل الذمة النصارى ولمن تنحل دين النصارى من مشارق الأرض ومغاربها قريبها وبعيدها فصيحها وعجمها معروفها ومجهولها، جعل لهم عهداً فمن نكث العهد الذي فيه وخالفه إلى غيره وتعدى ما أمره كان العهد ناكثاً والميثاق ناقضاً وبدينه مستهزئاً وللعنة مستوجباً سلطان كان أم غيره من المسلمين، وإن أحتمى راهب أو سائح في جبل أو واد ..فأنا أكون وراءهم أذب عنهم من كل غيرة لهم بنفسي وأعواني وأهلي وملتي وأتباعي لانهم رعيتي وأهل ذمتي، وأنا أعزل عنهم الأذى في المؤن التي يحمل أهل العهد في القيام بالخراج إلا ما طالبت له نفوسهم،**

(١)– أبو زهرة، العلاقات الدولية....، ص ٥٦–٥٧–٦٠.

(٢)– الزين، الأوضاع القانونية.....، ص ١٠–١١.

وليس عليهم جبر ولا إكراه على شيء في ذلك ولا يغير أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته ولا عابد من صومعته ولا سائح من سياحته، ولا يهدم بيت من بيوت كنائسهم وبيعهم ولا يدخل شيء من مال كنائسهم في بناء مساجد المسلمين ولا في بناء منازلهم فمن فعل شيئاً من ذلك فقد نكث عهد الله وعهد رسوله»[١].

ويظهر من قواميس اللغة العربية أن معنى كلمة ذمة هو عهد أو عقد، أو معاهدة أو حماية وأن المستفيد منها هم أهل الذمة، وهم يتمتعون بهذه الحماية بموجب معاهدات أبرمت بين الرسول والرؤساء الدينيين من جهة أ خرى مقابل القيام ببعض الواجبات أهمها دفع الجزية التي تخولهم حق الحصول على الاعتراف بحقوقهم العامة والخاصة من قبل السلطات الإسلامية[٢]. فالذمة عقد أبدي دائم يبرم دون تحديد زمني لمفعوله، وعندما يموت الموقعين تنتقل موجبات العقد إلى الأبناء، وهذا العقد ليس معاهدة بالمعنى الصحيح، ولكنه رابطة لا تنعقد بين دولتين بل بين دولة من جهة ورؤساء قاعدة شعبية من جهة أخرى، وهذه الرابطة تنشأ واجبات ليس فقط تجاه الدولة الإسلامية ولكن تجاه كل مسلم على حدة وكل ذمي أو كتابي، من هنا يتضح أن لها مفعول القانون لأنه عندما يخالفها الذمي يتحمل وحده نتيجة المخالفة وليس الطائفة كلها[٣].

وقد جاء في عهد نجران ما يلي" **لنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير لا يغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهنته، وليس عليه دنية "أي لا يعامل معاملة الضعيف" ولا دم جاهلية، ولا يخسرون ولا يعسرون ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقاً، فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين، ومن أكل ربا من ذي قبل " أي في المستقبل" فذمته منه بريئة، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم أخر، وعلى ما في هذا الكتاب جوار الله وذمة محمد النبي الأمي رسول الله أبداً حتى يأتي بأمره**". هذا العهد يقوم على حماية الحرية الشخصية والدينية والانتصاف من ظلم الظالم، وألا يؤخذ البريء بظلم الظالم فلا تزر وازرة وزر أخرى وهو عهد للمسيحيين عموماً والالتزام بنص العهد لم يكن محدداً بمسلمي الفترة الزمنية التي صدر فيها العهد، فهو نص ملزم لجميع المسلمين في كل زمان ومكان، وفوق ذلك تضمن للملل الأخرى غير

---

(١)- حليم إبراهيم بك، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العليا، مطبعة ديوان عموم الأوقاف، ١٩٠٥م، ص ٢٢-٢٣.

(٢)-مجد الدين فيروز ابادي، القاموس المحيط، دار المأمون، ط٤، ١٣٥٧هـ، ج٤، ص ١١٥. أيضاً: لويس معلوف، المنجد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط٩، ١٩٣٧م، ص ٢٢-٢٣ ،علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٩٠٩م، ص١٢٨، أبو يعلى محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٩٣٨م، ص ١٣٨.

(٣)- انطوان فتال ، النظام الشرعي لغير المسلمين ، بيروت، ١٩٥٨، ص٧٢.

المسلمة في أماكن سكنهم كيانات خاصة، هذا العهد استمر تنفيذه في القرون التي تلت عهد النبي الكريم عليه السلام[١].

وقد أوصى الرسول الكريم عقلاء المسيحين الذين هم رعايا الحكومات الإسلامية -وعلى الأخص الدولة العثمانية التي لها منهم الكثير بل معظمهم قبل السيطرة على البلاد العربية- بأن يتدبروا في الأمور ومعاملاتهم مع حكوماتهم وخلطائهم المسلمين، لأنهم خير لهم من الأجانب الذين يظهرون لهم بياض الأسنان والشفقة عليهم ويخدعونهم بأنواع الأوهام بالاستقلال وما شاكله وهم في الحقيقة يخدمون مصالحهم ومصالح دولهم ليس إلا[٢].

ويدخل في حيز أهل الذمة المستأمنون وهم الأشخاص داخل الديار الإسلامية على غير نية الإقامة المستمرة فيها، بل إقامته فيها مؤقتة بمدة محددة معلومة يدخل فيها بعقد يسمى" عقد الأمان" أو بمجرد منح الأمان ويتمتع بذلك بميزات الحصانة الشخصية والإعفاء المالي- الإعفاء من دفع الجزية- وميزات أخرى قضائية حيث لا يخضع لقضاء وشريعة البلاد النازل فيها، وذلك يكون بقصد الاتجار عادةً، وإقامته لابد أن تكون مؤقتة، وقد تتجدد من وقت لآخر ولا تكون لإقامته صفة الدوام فأن أخذت صفة الدوام يتحول إلى ذمي ويصبح رعية للدولة الإسلامية[٣] .

إن الحرية التي تمتع بها أهل الذمة هي حرية الفكر وحرية العقيدة والحركة والتنقل وحق الحماية للأنفس والأموال، وكانت قد حددت القواعد التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب الشروط التي يخضع لها أهل الذمة وأبرزها وجوب دفع الجزية ومنع بناء دور عبادة جديدة، وعدم رفع بيوتهم أعلى من بيوت المسلمين، وعدم ركوب الدواب إلا داخل أحيائهم وعدم استخدام البوق أثناء صلواتهم[٤].

وقد اتسم النظام الإسلامي بالتعددية سواء من جهة التشريع أو من جهة القضاء، واستمر هذا النظام في القرون التالية رغم العديد من الاستثناءات الهامة، والتعددية في هذا النظام تعني أن يعفى الكتابي بصفته عضواً في الطائفة من الخضوع للقانون الاسلامي في أكثر الحالات، خصوصاً عندما تنحصر علاقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضمن نطاق طائفته ولا تتعداها، فلا يخضع في هذه الحال إلا لقوانين طائفته الخاصة ولأحكام عقد الذمة خارج نطاق هذه القوانين، وهذه الأحكام ليست سوى اتفاقات تعاقدية صدقتها وأبرمتها طائفة كفريق في عقد لا كقوانين صادرة عن إرادة واحدة ومفروضة على

---

(١)- محمد حميد الله، الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدية، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٩٧٦، ص ١٨٦.
(٢)- حليم، التحفة....، ص ٢٤.
(٣)- أبو زهرة، العلاقات الدولية.....، ص٧٢.
(٤)- محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد إبراهيم، ط٤، دار المعارف، ج٣، د.ت، ص ٦٠.

الجميع، وفوق ذلك كله فإن هذا العقد الصادر عن فريقين وإرادتين يؤلف الاساس القانوني للاستقلالية الطائفية، وجميع الحكام المسلمين احترموا الاستقلالية التي انبثق مفهومها من مصادر الشريعة الكبرى[١].

ونجد أيضاً في بعض العهود التي كان يمنحها الحكام لرؤساء الطوائف من أهل الذمة – بعد تلقي خبر انتخابهم أو تعيينهم من قبل طوائفهم – أنها تحوي تأكيداً لهذا الاستقلال في الشرع والقضاء، وهذا يعبر صراحة عن الاعتراف باستقلال قضائي يسمح بتطبيق قوانينهم الخاصة، مثال ذلك ما نقرأه في الخطابات الصادرة عن السلطة الإسلامية والتي تصدق تعين أحد البطاركة من طائفة المسيحيين الملكيين "**وليأخذهم بما يلزمهم من قوانين شرعتهم**"، وفي الصلاحيات الممنوحة في خطاب آخر موجه إلى بطريرك اليعاقبة نقرأ فيه " **ويفصل بينهم بمتقضى ما يعتقدون في إنجيلهم، ويمشي أحوالهم على موجبه في تحليلهم وتحريمهم، ويقضي بينهم بما يعتقدون من الأحكام...وليتحدث في مواريثهم إذا ترفعوا إليه ..وليقمع غاويهم وليسمع دعاويهم**"[٢]. إذاً من الناحية السياسية تمتع أهل الذمة بحق الحماية والحرية العامة وحماية أملاكه الخاصة وبنوع من الاستقلال القانوني يمكنه من الاحتفاظ بشرائع مذهبه والخضوع لأحكامها.

أما في نطاق العلاقات الاقتصادية بالدولة والمجتمع الإسلاميين فقد كان حراً في ممارسة جميع المهن التجارية منها والزراعية والمالية وغيرها. حرية الممارسة هذه كانت مفيدة جداً للدولة والمجتمع الإسلاميين، خاصة أنها تؤدي في النهاية إلى تمكين الكتابي من دفع الضريبة المترتبة عليه لخزينة الدولة، وتأدية هذه الضريبة هي الشرط الأساسي لممارسة حقوقه كلها، لقد مارس في هذا المجال حرية اقتصادية هائلة سمحت له بالعمل في المجالات التجارية والمهنية ذات الفائدة الاقتصادية الكبرى، مثال ذلك ممارسة اليهود أعمال الصرافة والتجارة عامة وبشكل خاص الذهب والفضة. وحافظت الدولة الإسلامية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين والأمويين على المبادئ السابقة في علاقتهم مع أهل الذمة، ولكن لاعتبارات عديدة ذات طابع اقتصادي وسياسي في العهود اللاحقة، قد أدت إلى إحداث تغير في النظام الذي يخضع له أهل الذمة، ومن بين الاعتبارات المذكورة كانت حاجات الدولة المتمثلة غالباً بحاجات الخزينة " بيت المال " أثر ذلك كبير في هذا السياق، وجاء تأثير العامل السياسي يسير في اتجاه معاكس لمصلحة أهل الذمة وآثاره المباشرة كانت تتطور من سيئ إلى أسوء منذ بداية العصر العباسي عام١٣٢هـ- ٧٥٠م. في ذاك الوقت أصبحت الحروب التي يخوضها المسلمون ضد بيزنطة أشد قسوة، ساهمت الخلافات الدينية التي نشبت قبيل الفتح العربي بقليل بين مسيحي الشرق ومسيحي بيزنطة إلى حد كبير في إثارة عداء هؤلاء ضد بيزنطة، هذه الخلافات أخذت طريقها إلى النسيان، وقد أظهرت

(١)- الزين، الأوضاع القانونية........، ص١٢٤.

(٢)- شهاب الدين القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الأنشا، وزارة الثقافة، القاهرة، ج١١، د.ت، ص١٩٨-٤٠٠.

الأجيال الجديدة من أهل الذمة شيئاً من العطف تجاه أتباع دينهم البيزنطيين مما أثار حفيظة جمع المسلمين وغضبهم، مع هذا كله بلغ التحول الذي أصاب نظام أهل الذمة القانوني ذروته، التي بررت وسببت ظهور ما يسمى الشروط العمرية أو بالعهدة العمرية لإعطائها قوة قانونية كبرى وهي شروط كتبها الخليفة عمر بن الخطاب حين صالح المسيحيين من أهل الشام وجاء فيها ألا يقوموا ببناء دور عبادة جديدة لهم وألا يصلحوا ما خرب منها، وأن يقوموا بإنزال المسلمين في كنائسهم ضيوفاً ولا يمنعونهم الطعام ولا يؤووا جاسوساً ولا يظهروا شركاً ولا يمنعوا ذوي قرابتهم من الإسلام إن أرادوا وأن يوقروا المسلمين ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم ولا يتكنوا بكناهم ولا يركبوا خيلاً ولا يتقلدوا سيفاً ولا يبيعوا الخمور وأن يحلقوا مقدمة رؤوسهم ولا يظهروا صليباً ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم ولا يضربوا أجراس كنائسهم إلا ضرباً خفيفاً ولا يرفعوا أصواتهم عند موتاهم ولا يظهروا النيران معهم ولا يشتروا الرقيق كعادة المسلمين فإن خالفوا هذه الشروط فلا ذمة لهم[١]، وقد أقرت هذه الشروط في العهد العباسي. إذاً إن أبعاد التحول الذي أصاب نظام أهل الذمة بعد عهد الرسول بدأ بالظهور في وقت مبكر منذ اتخاذ الخليفة عمر بن الخطاب قراراً بنقل مسيحيي ويهود نجران إلى خارج الجزيرة العربية[٢].

إما سياسة الأيوبيين بمن فيهم صلاح الدين الأيوبي اتجاه مسيحيي الشرق فقد اتسمت بالتسامح، ويعود ذلك إلى أن المسيحين قد سهوا له مهمة تحرير بيت المقدس وذلك بإلحاحهم على الصليبين أن يسلموا المدينة، ولما كان عددهم يفوق عدد الصليبين تمكنوا من تحقيق رغبتهم، كما رافق صلاح الدين في حملته لبيت المقدس عدد كبير من الأقباط ودخلوا معه ككتاب وكعمال مهرة، وبعد انتصاره منحهم ديراً ملاصقاً للقبر المقدس في القس، وهو المعروف بدير السلطان مكافئة لمواقفهم النبيلة معه ضد الصليبين، كما شارك المسيحيون الشرقيين في إدارة الدولة الأيوبية[٣].

---

(١)- محمد الزرعي، أحكام أهل الذمة، تحقيق يوسف البكري وشاكر العازوزي، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧م، ط١، ج٣، ص١١٦١-١١٦٢.أيضاً عبد الرحمن علي بن الجوزي، فضائل القدس، تحقيق جبرائيل سليمان، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢٣-١٢٤. علي بن الحسن ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق وأخبارها، دار المسيرة، بيروت، ١٣٢٩هـ، ج١، ص ١٧٩.

(٢)- الزين، الأوضاع القانونية....، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٣)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق احسان عباس، دار الغرب، بيروت، ص٦٣٨. محمد سهيل طقوش، تاريخ الأيوبيين في مصر والشام والجزيرة، دار النفائس، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨، ص ٣٤٥.

أما في العهد المملوكي فقد استمر وضع أهل الذمة على ما كانوا عليه من حال في العصور الإسلامية السابقة، وكان لكل طائفة منهم بطرك أو رئيس ينتخبه جماعته، ويعينه السلطان أو نائبه، وذلك بعد موافقة الرئيس الأعلى في القاهرة على هذا الترشيح(١).

وقد ميز المماليك بين فئات اليهود الخاضعة لهم في بلاد الشام، فاليهود القراؤون هم اليهود الحق بنظر المماليك و لهم رئيسهم الخاص، كما الزموا اليهود السامرة بوضع العمامة الحمراء لتمييزهم عن غيرهم، في حين الزموا باقي اليهود بلبس العمامة الصفراء(٢). وكان يوصى حاخامات اليهود و بطاركة المسيحيين بعدة وصايا لا تخرج عن روح الدين وجوهره من تلك الوصايا التي كانت توجه لبطرك المسيحيين عند تعيينهم:

- ❖ مراعاة روح الدين، عدم إيواء الغرباء والجواسيس.
- ❖ ضرورة الاهتمام بأماكن العبادة الخاصة بهم، فلا تتخذ مكاناً للتنزه ولا وسيلة للتجارة ولا وكراً للخلوة والفساد.
- ❖ عدم الاتصال بملوك الدول الأوربية، أو استلام رسائلهم بدون إعلام السلطان(٣).

هذه الوصايا توضح الأخطاء التي قد يقع بها بطاركة المسيحيين. وهنا لابد من الإشارة والتطرق إلى ما ألزم به المسيحيون في العصر المملوكي من لباس معين، فقد ألتزموا بارتداء ألوان معينة والظهور بشكل متميز، فالمسيحيون ألزموا بوضع العمامة الزرقاء، وألزم اليهود السامرة كما ذكر أعلاه بارتداء العمامة الحمراء والعمامة الصفراء لباقي اليهود. أما في الحمام فقد كان على الرجال أن يضعوا في أواسطهم حبلاً وفي أواسط نسائهم جرساً، ومنعوا من إظهار المنكر والخمر وأصوات أجراس كنائسهم وهي أمور وردت في الشروط العمرية (٤). فللماليك سياسة ثابتة تجاه أهل الذمة، نابعة من قواعد الشرع الإسلامي، ونادراً ما كانوا يبتعدون عنها ومضمون هذه السياسة تتلخص بما يلي:

- ❖ حرية العبادة وممارسة شعائرهم الدينية، وعدم التعرض لهم في زيارة الأماكن المقدسة، وإعفائهم من أي ضرائب تجبى عند زيارة كنيسة القيامة.
- ❖ ميراث من يموت منهم يؤول إليهم ولا تتعرض السلطة لهم في ذلك.

---

(١)- القلقشندي، صبح الأعشى....، ج٤، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢)- أكرم العلبي، دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين ١٥٠٠-١٥٢٠م دراسة تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية، الشركة المتحدة، دمشق، ١٤٠٢هـ، ص ٨٣.

(٣)- القلقشندي، صبح الاعشى....، ج١٢، ص ٤٢٦-٤٢٧.

(٤)- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص٦٠٩ ، القلقشندي، صبح الأعشى....، ج١٣، ص ٢٢-٢٣.

- ❖ عدم مسؤوليتهم تجاه ما يقوم به الفرنج الأوربيين من غارات في البحر على سفن وشواطئ وثغور المسلمين في مصر والشام.
- ❖ معالجة أمورهم اليومية ومعاشهم وتقرير الإعفاءات المالية لهم، وحرية سفرهم وتنقلهم في فلسطين، وعدم جباية أي أموال منهم عند ترميم منازلهم أو في أي مناسبة، وعدم فرض قيود مالية على نقل النبيذ وبضائعهم الأخرى، فالأصل في تحريم الخمر قائم على عدم إباحته وإظهار تعاطيه وانتشاره بين المجتمع المسلم آنذاك.

السماح لهم بترميم الكنائس التي يشرفون عليها، وهي كنيسة القيامة وكنيسة صهيون وكنيسة المهد ببيت لحم، ودير بيروت، ودير الرملة، ودير النسوة راهبات الفرنج بالقدس. مثال ذلك فقد سمح لهم بترميم الأماكن المقدسة الموجودة داخل كنيسة القيامة، واتهم "العوام" القضاة بالرشوة، مع ذلك نفذ الحكم، وكان ذلك سنة ٩٠٤هـ-١٤٩٨م كما سمح بترميم دير صهيون. وفي سنة ٩٠٧هـ- ١٥٠٢م أمر السلطان الغوري بإعادة عمران كنيسة القيامة وكنائس أخرى بالقدس والرملة وبيروت وبيت لحم، وفي سنة ٩٠٨هـ- ١٥٠٣م سمح لطائفة المسيحيين الغربيين بإقامة دير لها في الرملة، وفي سنة ٩١٤هـ- ١٥٠٩م سمح السلطان الغوري للمسيحيين بإعادة عمارة وسقف كنيسة بيت لحم وسمح لهم في وقت لاحق بترميم دير صهيون الموجود على جبل صهيون في الحي المعروف حي النبي داوود. هذه الأمثلة تدل على مدى اهتمام السلطة الإسلامية بالرعية من أهل الذمة وتدل على الحرية الدينية التي تمتع بها هؤلاء في ذلك العصر. أما اليهود فكانوا أيضاً يتمتعون بحقوقهم وحريتهم إلى أبعد الحدود، ومن ذلك عندما طالب أهل القدس بهدم كنيس لليهود، لأنه محدث، عرضت القضية على قضاة القدس فأفتى بعضهم بهدمها وأفتى البعض الآخر بعدم الهدم لأن الكنيس قديم، ورفع الأمر إلى السلطان قايتباي بالقاهرة فعرض القضية على قضاته واشترك فيها العلماء ورجال الدين، واستغرق النظر فيها شهوراً وقد دافع عن وجهة نظر اليهود عدد غير قليل من القضاة والعلماء، وأخيراً صدر الحكم بالهدم، وبغض النظر عن نتيجة الحكم، فإن المتتبع لتفاصيل القضية ومراحلها يستطيع أن يلاحظ أن مجرد وجود معارضين للهدم ووصول القضية إلى القاهرة ووجود مدافعين عنها من قبل القضاة والعلماء يعطي فكرة واضحة عن الوضع الذي كان يعيشه أبناء المجتمع من أهل الذمة في أواخر عهد المماليك[(١)]. فالصدام بين اليهودية والإسلام الوليد، الساعي لتوكيد قيمته كعامل نهوض اجتماعي سيترك أثراً لا يمحى في كل تاريخ العلاقات بين الإسلام والديانتين المنزلتين – المسيحية و اليهودية – في الحاضرة الإسلامية [(٢)].

---

(١)- العلبي، دمشق بين....، ص ٨٥-٨٦.

(٢)- جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، ط٣، ١٩٩٢م، ص٢٠٢-٢٠٣.

وتمتع أهل الذمة داخل المجتمع الشامي بحماية السلطان المباشرة، وذلك أنه كثيراً ما كان ينادى بدمشق على لسان السلطان بأنه من ظلم من اليهود والمسيحيين فعليه أن يرفع قضيته إلى السلطان وسوف يحصل على حقه، كما طلب أخذ الجزية منهم بالمعروف وبدون جور.

ولا يختلف الذميون عن المسلمين إلا في ما يتصل بالعقيد، ولذلك كان كل ما يتصل بالعقيدة لا مساواة فيه لأن معنى المساواة هو حمل المسلمين على ما يتفق مع العقيدة المسيحية، وحمل الذميين على ما يأتلف مع العقيدة الإسلامية، والقاعدة في الإسلام أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا، مع تركهم وما يدينون به حيث لا إكراه في الدين، ويرى عبد القادر عودة أن يطبق على كل طائفة شريعتها الدينية الخاصة تعني في الواقع الإبقاء على الحواجز الطائفية مما يجعل العودة قريباً للخلافات(١).

وكذلك أهل الذمة في الفترة التي سبقت الوجود العثماني في المنطقة قد تمتعوا بالحريات الواسعة الدينية والاجتماعية والاقتصادية، ولم يشعروا طيلة العهد المملوكي باضطهاد حقيقي متعمد، سواء من قبل الشعب أو الحكام وأنهم كانوا يمارسون عباداتهم بحرية تامة .

وقد استمر وضع أهل الذمة على ما هم عليه حتى مجيء الحكم العثماني فحل بالنصارى ما حل بالمسلمين، حيث سلب الجميع حرياتهم التي تمتعوا بها في العصر المملوكي بسبب تعصب العثمانيين وتزمتهم، ووجدت في دمشق الجاليات الأوربية الأجنبية تكونت من رجال أعمال وتجار من البندقية وجنوى وفلورنسا وفرنسة، كما كان هناك بعض الحجاج الذين يقصدون فلسطين وبيت لحم، هؤلاء تمتعوا جميعاً بمركز ممتاز نسبياً لأنهم لم يكونوا يتدخلون في شؤون البلاد الداخلية، كما أصبح الحال في أواخر العهد العثماني زمن الضعف والتشتت، ومن جهة أخرى فقد كانوا يقيمون في فنادق تضم جالياتهم ويمارسون شؤونهم بمنتهى الحرية (٢).

وتجدر الإشارة إلى التقسيمات الإدارية والحدود الجغرافية لبلاد الشام في العهد العثماني ٩٢٢-١٢٥٥هـ-١٥١٦-١٨٣٩م حيث استطاع العثمانيون السيطرة على بلاد الشام عقب معركة مرج دابق في حلب٩٢٢هـ- ١٥١٦م فبعد هذه المعركة تساقطت المدن الشامية وسلمت للحكم العثماني وذلك زمن السلطان العثماني سليم الأول٩١٧-٩٢٦هـ ١٥١٢-١٥٢٠م فخضعت أثر ذلك وضمت للسلطنة فأبقى العثمانيون على التنظيم الإداري على ما كان عليه زمن المماليك واقتصرت تعديلاتهم في بداية الأمر

(١)- عبد القادر عودة، الاسلام وأوضاعنا السياسية، القاهرة، ١٩٥١م..نقلاً عن قرم، تعدد الأديان...، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢)- العلبي، دمشق بين.....، ص ٨٩.

على تغير بسيط على التسميات الإدارية فدعيت النيابة ولاية وعُرف النائب بالوالي وهكذا [١]، أبقوا في بعض الأماكن على الأمراء المحليين الذين خضعوا لهم مثل الأمراء المعنيين في جبل لبنان[٢]، وعينوا جان بردي الغزالي نائباً على دمشق الذي ما لبث أن تمرد على السلطنة في محاولة لإعادة الحكم المملوكي فجرد له السلطان سليمان القانوني٩٢٦-٩٧٣هـ ١٥٢٠-١٥٦٦م حملة عسكرية استطاعت القضاء على تمرده بقيادة فرهاد باشا فقتل في دمشق على اثر معركة القابون سنة٩٢٧هـ- ١٥٢١م، في أعقاب ذلك شرع السلطان بوضع نظام جديد لإدارة بلاد الشام يقوم على تعيين نواب عثمانيين في بلاد الشام بدل من النواب المماليك، وإقرار تقسيم إداري عثماني روعي فيه أمران الأول التقسيم الإداري منذ العهد المملوكي مع إقرار العصبيات البدوية والتركمانية والدرزية في مناطقها والأمر الأخر التقسيم الإداري العام للإمبراطورية والذي قسمت بموجبه إلى قسمين روميلي مقره صوفية وأناضول مقره أنقرة ثم كوتاهية، وبموجب هذا النظام الجديد قسمت بلاد الشام إلى ثلاث وحدات إدارية دعيت بالولايات وكان يطلق على حاكم كل منها في أول الأمر القب أمير الأمراء، ثم أطلق فيما بعد لقب باشا[٣] ، وهذه الولايات هي: ولاية دمشق وتشمل عشر ألوية أو صناجق، دمشق هي مركز الولاية، وباقي الألوية هي القدس وغزة وصفد ونابلس وعجلوم واللجون وتدمر وصيدا مع بيروت والكرك مع الشوبك. أما ولاية حلب فقد شملت تسع ألوية هي حلب مركز الولاية وأضنة وكلس وبيرة جك وبالس وبنج ومعرة النعمان وتركمان حلب وإعزاز. أما ولاية طرابلس فقد شملت طرابلس مركز الولاية وحمص وحماة وسلمية وجبلة واللاذقية والحصن[٤].

وتجدر الإشارة أن طرابلس خضعت للحكم العثماني دون مقاومة وألقت السلاح [٥] وأقاموا عليها حاكماً عثمانياً وكانت يوم ذاك تشمل جبيل والبترون والزاوية والضنية[٦]، وبقي هذا التقسيم- أي التقسيم العثماني- حتى عام١٠٧٠هـ- ١٦٦٠م حين أحدثت ولاية صيدا لمراقبة العصبيات والإقطاعيات

---

(١) – هلا سليمان، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ولاية طرابلس نموذجاً ١٨٣١-١٨٤٠م، المؤسسة الحديثة ، طرابلس، ٢٠٠١م ، ص ٥٥،أيضاً انظر : فيليب حتي، تاريخ سورية و لبنان و فلسطين، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، جزئيين، دار الثقافة، بيروت، ج ٢، ص ٣٠٨.

(٢)- عبد الكرين رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م، ص ٥.

(٣)- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ج٢، ص ٧٣٦.

(٤)- أحمد عزت عبد الكريم، التقسيم الإداري لسوريا، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، مج١، القاهرة، ١٩١٥، ص١٤٢-١٤٣.

(٥)- حتي، تاريخ سوريا....، ص٣٠٥-٣٠٦.

(٦)- السيد عبد لعزيز سالم، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية ، د ت، ص ٣٢٨.

المسلحة في جبل البنان بعد ثورة فخر الدين المعني الثاني١٠٤١-١٠٤٢هـ ١٦٣٢-١٦٣٣م، وتم تشكيل إيالة صيدا بسلخ ألوية ومناطق من ولايتي طرابلس ودمشق واتخذت صيدا مقرا لها[١] ثم نقل مركزها إلى عكا زمن الوالي أحمد باشا الجزار ١١٩١هـ- ١٧٧٧م والذي والي ولاية دمشق أربع مرات بين عامي١١٩٩- ١٢١٧هـ ١٧٨٥-١٨٠٣م، كما والي طرابلس سنة١٢١٣هـ- ١٧٩٩م وسنة١٢١٧هـ-١٨٠٣م [٢].

هذا التقسيم لم يكن ثابتاً بسبب النزاع المستمر والحروب الدائمة التي كانت تحصل بين الولاة البعيدين عن مراقبة الحكومة المركزية حيث يستطيعون استغلال ضعف السلطنة في مد نفوذهم والتمرد ومنع إرسال المال الميري إلى السلطنة في استانبول مثال على ذلك حال طرابلس التي كانت فتتمدد وتتقلص تبعاً للظروف المحيطة والأوضاع السائدة في الداخل[٣] . وبقيت بلاد الشام على التقسيمات الإدارية السابقة حتى مجيء الحكم المصري وبعد أن خضعت بلاد الشام للحكم المصري لجأ إبراهيم باشا إلى إلغاء التقسيمات الإدارية التي كانت عليها بلاد الشام في الفترة العثمانية السابقة فعين سنة١٢٤٦هـ-١٨٣١م متسلمين على المدن الساحلية مثل صور وصيدا وبيروت وطرابلس وربطهم به مباشرة ثم في١٢٤٧هـ- ١٨٣٢ م قام بتعديل على هذه الإجراءات ففوض للأمير بشير الشهابي بإدارة شئون هذه المدن فولى هذا الأخير متسلمين من أقاربه وفي العام نفسه عين محمد علي شريف حاكماً على جميع إيالات الشام باستثناء جبل البنان بقيت إدارته تحت إشراف الأمير الشهابي، إلا أن الحكم المصري سرعان ما أضطر أن نتيجة الثورات التي قامت ضده أن يعيد التشكيلات الإدارية السابقة فأعيد تشكيل أيالة صيدا من جديد بعد أن سلخت عنها عكا وأعتمد على رجال من العسكر للإدارة فعين سليمان باشا الفرنساوي والياً على صيدا فأتخذ من صيدا المركز مقراً له، على أي حال أصبحت بلاد الشام أواخر العهد العثماني سنة١٢٥٤هـ- ١٨٣٩م مقسمة إلى عدد من الوحدات الإدارية وهي إيالات دمشق وحلب وصيدا وطرابلس ويافا وأدنة[٤].

---

(١)- عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤م،تقديم أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، مصر ، د.ت، ص ٦٢.

(٢)- سليمان، أثر الحملة...، ص ٥٦.

(٣)- حكمت بك شريف، تاريخ طرابلس من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، تحقيق منى حداد يكن ومارون عيسى الخوري، دار الإيمان، ط ١، طرابلس، ١٩٨٧م، ص ١٩٥ وما يليها.

(٤)- سميح وجيه الزين ، تاريخ طرابلس قديماً و حديثاً منذ أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحالي ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٦٩، ص ٢٩١.

الفصل الأول

البناء الإداري – الاجتماعي للسكان في بلاد الشام في ظل السيطرة العثمانية بين عامي ١٥١٦ -١٨٣١م

أولاً: رجال الحكم والإدارة:

١- الوالي

٢- الدفتر دار والمكتوبجي

٣- الكاخيا أو الكتخذا

٤- الحاكم الشرعي أو القاضي:

٥- المتسلم:

٦- الآغوات والزعماء المحليين

٧- الجند :

الانكشارية

ثانياً: الرعايا:

١- أهل المدن:

أ- الصناع .

ب-التجار.

٢- أهل الريف.

٣- تقسيم السكان بحسب الدين والمذهب.

أ- المِلّة الإسلامية.

ب-المِلّل غير الاسلامية:

١- المِلّة المسيحية:

أ- الارثوذكس

ب- الأرمن

ج- لكاثوليك

د- الموارنة

هـ- البروتستانت

٢- المِلّة اليهودية:

أ- اليهود الربانيين

ب- اليهود القرائين

ج- يهود السامرة.

الفصل الأول

البناء الإداري- الاجتماعي للسكان في بلاد الشام في ظل السيطرة العثمانية بين عامي ١٥١٦-١٨٣١

من الصعب ذكر حجم أو معدل الزيادة السكانية في مدينة دمشق[١]، ولكن المؤكد أن حجم المدينة وتعداد سكانها في العهد العثماني خاصة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي كانت دون عدد سكان مدينة حلب المدينة الكبرى الثانية، ويعود ذلك إلى أن حلب كانت مفتوحة أمام الأجانب وأيضاً لكثرة المهاجرين من الريف إلى المدينة لفقدان الأمن في ريفها آنذاك. وكان من أبرز المظاهر الاجتماعية في بلاد الشام في العهد العثماني أنه لم يكن نسيج واحد بالمطلق بقدر ما كان تجمعات تنغلق على نفسها منية على أساس طائفي أو أقليمي أو قومي[٢]. ومع ذلك فإن الطوائف الدينية كافة في هذه التركيبة السكانية قد اندمجت مع بعضها وتميزت بالتسامح الديني، ويدل على ذلك عقود البيع والشراء والاستئجار اليهود والمسيحيين الأوقاف إسلامية.[٣]

تألف المجتمع الشامي في العهد العثماني من فئتين رئيسيتين وهما الفئة الحاكمة" رجال الحكم والإدارة" والفئة المحكومة "الرعايا"، وتوسطها فئة العلماء ورجال الدين التي تلعب دور الوسيط بينهما، فكانت كل من الفئتين تبجل رجال الدين وتسعى إليهم وخاصة الشعب الذي وجد ملاذاً يعتصمون به من ظلم وغضب الفئة الحاكمة[٤]. كما جرى تقسيم السكان في بلاد الشام بطريقة أخرى إلى عدة أقسام بحسب طبيعة عملهم ومذاهبهم والدور الاجتماعي لكل فئة منهم. فالتقسيم الأول القائم على أساس فئتين الحاكمة "رجال الحكم والإدارة" والمحكومة "الرعايا" كالتالي:

(١)- قدر عدد سكان دمشق في عام ١٨١٦م بحدود ١٢٠ إلى ١٣٠ ألف نسمة، وفي منتصف القرن التاسع عشر قدر المؤلف بورتر في كتابه خمس سنوات في دمشق، سكان المدينة ب ١٥٠ الفاً...، محمد سعيد الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٦١م، تحقيق أسعد الأسطواني، وزارة الأعلام، ١٩٩٣، ص ٣٣.

(٢)- يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢-١٨٤٠م، جزئيين، دار طلاس، ط١، دمشق، ج١، د ت، ص٨٦-٨٧-٨٨. ج٢، ص٧٤١.

(٣)- محمد غسان عبيد، تاريخ دمشق ١٧٢٤-١٧٥٦م دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية من خلال وثائق المحكمة الشرعية، جامعة دمشق، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور محمود علي عامر، عام ٢٠٠٤، ص١١٤.

(٤)- أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية ١٧٤١-١٧٦٢م، نقحها محمد سعيد القاسمي تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، الجمعية المصرية، ١٩٥٩م، ص٢٥من المقدمة.

أولاً: رجال الحكم والإدارة:

تألفت من الوالي وكبار الضباط الانكشارية ثم ضباط السباهية...والدفتر دار وقاضي القضاة الحنفي وباقي القضاة .. وغيرهم. وكان معظمهم من أصول محلية ماعدا قاضي القضاة كان عثمانياً، وقد تأثرت هذه الفئة بوضع السلطة المركزية قوةً أو ضعفاً، وأيضاً بالظروف المحلية وانعكس ذلك على مواردها وسلطتها فقصرت مدة الولاة وزاد اعتمادهم على استخدام القوة والبطش، وانصب اهتمامهم على جمع المال بدل الاهتمام بالمصالح العامة، وأدى ذلك بروز قوى محلية وعلى رأسها اليرلية تدعمها طوائف الحرف وبعض شرائح المجتمع الأخرى. وفيما يلي **عناصر الإدارة والحكم** :

١- الوالي:

هو ممثل السلطان في الولاية العثمانية ويرأس الصناجق التي تتبع للولاية والمرؤوسة بدورها من قبل المتسلمين، ويعين الوالي لمدة سنة واحدة ثم إما أن يجدد بموجب فرمان يسمي القرار أو أن يعزل ويجري له حسابات يقوم بها الدفتردار، وفي حال عزل ولم يعين مكانه يقوم ديوان الولاية بتعيين قائم مقام، ووجد الى جانب الوالي حاشية كبيرة تألفت من الدفتر دار والقاضي والمفتي ونقيب الاشراف وآغا الانكشارية ورئيس التجار يدعى الشهبندر[(١)]. في حين لم تهتم السلطنة العثمانية اهتماماً كبيراً لطريقة حكم الولاة ومظاليمهم، وجل اهتمامها كان تأمين الاستقرار وإنجاح قافلة الحج بأي وسيلة لذلك نرى أن أكثر من استلم منصب الوالي لمدة طويلة هم أما السفاحون مثل أحمد باشا الجزار الذي وقع ظلمه على جميع أفراد الرعية بدون تفرقة بين مسلم أو يهودي أو مسيحي[(٢)] أو الولاة المعتدلون الذين سعوا في إرضاء أبناء دمشق وعلى رأس هؤلاء محمد باشا العظم وما عداهم لم يزد حكمه على عدة أشهر إلى ثلاث سنوات[(٣)].

٢- الدفتردار والمكتوبجي:

الشخصية الثانية في الولاية وعضو رئيس في ديوانها، يرأس فئة أهل القلم وهو بمثابة وزير المالية، يسجل واردات الولاية ومصاريفها، ويساعده مجموعة من الموظفين أبرزهم الروزنمجي وهو المشرف على ادارة تحصيل الضرائب وأمير الحج يعهد اليه مرافقة الحجاج وتوزيع الصدقات في الأراضي المقدسة ثم الخزندار الذي يحمل الجزية إلى الأستانة سنوياً[(٤)].

ساعده أيضاً صيارفة من اليهود، وأطلق على دائرة الدفتر دار اسم الخزينة العامرة، وعد الدفتردار مسؤولاً عن أموال الولاية أمام الباب العالي، ومع انحطاط النظام الاقطاعي العسكري انحطت

(١)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج١، ص ٢٠٦.

(٢)- ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان، منشأة خليل ، مصر، ١٩٠٨، ص٤٧.

(٣)- بشير زهدي، دمشق دراسات تاريخية وأثرية، المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، ١٩٨٠م، ص٦٥.

(٤)- محمود عامر، تاريخ الدولة العثمانية سياسي واجتماعي، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م، ص١٠٣.

وظيفة الدفتر دار والدوائر المتعلقة بها لأنه بالأساس هذه الوظيفة استمدت أهميتها من هيمنة النظام الاقطاعي العسكري " النظام الضريبي الميري"[(١)] على السلطنة، وبلغ الانحطاط ذروته في القرن الثامن عشر الميلادي ونتج عن ذلك دمج كثير من وظائف الدفتردار أو إلغائها، يلاحظ أن الذين شغلوا هذا المنصب أقاموا فيه مدة أطول من أولئك الذين شغلوا منصب الوالي وذلك عائد لسببين هما: أن منصب الدفتردار لم يكن ذا صفة عسكرية لهذا لم يكلف بحماية قافلة الحج ضد أخطار السلب والنهب التي يقوم بها البدو وبالتالي لم يكن الدفتردار في موقف محرج أمام السلطنة في حال تعرض القافلة للغزو، والسبب الآخر أن الدفتردار كان يملك الكثير من المال الذي يمكنه من إرضاء أسياده في استانبول للبقاء في منصبه [(٢)].

أما المكتوبجي أشرف صاحب هذا المنصب على أمور تحريرات الولاية وعمل بمعيته قلم تحريرات لإجراء المكاتبات الدائرة الرسمية والمحافظة على أوراقها وقيودها [(٣)].

٣- الكاخيا أو الكتخدا:

من المناصب الهامة ومن ابرز مهامه معاونة الوالي في جميع أعماله وواجباته، فهو الوزير الأول في حكومة الولاية وهو بمثابة صلة الوصل بين الوالي والناس، وكان ينوب عن الوالي في حال مرضه أو غيابه، ولعب الكاخيا دوراً هاماً حتى أصبح في بعض الفترات والياً فعلياً لولاية دمشق[(٤)].

٤- الحاكم الشرعي أو القاضي:

يأتي بالمرتبة الثانية بعد الوالي، وكان يقوم بالنظر في الأحوال الشخصية والقضايا المستعجلة ومحكمة التجار والاستئناف والجنايات بالإضافة للنظر في قضايا المظالم[(٥)]. وإلى جانب القاضي وجد نائب القاضي الذي يعينه القاضي من الأسر الدينية القديمة ومن أتباع المذهب الحنفي–وهو مذهب السلطنة العثمانية–وكان نائب القاضي يقوم بتنظيم وتدوين سجلات محكمته، كما يحق له النظر في كافة القضايا والأحوال الشخصية والوصية والهبة وغيرها[(٦)]. وكانت الأولوية بين القضاة، في الزمن العثماني، للقاضي الحنفي وكذلك الأمر بالنسبة لقاضي القضاة، وهو على خلاف ما كان عليه في السلطنة المملوكية التي اعترفت بقضاة المذاهب الأربعة، وهذا القاضي الحنفي يعين في

---

(١)- كاميليا أبو جبل، نجاح محمد، تاريخ الوطن العربي الحديث بلاد الشام والعراق، جامعة دمشق، ٢٠٠٩م، ص١٠٩.

(٢)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ج١، ص٢١٥.

(٣)- عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية...، ص ٩١.

(٤)- عامر، تاريخ الدولة العثمانية..، ص١٠٢-١٠٣.

(٥)- محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٧٠م، ج١، ص ٢٦٧.

(٦)- الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية .....، ص ٦٤-٦٥.

مركز الولاية العربية من قبل قاضي عسكر الأناضول، وعلى الغالب كانت مدة ولايته قاضياً عاماً واحداً، وقد يمدد العام، وربما أعيد أكثر من مرة للمنصب ذاته[١].

٥- المتسلم:

قسم العثمانيون دمشق إلى سناجق وكان مركز كل منها عبارة عن مدينة، وسميت هذه السناجق باسم متسلميات يرأس كل واحدة منها متسلم يعين من قبل الباب العالي، ويطلق عليه اسم سنجق بك، وغالبا ما أسند هذا المنصب إلى زعماء العشائر وأبناء الأسر الإقطاعية المشهورة ذات النفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في السنجق، وأقر شيوخ القبائل البدوية في قبائلهم كمتسلمين، وكلف المتسلم بمهمة الأشراف على الأوقاف، ولم يكن للمتسلم راتب يتقاضاه من الدولة فكان له ضرائب تدفعها الرعية باسم عوائد متسلمية، وقد اضطر بعض المتسلمين إلى ابتزاز الأموال بغية تغطية مصروفات مناصبهم ولا يهمهم سوى مصلحتهم الشخصية، وفي أثناء السيطرة المصرية طور هذا المنصب وأصبح صاحبه يتقاضى راتباً مع ذلك بقي الابتزاز سمة بارزة في صاحب هذا المنصب[٢].

٦- الآغوات[٣] والزعماء المحليين:

شكل آغوات الجند باختلاف أصنافهم عنصراً هاماً في الفئة الحاكمة، وبعضهم كان في حاشية الوالي وأعضاء في مجلس الولاية، وزاد من نفوذهم حصولهم على الأقطاعات العديدة في الولاية وانخراط بعضهم في طوائف الحرف وفي التجارة ولاسيما تجارة الحبوب، وكان أكثر هؤلاء قرباً من السلطة الحاكمة آغوات القابي قول القادمين حديثاً من العاصمة استانبول، ولم يكتف هؤلاء بما حصلوا عليه من مكاسب سياسية واقتصادية لترسيخ نفوذهم في دمشق بل سعوا لإقامة علاقات متعددة مع أصحاب الطرق الصوفية ونقابات الحرفيين، ولعبوا دور الوسطاء الفعليين بين السلطة والأهالي داخل مجلس الولاية وخارجه، فكان الناس يقصدونهم من أجل الإعفاء من التجنيد الإجباري والدولة تقصدهم لتطبيق القوانين الجديدة وجباية الضرائب وإقامة الحاميات العسكرية ومد هؤلاء سلطتهم إلى الريف

(١)- موسى الأنصاري، نزهة الخاطر وبهجة الناظر، تحقيق عدنان إبراهيم و عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩١م، ص٤٨.

(٢)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق..،ج١، ص٢٢-٢٢٤.

(٢)- آغا: مصطلح فارسي يعني السيد وقد استعمله العثمانيون لدلالات كثيرة، منها كانت تطلق على الضباط اللأميين الذين لا يحتاج عملهم إلى معرفة القراءة والكتابة ومنها أيضاً صاحب المنصب الكبير، وكان هذا اللقب مهماً للغاية في عهود القوة والنفوذ وفي الفترة الأخيرة من العهد العثماني أطلق على الأنسان الكريم صاحب المكانة العالية ..سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق بركات، مكتبة المهند، الرياض، ٢٠٠٠، ص ١٦.

لقضاء حاجات الفلاح لدى الدولة[١]. ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ترسخت سلطة هؤلاء الآغوات بفعل عدة عوامل أهمها سيطرتهم على تجارة الحبوب والمواشي، حيث سيطروا على تجارة الحبوب في المدينة، ولاسيما الميدان[٢]، ثم تزاوجهم مع أسر الآغوات آخرين ووجهاء محليين أصحاب النفوذ القوي في أماكنهم، ومع الإصلاحات التي قامت بها السلطنة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي من إنشاء مجالس الولايات فتحت الباب أمام هؤلاء الآغوات للعمل في الجيش وقوات الشرطة ووفرت لهم المال والنفوذ[٣]. إلَّا أنَّ حال الكثير منهم قد تغير في ظل الحكم المصري بفعل ما قام به هذا الحكم من تغيرات وترتيبات إدارية أدت إلى اضمحلال سلطة الآغوات ونفوذهم مما دفعهم إلى الاتصال بالسلطان سراً للثورة ضد الحكم المصري، فحرضوا الرعية على الثورة واتهموا الحكم المصري بالميل إلى المسيحيين[٤].

٧- الجند:

اعتمد العثمانيون في البداية على العساكر المرتزقة التي تتقاضى الرواتب بشكل منتظم وأطلقت عليهم اسم اليايا وهم المشاة، وأطلقت على الفرسان منهم اسم مسلم يمارسون القتال وقت الحرب والزراعة في الإقطاعات التي منحت لهم -تحت اسم تيمار وزعامات- والأعمال الحياتية اليومية وقت السلم، وكانوا يعفون من الضرائب مقابل ذلك وهذا ما عرف بنظام الإقطاع- الإقطاع العسكري- وبعد تشكل جيش الإنكشارية وزع هؤلاء على الولايات العثمانية ولاسيما الروميلي.

وقد تعددت عناصر الجند وكان ذلك عاملاً سلبياً انعكس تأثيره على الولاية فالتنافس بين هذه العناصر أدى إلى الإخلال بالأمن، وقد عجزت السلطة المركزية عن ضبطها ويتقدم هذه الأصناف:

الانكشارية:

وهي كلمة تركية مكونة من كلمتين "يني وجاري" وتعني العسكر الجديد أو الجندي الجديد، وهم من المشاة، لهم ثكاناتهم العسكرية ورتبهم وامتيازاتهم، وقد تأسس هذا الصنف على يد السلطان أورخان الثاني سنة ٧٢٤هـ- ١٣٢٤م، على أن هذه الفرقة اكتسبت صفة الدوام والاستمرار في عهد السلطان مراد الأول سنة ٧٦١هـ-١٣٦٠م وكانت قبل ذلك تسرح بمجرد الانتهاء من عملها[٥]، وقد بارك شيخ الطريقة البكتاشية هذا الجيش و أطلق عليه اسم الانكشارية أو القابي قول أي عبيد الباب، في إشارة

(١)- الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية....، ص٣٣.

(٢)- ليندا شيشلر، دمشق في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمر الملاح ودينا الملاح، دار الجمهورية، ط١، دمشق، ١٩٩٨م، ص١٤١.

(٣)- الأسطواني، مشاهد وأحداث...، ص٦٦.

(٤)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق..، ج١، ٢٢٩-٢٣٠.

(٥)- إيرينا بيتروسيان، الإنكشاريون في الامبراطورية العثمانية، الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٦، ص٩ ومابعد.

إلى التزام طاعة السلطان وعدم معصيته، وكانوا على أربعة أقسام وهي: الجماعات وهم مئة فرقة ، والولوق وهم ٦٠ فرقة، و السكمان أي الصيادون وكانوا ٣٤ فرقة، السولاك أي النشابون وكانوا أربع فرق، وقد امتازوا بالقوة والشجاعة ومهارتهم في استخدام السلاح، وقد أكسبوا الدولة السيطرة الواسعة والفتوحات العظيمة ولاسيما في أوربا[١]، وكان أهل الذمة في كل أنحاء الامبراطورية هم مصدرها بكل الوسائل، وهم نتاج نظام الدفشرمة [٢]، وهي مأخوذة من الفعل " دفشرمك" ويعني تسجيل الأسماء، وطبقاً للأسلوب الذي كان يتم به اختيار الأطفال وتجميعهم من أسرهم فإن نظام الدفشرمة كان عبارة عن تجميع أولئك الأطفال كضريبة رأس فرضها السلاطين اجبارياً على الأسر المسيحية التي لم تعتنق الإسلام، من ذلك عندما استولى السلطان محمد الثاني ١٤٥١-١٤٨١م على حصن نوفو بوردو أمر بإخراج أطفال المدينة من وراء الأسوار حيث تم تجنيدهم و وتم اصطفاء ٣٢٠صبي و ٧٠٤ امرأة وقتذاك، وانضم الصبيان إلى الجيش الإنكشاري وأرسلوا جميعاً إلى الاناضول لتربيتهم[٣]، وبالنسبة للعثمانيين هذا النظام يوفر عناصر جديدة تدخل في صفوف الجيش بشكل منتظم ومستمر وفي كافة المؤسسات الأخرى التي كانت منظمة تنظيماً جيداً ومن المهم أن نفهم أن هذه المؤسسات العبودية كانت سابقة على تأسيس نظام الدفشرمة – نظام الخمس في غنائم الحرب– [٤]. وكان هؤلاء يختارون في سن صغيرة من أبناء المسلمين الذين تربوا تربية دينية جهادية، وكانوا يربون في معسكرات خاصة بهم ، يتعلمون اللغة والعادات والتقاليد العثمانية ومبادئ الدين الإسلامي وفي أثناء تعليمهم يقسمون إلى ثلاث مجموعات، الأولى تعد للعمل في قصور السلطان، والثانية تعد لشغل الوظائف الكبرى في الدولة والثالثة تعد لتشكيل فرق في الجيش العثماني أي الانكشاريون وكانت هذه المجموعة هي أكبر هذه المجموعات الثلاثة وأكثرها عدداً، وكان يتم جمع الصبية كل سنة أو سنتين أو خمسة حسب الحاجة، فكان عامل تجميع الصبية يأتي إلى المدينة أو القرية ويجمع رؤساء الضواحي المجاورة الذين كان عليهم استدعاء ارباب الأسر مع أبنائهم إلى مكان وجود عامل التجميع، ومن يتخلف يعاقب فوراً، ويبدأ عامل التجميع والكاتب باختيار الصبية الصالحين، وعادةً ما كان ينتقى الفتية بين سن الثانية عشر والخامسة عشر الأقوياء بدنياً، وكانت مراسيم التجميع تصدر من السلطان وتسلم إلى عامل التجميع الذي يعينه رئيس الانكشارية، ويشار في المرسوم إلى الاقضية التي سيجرب منها

---

(١)– سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً من أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحالي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩م، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢)– للاطلاع بشكل وافي عن الانكشارية ونظام الدفشرمة ومحاولات إصلاح الانكشارية والقضاء عليها...، عامر، تاريخ الدولة ....، ص ٤١ وما يليها.

(٣)–بيتروسيان، الانكشاريون في...، ص ٢٨.

(٤)– بيتر سوجر، أوربا العثمانية ١٢٥٤-١٨٠٤م في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٧٥.

الجمع وعدد الصبية الواجب جمعهم وتجنيدهم[١]، وكانت تفرض على الانكشارية عدم الاتصال بأقربائهم. وفي أوقات السلم تفرض عليهم أن يعيشوا في ثكنات فيها ينامون وفيها اسلحتهم وكافة حاجاتهم المدنية، ويحرم عليهم الاشتغال بالتجارة والصناعة، حتى لا تخبو عسكريتهم وينطفئ حماسهم، وأطلق على رئيسهم أغا الانكشارية. ولكل أوجاق في كل ولاية تنظيم إداري يرأسه قائد الاوجاق مهمته مساعدة الوالي في توطيد الحكم العثماني ومعاونته في تنفيذ أوامر السلطان الصادرة إليه، وباعتبار قادة الفرق العسكرية أيضاً أعضاء في ديوان الولاية فقد اهتموا بالأمور السياسية وتدخلوا في إدارة الولاية اعتماداً على قوتهم، وقد أعلنوا في أكثر من مرة تمردهم على أوامر الوالي وجبره على تنفيذ مطالبهم أحياناً، كما لجأ هؤلاء إلى ظلم الرعية والاعتداء على أرزاقهم وحرماتهم[٢].

وفي بداية القرن السابع عشر الميلادي بدأ الضعف يتسرب إلى نظام الانكشارية القابي قول بفعل عوامل عدة أبرزها دخول عناصر جديدة في سلك الانكشارية على غير قانونهم الأصلي المتمثل في أولاد العجم حسب نظام الدفشرمة، مما أضر بهذه القاعدة فأدخلت عناصر الطوائف المرموقة في الانكشارية باسم آغا جيري، وهكذا بذرت بذرة الفساد والانقسام، والحقيقة أن سوء الأوضاع الاقتصادية وتأخر رواتب الانكشارية أدى إلى أن هؤلاء تركوا مراكزهم بالقلعة وانخرطوا في أعمال التجارة والحرف وبرز نتيجة ذلك أوجاقان، أوجاق القابي قول الذي كان يرسل من استانبول ويستقر في القلعة، واوجاق اليرلية أي الانكشارية المحلية الناتجة عن تزاوج القابي قول بزوجات محليات، الذي التحق به بعض السكان المحلين بالإضافة إلى العناصر الجديدة التي دخلت بغية الحصول على كل ما تتمتع بها من امتيازات اقتصادية وسياسية[٣]. وقد أفاد القابي قول من سطوع نجم آل العظم فبلغوا سطوة ما مكنهم من إحكام سيطرتهم على اليرلية الذين أتخدوا مقر لإقامتهم جنوبي الميدان وحي القنوات، فكان لذلك أثر في تطور دمشق السياسي خلال تلك الفترة[٤].

ونتيجة لفساد الانكشارية فقد جرت محاولات لإصلاحها منذ عهد السلطان مصطفى الثالث (١١٧٠-١١٨٧هـ- ١٧٥٧-١٧٧٤م) وبعده السلطان سليم الثالث(١١٩٢-١٢٠١هـ ١٧٧٩-١٧٨٧م) [٥]، واستمرت محاولات الإصلاح لسنوات عديدة حال وجود الانكشارية ومقاومتهم للإصلاح

(١)- بيتروسيان، الانكشاريون....، ص٣١.

(٢)- عامر، تاريخ الدولة ....، ص ١٠٤-١٠٥.

(٣)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ج١، ص٢٣٤.

(٤)- شيلشر، دمشق في القرنيين..، ص ١٤١.

(٥)- حيث استعانت السلطنة بطائفة من الضباط والخبراء العسكريين الأوربيين وكان في مقدمتهم بارون دوطوت .. وبلغ عدد أفراد الجيش الجديد ٦٠,٠٠٠في عهد السلطان سليم الثالث إلا أن الإصلاح لن يتم إلا بالقضاء على النظام القديم بسبب مقاومته للإصلاح وقد تم ذلك على يد السلطان محمود الثاني سنة١٨٢٦م.... للاطلاع أكثر

دون نجاحه، لذلك في سنة١٢٤١هـ- ١٨٢٦م تم القضاء على الانكشارية على يد السلطان محمود الثاني ١٢٢٣هـ-١٨٠٨م حيث قام بإبادتهم والاستيلاء على ممتلكاتهم و اوجاقاتهم وحل سائر فرقهم التي كانت خارج الأستانة وسميت بالواقعة الخيرية تيمناً ، وأسس جيش جديد على النمط الأوربي أطلق عليه اسم الجيوش المنصورية المحمودية، وتبع ذلك إلغاء اوجاق الانكشارية في طرابلس وباقي الولايات العثمانية(١). وبعد خروج الجيش المصري من ١٨٤٠م استمرت السلطنة في تطبيق النظام الجديد في طرابلس وباقي الولايات وطبقت التجنيد الإجباري، وهكذا اضمحل دور القوات القديمة وأصبح النظام الجديد هو المعول عليها.

وتجدر الإشارة أن نظام الدفشرمة رغم ميزاته للصبية وذويهم فإن له تبعات فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية والأثنية والاقتصادية التي لا حصر لها، وضررها كان أكثر من نفعها، وكان استخدام العثمانيين للعبيد واسعاً بالمقارنة لما كانت عليه الأحوال في الولايات الإسلامية مبكراً، كما أن أسلوب الدفشرمة الذي جعل من العبودية نظاماً، كان إبداعاً عثمانياً منفرداً، بل لقد كان أسلوب يجسد النموذج الشائع لإكراه الناس على اعتناق الإسلام قبل القرن السابع عشر(٢).

وبعد خروج الجيش المصري من دمشق عام ١٨٤٠م استمرت السلطنة في تطبيق النظام الجديد في دمشق وطبقت التجنيد الإجباري، وهكذا اضمحل دور القوات القديمة وأصبح النظام الجديد هو المعول عليه(٣).

ثانياً: الرعايا

وهي ما تعرف بالفئة المحكومة وتقسم حسب طبيعة عملهم فهم إما أهل المدن تجار وصناع أو أهل الريف فلاحين وبدو، وحسب مللهم الدينية والمذهبية(٤)، كانت هذه الفئة هدف المظالم لمعظم الفئة الحاكمة، ولم تتشكل بينها وحدة متماسكة وبقيت الروابط الدينية هي أقوى الروابط بغض النظر عن القومية، ويلاحظ ظاهرة اجتماعية وهي نفور أهل الريف عن أهل المدينة وبالعكس، وكان لكل مجتمع ميزاته الاقتصادية والاجتماعية التي تميزه عن المجتمع الآخر رغم وجود مصالح مشتركة بين المجتمعين فأبناء الريف يعتمدون على المدينة في بعض الصناعات الهامة التي تنتجها المدينة وبالمقابل تعطي أهل المدينة ما يحتاجونه من المواد الغذائية، بقيت الفروق الاجتماعية مسيطرة على

==على الإصلاح العسكري .. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية،١٩٥٧م، ص ٦٥ وما يليها.

(١)- عامر، تاريخ الدولة العثمانية ....، ص ٤٠٥-٤٠٦...، الزين، تاريخ طرابلس ......، ص ٢٦٣.

(٢)- سوجر، أوربا العثمانية.....، ص ٧٨.

(٣)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج١، ص٢٦٢.

(٤)- العلبي ، دمشق بين عصر..... ، ص٧١.

المجتمع الشامي حتى مجيء الحكم المصري ١٨١٣م، والذي استطاع هز هذا البنيان الموروث[١].وتكاد أهداف هذه الفئة جميعاً أن تكون واحدة هي انتشار الأمن ورفع الظلم وتأمين المعيشة[٢]. فيما يلي عرض سريع للفئات المحكومة "الرعية" ووضعها وبعض من نشاطها:

١-أهل المدن:

يعرفون بالحضر، ونسبتهم إلى أهل الفلاحون والبدو غير معروفة، ولكن يمكن القول أن الفرق بين النسبتين لم يكن كبيراً وذلك لسببين:

- أن كثيراً من الناس كانوا يفضلون في ذلك العصر المضطرب العيش في المدينة التي توفر لهم الأمن والطمأنينة على العيش في جو القرى المضطرب.
- أن رقعة الأراضي الزراعية التي كانت مروية طيلة العام لم تكن كبيرة وبالتالي لم يكن الفلاح مضطراً لملازمة أرضه طيلة العام الأمر الذي يدفعه للتنقل المستمر بين المدينة والريف. وكانت دمشق من أهم المدن بالطب، تليها حمص وبيروت وغزة والخليل ودرعا وحلب وطرابلس...وغيرها، ومارس سكان المدن التجارة والصناعة بالدرجة الاولى [٣]. فكان منهم الصناع و التجار.

أ-الصناع:

فضّل أهل المدينة الحرفة عما سواها – أي عن الوظائف الحكومية – وعرفت دمشق الصناعة بالإضافة الى كونها زراعية وتجارية، ساعدها على ذلك وفرة المواد الأولية المستخرجة من أرضها، وكانت كل صنعة مخصصة عبر بيوت معينة تتسلسل فيها الصنعة وتتوارثها العائلة أو الأسرة عبر الاجيال[٤]. وقد انتظم الصناع والحرفيين في تنظيمات حرفية خاصة بهم، ووضع المحتسب ليشرف عليهم وتميز هذا التنظيم بالتخصص و توزيع العمل، على سبيل المثال: الأدبيون و البقارون وبائعي الزيت والحلاقين والخشابون.. وغيرهم بحيث كان لكل صنعة أصحابها مهما صغرت. وهذا إن دلَّ إنما يدلّ على دقة التنظيم ورقي المجتمع الشامي وكان الهدف من ذلك كله تنظيم العلاقة داخل المجتمع وفق أسس وقواعد معينة رأسها الأخلاق والأدب والسلوك الحسن[٥]، سيجري الشرح عن التنظيم الحرفي عند الحديث عن العلاقات الحرفية التنظيمية بين الملل.

---

(١)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٢)- العلبي، دمشق بين عصري...، ص ٩٤.

(٣)- العلبي، دمشق بين عصري...،ص ٧١.

(٤)- خيرية قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية كما صورها المعاصرون أواخر العهد العثماني، مطبعة الداودي، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ٣٦-٣٧.

(٥)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق....، ص٢٩٦-٢٩٧.

ب-التجار:

انضوى التجار كما الصناع في طوائف حرفية بحسب نوع التجارة التي مارسوها، وقد شارك في التجارة كل طوائف المجتمع بغض النظر عن المذهب الديني، حتى الفئة الحاكمة مارست التجارة وحققت أرباحاً هائلة وشاركت اليرلية في تجارة دمشق، وكانت الغاية من إنشاء التنظيمات هو مراعاة الضوابط الأخلاقية ومنع الغش وضمان جودة الإنتاج، وقد لعب الولاة دور المحتسبين بعض الأحيان(١). وكان من نتائج التطور الساسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر الميلادي أن استطاعت بعض الأسر أن تتجاوز وضعها المتدني أو المتوسط وتبلغ نفوذاً سياسياً، من هذه الأسر نذكر آل الجزائري التي انتقلت إلى دمشق على يد كبيرها عبد القادر الجزائري وبلغ تعدد هذه الأسرة ٢٠٠ فرد، وأسرة آل المرادي وهي أسرة دمشقية عريقة تعود بأصولها إلى الوزير الأعظم لالا مصطفى باشا فاتح قبرص في القرن السادس عشر الميلادي ..وغير ذلك من الأسر الكثير(٢). وتجدر الإشارة إلى أخلاق أهل الشام في التجارة فقد عرف عنهم التمسك بآداب الكسب والمعاملة المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية والامتناع عن الاحتكار والامتناع عن الغبن والغش، وتقديم النصيحة والمشورة ، ومنهم من كان يتاجر ببعض ماله ومنهم من تاجر بماله كله ومنهم من تاجر بمال غيره(٣).

٢-أهل الريف:

هم الفلاحون والبدو سكان القرى، فمثلا كانت غوطة دمشق تشكل مركز تجمع سكاني كبير للفلاحين في دمشق، والغوطة هي المنطقة المشجرة الممتدة حتى قرية زبدين شرقاً وعدرا غرباً، وكان في غوطة دمشق - أواخر عصر المماليك - مالا يقل عن مئة وخمسين قرية عامرة، وعلى جانب الغوطة كانت هناك عشرات القرى المنتشرة في سهل البقاع وسهول حوران والجولان وسهول حمص والساحل(٤). وعليه شكّل الفلاحون الطبقة العريضة في المجتمع الشامي، وكانت الزراعة كحرفة متقدمة على سائر أعمال المعاش وهي أهم أركان الثروة عمل بها الكثير من أهل المدن وجميع أهل القرى تقريباً(٥). وقد أحيطت دمشق بالبساتين والحقول الزراعية أو ما دعيت بالغوطة والتي تراوح اتساعها بين ٥-١٥كم بمساحة تقدر تقريباً ٢٠٠٠كم مربع(٦). وقد امتازت دمشق بتربة حمراء خصبة ومحاصيل وفيرة شملت الحنطة والشعير والفصة والذرة البيضاء والفول...و غيرها يضاف إلى ذلك

---

(١)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ص ٢٦٨-٢٧٠.

(٢)- شيلشر، دمشق في قرنيين...، ص ٢٤٧.

(٣)- قاسمية، حياة دمشق....، ص ٤٠.

(٤)- العلبي، دمشق بين عصر...، ص ٧٢-٧٣.

(٥)- قاسمية، حياة دمشق....، ص ٤٦.

(٦)- محمد العش، دمشق بين الماضي والحاضر، ط١، دمشق، ٢٠٠٦م، ص٢٢٧.

كافة أنواع الزهور الشرقية والغربية والعقاقير الطبية[١]. كل ذلك ساهم في جعل الزراعة المهنة الأولى لدى أهل الشام، وبالرغم من أن الفلاحين كانوا الاكثر عدداً إلا أن نفوذهم السياسي كان ضحلاً، ويمكن تصنيف الفلاحين إلى درجات عدة وذلك حسب مقدرتهم المادية، وكان توزيع المياه يتم بشكل دقيق فلكل قرية من قرى الغوطة أيام مخصوصة تعرف باسم "العدان"، ويشرف على ذلك شخص يدعى بالشاوي مهمته توزيع المياه بانتظام وبنسب محددة، ومنع أي اعتداء على هذا التوزيع[٢].

لقد خضع الفلاحون لأنواع مختلفة من المضايقات المختلفة، كان أسوؤها ما يعرف بالحوطة أو الجباية[٣]، ففرضت السلطنة على رعاياها في القرى ضريبة العشر وهي ١٢,٥% من مجموعة محصول المزارع وما يرافقها من ظلم وابتزاز الفلاحين في أرزاقهم، وكان يعاون الملتزمين أشخاص يسمون بالعوابنية وذلك مقابل مبلغ من المال وهؤلاء كرههم الناس، وكان كثير من الملاك بعيدين عن أراضيهم ومزارعهم، فكانت المشاركة هي القاعدة السائدة مما جعل الفلاح مديوناً وغير مطمئن على ملكية الأرض وبالوقت نفسه وجد ملاك يرعون فلاحيهم ويساهمون بالزراعة ويقضون أوقات في مزارعهم[٤] وبالوقت نفسه فرضت ضريبة سميت بالخاوة وهي ضريبة يدفعها الفلاحون والعشائر الضعيفة للقبائل القوية على شكل حبوب وماشية أو نقود مقابل امتناعها عن الاعتداء على المحاصيل والقرى ومواشيها[٥].

أما **البدو** فقد شكلوا أيضاً عنصراً متميزاً في الفئة المحكومة من أهل الريف، وكانوا على طبقات أهمها قبائل بني ربيعة، ولربيعة بطون أشهرها آل فضل ويتفرع منهم آل عيسى وآل فرج وآل علي، وكان لكل منهم أمير يجلس مع "الوالي" نائب السلطان، ومن بطون ربيعة آل مرة ومنازلهم في حوران وآل علي ومنازلهم في مرج دمشق بينها آل فضل وآل مرة، ومن القبائل الهامة الأخرى قبيلة جرم من طي ومنازلهم حول غزة، وقبيلة بني مهدي في بلقاء، وقبيلة زبيد في حوران والرحبة، ومنهم بنو خالد وهم عرب حمص، وأما طبقات البدو الأخرى فهم قبيلة بني كلاب حول حلب وطرابلس وآل يسار في الجزيرة الشامية، وبنو عقبة في طرابلس، وبنو زهير وهم عرب الشوبك[٦]. واتصفت حياة هؤلاء بالتنقل فكانت حياتهم أكثر حرية

(١)- نعمان قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، دار الرائد، ط١، بيروت، ١٨٧٩، ص ١١٦.

(٢)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ص ٣٠٩-٣١٠.

(٣)- أصل الحوطة أنه لما كثرت مطالب السلطان من نائب دمشق وغيره وكانت كل قرية لأناس مخصوصين فيهم الضعيف والقوي، فكان الأمراء يراعون القوي ولا يظلمون أهل قريته، أما الضعيف فكانوا يستغلون أهل قريته ويفتكون بفلاحيها، لذلك كان يلجأ إلى الاقوياء بالدرجة الأولى ليحموه ويتمتع بحمايتهم مقابل مال يدفعه كل سنة، ويسمى بالحوطة، وقد استمر هذا الوضع في العصر العثماني، وكان يقابلها في المدينة ما يعرف بالرميات. العلبي، دمشق بين عصر ...، ص ٧٣.

(٤)- قاسمية، حياة دمشق...، ص ٤٩-٥٠ -٥١.

(٤)- عبد العزيز الخزاعلة، مقدمة لدراسة مجتمع الأردن، جامعة اليرموك، أربد، ١٩٩٣، ص ١٩.

(٦)- العلبي، دمشق بين عصري....، ص٧٤.

من باقي العناصر وقد أدّى هؤلاء دوراً إيجابياً وآخر سلبي، تمثل الدور الإيجابي في استخدامهم في حماية قافلة الحج وعمليات النقل كحمالين وحماية القلاع، وقامت بعض العناصر البدوية المستضعفة التي استقرت في ضواحي دمشق وأراضيها ببعض المهام المتواضعة كالعمل في القيساريات أو البيوت كخدم...إلخ، وأما الدور السلبي فقد تمثل في تمرد بعضهم ومهاجمة قافلة الحج والقرى الآمنة[١]. وقد كانت المعارك معهم تكون سجالاً فمثلاً سنة ٨٩٠هـ-١٤٨٥م هزموا ودخلوا دمشق صاغرين، وتكرر هذا في سنوات عدة وفي سنة ٨٩٥هـ-١٤٩٠م أغاروا على طريق حلب دمشق فهاجم نائب دمشق عرب الضمير[٢].

واستمر الحال على ذلك خلال العهد العثماني مما خلق الجفاء بين السلطة وهؤلاء البدو إلى أن جاء الحكم المصري، فاتبع سياسة تقوم على استرضاء البدو وكسبهم إلى جانبه وسعى إلى استقرارهم، فلاقت هذه المحاولة المقاومة الشديدة من قبل البدو[٣]. وقد وصف ابن المبرد البدو عموماً بأنهم شديدو القذارة ويعيرون أهل المدينة لاعتنائهم بنظافتهم[٤].

٣- تقسيم السكان بحسب الدين والمذهب:

أ- الملة الإسلامية:

قام العثمانيون بتقسيم المجتمع الشامي على أساس ديني- مذهبي طائفي حتى أنهم ميزوا بين أبناء الملة الإسلامية، فالمسلمون انقسموا إلى مذاهب إسلامية عدة، فضمت أهل السنة وهم الغالبية العظمى للسكان في بلاد الشام وكانوا عماد الدولة، ومنهم الحكام العسكريون ورجال الدين، بالإضافة إلى ما يسمون بالعامة، أو العوام.

انتمى أكثر العرب السنيين لمذهب الإمام الشافعي، بينما اتبع الأتراك والأكراد والتركمان مذهب أبي حنيفة الذي اتبعه أيضاً بعض الأعيان العرب تقرباً من السلطات العثمانية التي جعلته المذهب الرسمي للبلاد[٥]. وتوزع المسلمون السنيون في مختلف الأماكن في بلاد الشام، فكان منهم عدد يتركز يتركز في أطراف البلاد الشرقية على حدود فلسطين من ناحية الشمال، وكان عددهم قليلاً في جبل عامل[٦]، أما لواء دمشق فقد توزع السنة في جميع مدنه وقراه وشكلوا نحو ثلاثة أرباع المجموع الكلي

---

(١)- نعيسة. مجتمع مدينة دمشق ...، ص٢٣١-٢٣٢.

(٢)- العلبي، دمشق بين ...، ص٧٥.

(٣)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق..، ص ٢٣١-٢٣٢-٣٢٧-٣٢٨.

(٤)- العلبي، دمشق بين ...، ص ٧٦.

(٥)- عبد الكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص١١٠.

(٦)-جبل عامل: هو اسم لمقاطعة من الأرض جنوبي الشام، ويسمى بجبل الجليل، ويعرف بالبشارتين، ولا تزال القطعة القطعة الجنوبية منه تعرف ببلاد بشارة، ويطلق على ما كان منه بين النهرين الليطاني والزهراني بلاد الشقيف،

للسكان[١]، وتركزوا في جبل لبنان في مدن بيروت وطرابلس وصيدا وبعلبك، وفي الريف فقد انتشروا في عكار والبقاع[٢]. وكانوا جميعاً - برغم اختلافاتهم العديدة بينهم وتضارب مصالحهم- يشكلون مجتمعاً إسلامياً واحداً.

ومن المسلمين "الشيعة" وكان في بلاد الشام خمس فرق شيعية مختلفة وهي الزيدية والشيعة الإمامية والإسماعيلية[٣] والدروز [٤] والعلويين[٥]. وفيما يلي نماذج تبين بوضوح الموقف الشعبي والرسمي من طوائف الشيعة في العصر المملوكي الأخير. فكان للشيعة في دمشق مسجد، لا يزال قائما إلى اليوم، يقع على يمين مدخل من باب توما. ومن مظاهر الحرية التي كان الشيعة يتمتعون، أنهم اجتمعوا كعادتهم، في يوم عاشوراء، وصاروا يلطمون خدودهم ويدمون وجوههم، فتعرض لهم بعض العوام فأشتكى الشيعة إلى النائب فأوقع بالمعتدين وأنصف الشيعة. من جهة أخرى، كان الناس يذهبون إلى قبر السيدة زينب بدمشق ليشاهدوا ما يفعله الشيعة هناك دون أن يتعرضوا لأحد أو يتعرض لهم أحد. وهكذا نرى أنهم ما دامو يمارسون عباداتهم وشعائرهم بدون إيذاء معتقدات

وعلى ما ورائهما من جهة الشمال إقليم التفاح والشومر والريحان والخروب وهو الموطن الاصلي لطائفة المتاولة ..محمد تقي الفقيه، جبل عامل في التاريخ، دار الاضواء، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص ٣٤. ومعظم سكان الجبل كانوا من =المتاولة وهم المسلمون الشيعة وينتمون للمذهب الاثنا عشري، تيسير خليل الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق ١٨٤٠-١٨٦٤، جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٥، ص ١٦.

(١)- سوسن سليم، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٠٢-١٠٣.

(٢)- عبد الرزاق عيسى، التنصير الأمريكي في بلاد الشام ١٨٣٤- ١٩١٤م، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

(٣)- الزيدية: وهم الذين تمسكوا بقول زيد بن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والامامية الاثنا عشرية الجعفرية هم الاغلبية والقسن الاكبر من الشيعة وينسبون إلى الامام جعفر الصادق، الإسماعيلية: إحدى فرق الشيعة التي انشقت عن الشيعة الاثنى عشرية، وهي من أقدم الطوائف الشيعية في بلاد الشام ظهرت بعد وفاة جعفر الصادق ١٤٨هـ-٧٦٥م ومركزهم الرئيس هو السلمية في شمال شرق حمص، وشكلوا طائفة متوسطة العدد حيث بلغ عددهم ما بين ١٢ - ١٥ ألف نسمة في القرن التاسع عشر...، سعد الرستم، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات، الاوائل للنشر، ط٣، ٢٠٠٥، ص ٢١١-٢١٦-٢٨١، ستيفن هامسلي لونفريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٧.

(٤)- الدروز: أو الموحدون، يعود تاريخهم إلى أواسط العهد الفاطمي، وهي أحدى الفرق التي تفرعت عن الشيعة الاسماعيلية مذهب الفاطميين الذين حكموا مصر، وترجع بداية نشوء طائفة الموحدين إلى بالتحديد لعهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله ٢٨٦-٤١١هـ-٩٩٦-١٠٢١م، بدأت كحركة دينية تمحورت حول شخصية محمد بن اسماعيل بن درزي الذي ادعى ألوهية الحاكم بأمر الله الفاطمي وقد بشر بمذهبه في وادي تيم في بلاد الشام ويقال ان الدروز هم من قتلوه لأنه شوه مذهبهم ويعتبرونه شخصية غير مرغوبة، وهو المعروف ينشتكين الدرزي، وهم يفضلون اسم الموحدين.. سعد الرستم، الفرق والمذاهب...، ص ٣١١.

(٥)- لن ندخل في تفاصيل هذه الفرق وعقائدها لأن ذلك يخرجنا عن خطة البحث والمقصود، فجميعهم مسلمون مع وجود بعض المعتقدات الخاصة بكل طائفة.

الغالبية من السكان من أهل السنة ،فإن لا أحد يمكن أن يتعرض لهم، وإن فعل عوقب. وأما إذا ما تجاوز الحد، وتعرضوا للمقدسات، كما كانوا يفعلون أحيانا، فأنهم كانوا يعاقبون لهذا السبب وليس لأنهم شيعة وهذا أمر طبيعي في مجتمع كان الإسلام السني هو الرابط الوحيد بين فئاته المختلفة وهي دولة تعتمد الإسلام كدين رسمي، فالتسامح والبعد عن التعصب هو السمة البارزة بين أبناء الملة الإسلامية في عصر المماليك الأخير(١). لكن الموقف في العصر العثماني سيختلف تماماً تجاه هذه الطوائف الإسلامية حيث سيصبح أكثر حدة وعنف وهو خارج إطار البحث فلن نتعرض له.

ب – الملل غير الإسلامية" أهل الذمة":

وهم غير المسلمين، والمجتمع الإسلامي لم يخلو منهم في أي عصر من العصور وذلك من العيش مع مخالفيهم في العقيدة والدين، فالجميع هم عباد الله، وليس من ضروريات الإيمان بهذا الدين القطيعة مع غير المسلمين ورفض العيش المشترك معهم في ظل دولة واحدة ، وعليه فإن الشارع لم يغفل عن تنظيم علاقات غير المسلمين في الدولة الإسلامية سواء أكانت هذه العلاقات مع المسلمين أو فيما بينهم خاصة، وعليه كان غير المسلمين محط أنظار الشارع وهو يشرع الأحكام وينظم أمور المسلمين(٢). والناس أحد اثنين أما مؤمن برسالة الإسلام وهو مسلم أو غير مؤمن بهذه الرسالة وهو المخالف وأصناف غير المسلمين كثيرة، وهؤلاء على اختلاف أصنافهم يجمعهم جامع عدم الدخول في الإسلام ونذكر فيما يلي أبرز أصنافهم:

- أهل الكتاب وهم اليهود والمسيحيين مطلقاً سواء كانوا معاهدين أو مستأمنين أو محاربين أو ذميين.
- أهل الذمة والمستأمنون ،والذمة في اللغة الأمان والعهد ، وهم المعاهدون من المسيحيين واليهود ممن يقيم في دار الإسلام وقد رضوا بدفع الجزية وغير مجاهرين بدينهم مقابل حمايتهم وحفظ حقوقهم المدنية وعدم التعرض لهم (٣) .

وقد جاء في الحديث الشريف" **ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله**" (٤) ، إي إذا أعطى الجيش المسلم العدو أماناً جاز ذلك على جميع المسلمين وليس لهم أن

---

(١) –العلبي ، دمشق بين عصر…،ص٨١.

(٢)– عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢–١٩٨٢م، ص٦–٧.

(٣)– مجد الدين فيروز أبادي ،القاموس المحيط…، ج٤، ص ١١٥. انظر أيضاً لويس معلوف اليسوعي، المنجد…، ص٢٢.

(٤)– محمد بن اسماعيل الجعفي ، الجامع المسند الصحيح المختصر في أمور الرسول وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق محمد الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٤، باب ذمة المسلمين واحدة ، ص ٩٦.

ينقضوا العهد أو يعتدوا على المُعاهد، فذمة المسلمين واحدة، وفسر الفقهاء "ذمتهم" بمعنى الأمان، أما تفسير عقد الذمة فهو إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام المِلّة، وعلى هذا يمكن القول بأن عقد الذمة عقد بمقتضاه يصبح غير المسلم في ذمة المسلمين أي في عهدهم وأمانهم على وجه التأبيد، وله الإقامة في دار الإسلام على وجه الدوام(١).

والمستأمن من استأمنه أي طلب منه الأمان(٢)، والمستأمن بكسر الميم هو الطالب للأمان، ويصبح بالفتح بمعنى اسم المفعول، والتاء للصيرورة أي صار آمناً(٣). والأصل في الأمان قوله تعالى ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه**﴾(٤). وهذا الأمان أمان مؤقت بخلاف الأمان بعقد الذمة إذ أنه مؤبد، لأن عقد الذمة يشترط له التأبيد، وللحربي المستأمن أن يعمل بمقتضى هذا الأمان فيدخل دار الاسلام آمناً ولا يجوز التعرض له بسوء، ويجب على المسلمين رعاية هذا الأمان ومقتضاه مادام قائماً، الأمان بالعرف والعادة يشمل رسل الحرب و التجار الذين حلوا ديار الاسلام، وينتقض عهد الأمان أذا رجع المستأمن إلى داره انقطع حكم امانه فلا يستطيع العودة إلى دار الاسلام إلا بأمان جديد(٥).

أقام أهل الذمة في قرية جوبر – قرب دمشق– حيث أقام اليهود في القسم الجنوبي الشرقي من المدينة، وأقام المسيحيون في القسم الشرقي من المدينة، بالإضافة إلى أنتشارهم في العديد من قرى بلاد الشام، وكان لكل طائفة منهم بطرك أو رئيس ينتخبه جماعته، ثم يعينه السلطان أو نائبه، وذلك بعد موافقة الرئيس الأعلى في القاهرة على هذا الترشيح وانقسم أهل الذمة إلى ملتين الملة المسيحية، والملة اليهودية(٦).

١- الملة المسيحية:

انقسم المسيحيون إلى عدد من الطوائف بسبب اختلاف نظرة كل طائفة منهم إلى طبيعة السيد المسيح، ومن هذه الطوائف:

---

(١)- زيدان، أحكام المستأمنين...، ص٢٢-٢٣.

(٢)- اليسوعي، المنجد، ص ١٦.

(٣)- محمد أمين بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، المطبعة العثمانية، ١٣٢٤هـ، ج٣، ص٣٤١.

(٤)- سورة التوبة : الآية ٦.

(٥)- زيدان، أحكام المستأمنين...، ص ٤١-٤٧-٥٢-٥٣-٥٥..

(٦)- العلبي، دمشق بين....، ص ٨١.

أ- الروم الارثوذكس[١]:

ضمت طائفة الارثوذكس العديد من الأجناس التي تنتمي للمذهب الارثوذكسي وفي مقدمة هذه الأجناس الروم الارثوذكس والأرمن والسريان الارثوذكس.

الروم الارثوذكس وهم من أصول عربية ينتمون للغساسنة الذين كانوا في سوريا عند الفتح العربي، وساعدوا الفاتحين ضد الروم مغلبين بذلك وطنيتهم وحبهم لبلدهم على عقيدتهم، وبعد الفتح الإسلامي أسلم قسم منهم، بينما بقي قسم منهم على دينه[٢]. وتعرب لسانهم منذ القرن الثالث عشر تاركين لغتهم الآرامية ماعدا فئة قليلة منهم في بلاد القلمون وقرية معلولا السوريا[٣]. وقد اتبع القسم الأكبر من مسيحي سوريا الكنيسة الارثوذكسية، ووجد لهم في بلاد الشام بطريركيتان، الأولى في القدس وتشرف على مصالح الكنائس الشرقية في فلسطين والثانية في دمشق [٤] وتشرف على مصالح الكنائس الشرقية من صور حتى الأناضول، ويلحق بها أبرشيات الشام وبعلبك وحلب[٥]، وكان لهم في في دمشق سبع عشرة كنيسة أقدمها الكنيسة المريمية، وخلال القرن التاسع عشر رمم الروم الارثوذكس كنائس عديدة في المدن السورية[٦]. وكان للروم الارثوذكس ثلاث كنائس في دمشق أقدمها الكنيسة المريمية والثانية كنيسة مار يوحنا الدمشقي، وقد بنيت بعد حوادث ١٨٦٠م بمساعدة روسيا، والثالثة في حي الميدان[٧]، وقد بلغ عدد الروم الارثوذكس في دمشق سنة ١٨٧٣م حوالي ٧٠٠٠ نسمة وقد منيت هذه الطائفة بانشقاق في صفوفها حيث انفصل قسم منها وشكل طائفة جديدة عرفت باسم الروم الكاثوليك[٨]. وتجدر الإشارة للأقباط الارثوذكس، وهي الكنيسة الوطنية المصرية و تضم في داخلها الكنائس القبطية- السريانية- الارمينية- الحبشية[٩]. فقد جاءت أول جماعة من الأقباط والأحباش الارثوذكس للقدس في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي بمناسبة تدشين كنيسة القيامة، ولهم أديرة

(١)- بعد مؤتمر خلقدونية أطلق على أتباع كنيسة القسطنطينية الأروام الارثوذكس، والارثوذكس كلمة يونانية معناها مستقيم الرأي.. عيسى، التنصير الامريكي...،ص ٥٣. مجلة المجمع العلمي مج ٣٩، كانون الثاني ١٩٦٤، ص ٢٧١

(٢)- حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، القاهرة، ط٢، ١٩٧٦م، ص٢٤.

(٣)- رياض نجيب الريس، المسيحيون والعروبة، دار رياض الريس، لندن، ط٢، ١٩٩١م، ص ٨٩.

(٤)- كان مركز كرسي بطريركية أنطاكية في أنطاكيا بالبداية، ولكن بعد اتساعها نقل البطاركة الأنطاكيين كرسيهم إلى إلى دمشق في سنة٩٣٥هـ- م١٥٢٩، وقد تقلد ذلك المنصب كثير من البطاركة الدمشقيين والحلبيين وغيرهم..، نعمان قساطلي، الروضة الغناء....، ص ٩٤-٩٥.

(٥)- عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية...، ص٣٠٢.

(٦)- عيسى، التنصير الأمريكي....، ص ٥٤.

(٧)- قساطلي، الروضة الغناء...، ص١٠١.

(٨)- محمد عوض، الإدارة العثماني...، ص ٣٠٣.

(٩)- عيسى، التنصير الأمريكي...، ص ٥٧.

وكنائس بالقدس منها دير السلطان وهو ملاصق لكنيسة القيامة من الناحية الجنوبية(١)، وكانت السلطنة العثمانية قد وقفت إلى جانبهم في نزاعهم مع الأحباش على ملكية دير السلطان وحسمت مسألة ملكيته لصالح الأقباط (٢).

ب- الأرمن(٣):

انقسم الأرمن في بلاد الشام إلى أرثوذكس وكاثوليك بعد أن كانوا حتى أوائل القرن السابع عشر من اتباع الكنيسة اليعقوبية، ثم انشق بعضهم بعد ذلك ونصبوا بعد عام ١٧٣٩م بطريركا كاثوليكياً وقد كان لطائفة الارمن القديمة كنيسة " مار سركيس" في دمشق، أما الأرمن الكاثوليك فقد انشأوا لهم كنيسة صغيرة بعد عام ١٨٦٠م بالقرب من دير الرهبان العازريين(٤). ورغم استقلال الكنيسة الارمينية الارثوذكسية، إلا أنها كانت جزء من الطوائف الارثوذكسية الشرقية، واتبع عدد قليل منهم المذهب البروتستانتي نتيجة لدعاية الإرساليات البروتستانتية وخاصة الأمريكية منها التي لعبت دوراً كبيراً وسط الارمن(٥). وقد بلغ عدد طائفة الارمن الارثوذكس والكاثوليك في دمشق في سنة ١٨٥٢م "٦٤٠ " شخصاً وانخفض عددهم في سنة ١٨٧٩م إلى "٥٩٠" شخصاً وسبب ذلك عودة قسم من الأرمن الكاثوليك إلى حلب(٦). وتذكر المصادر أن عددهم في الشام بين أعوام ١٨٧٠ – ١٨٩٠م ما بين ٨٠ ٨٠ – ٨٥ الف أرمني تركزوا في حلب ودمشق وبيروت وطرابلس(٧).

ج- الكاثوليك(٨):

تكونت هذه الطائفة في بلاد الشام نتيجة الانشقاقات في الكنائس الشرقية الارثوذكسية والأرمنية والسريانية اليعقوبية، فقد استطاع المنشقون عن الكنيسة الارثوذكسية أن يشكلوا طائفة جديدة عرفت باسم الروم الكاثوليك، وتم في عام ١٧٢٤م انتخاب بطريرك خاص بهم، واعترفوا برئاسة البابا عليهم، وبرز في القرن التاسع عشر البطريرك مكسيميوس مظلوم (١٨٢٣-١٨٥٥م) وقد اهتم بتشييد الكنائس

(١)- علي السيد علي، القدس في العصر المملوكي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، د.ت، ص٨٦.
(2)-Hourani ,Albeert, the ottoman back ground of the modern middle east, 1970, p.9.
(٣)- الأرمن من الأقليات اللغوية الوافدة على الوطن العربي وتنتمي لغتهم إلى أسرة اللغات الهندو أوربية وهي لغة مكتوبة ذات تراث ثقافي غني ومدون ويعيش معظم الارمن الموجودين في الوطن العربي ببلاد الشام، والتي هاجروا إليها بكثرة بعد المذابح التي تعرضوا لها على يد الأتراك، وقد حافظوا على كيان طائفي خاص بهم..، عيسى، التنصير الأمريكي...، ص ٥٥.
(٤)- قساطلي، الروضة الغناء.....، ص ١٠٣.
(٥)- عيسى، التنصير الامريكي...، ص ٥٧.
(٦)- محمد عوض، الادارة العثمانية.....، ص٣٠٣.
(7) -Azazan, hory, the Armenian communities in the Arabic countries, Syria, 1993, p.p 44-49.
(٨)- وهم أتباع البابا من المسيحين وعرفوا باسم الملكين..، مجلة المجمع العلمي مج ٣٩، كانون الثاني ١٩٦٤، ص ص ٢٧٤.

وقد قضى فترة كبيرة من حياته في أوربا وتنقل بين حلب ودمشق وبيروت والقدس، وتوفي في الاسكندرية. وكان للروم الكاثوليك عدد من الكنائس والمدارس في دمشق(١). وحصل انشقاق مماثل في الكنيسة السريانية اليعقوبية فتألفت ملة السريان من طائفتين متميزتين: إحداهما سريانية كاثوليكية، إذ اتبع البطريرك جروه – الذي انتخب بطريركاً عام ١٨٠٠م– الكاثوليكية، ولما ثار عليه اتباعه وأجبروه على الفرار أسس مع أنصاره كنيسة سريانية كاثوليكية في دمشق(٢). يرعاها رئيس يقال له بطريرك السريان الأنطاكي وهو يقيم شتاءً في بيروت، وصيفاً في دير الشرفة بجبل لبنان، وتشمل سلطته مطارنة حلب والموصل ودمشق وبغداد واساقفة حمص وحماة ومصر والجزيرة وتركيا وبلاد الشام، أما الطائفة الثانية فهي السريان الارثوذكس ويرعاها رئيس يقال له كذلك " بطريرك السريان الأنطاكي وكرسيه الرسمي في دير الزعفران بجوار ماردين، وهو يقيم – اليوم – في حمص(٣).

د– **الموارنة**(٤):

وهم جماعة من السريان السوريين ينتسبون إلى الراهب " مارمارون"، وكان الموارنة يتبعون الكنيسة الشرقية، ثم اتبعوا الكنيسة الغربية، لكنهم احتفظوا بطقوسهم الشرقية، وبقوا يؤدون عباداتهم باللغة السريانية التي لا يفهمها أحد من الموارنة، ثم أخذت الجمعيات الكاثوليكية، وفي مقدمتها جمعية" الجزويت" تهتم بتعليمهم اللغة الفرنسية عن طريق مئات المدارس التي قامت بإنشائها في جبل لبنان منذ عهد الإدارة المصرية ، فازدادوا بذلك ميلاً نحو فرنسا، وأصبحوا أداة طيعة في يدها، وكان لذلك أثر كبير في حوادث سنة ١٨٦٠م.(٥) ولم يقتصر الوجود الماروني في بلاد الشام على جبل لبنان فقط(٦)، فقد وجد أعداد منهم في المدن الشامية الأخرى مثل دمشق التي وجد فيها الدير الماروني الماروني في باب توما وفيه دار البطريركية، ووجد منهم عدد في بعلبك والنبك، وكان لهم قضاؤهم وأحوالهم الشخصية ومحاكمهم الخاصة بهم والتي يشرف عليها رجال الاكليروس الماروني، وتنظر هذه

---

(١)– قساطلي، الروضة الغناء......، ص ١٤٦-١٤٨-١٠١.

(٢)– غرايبة، عبد الكريم، سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦م، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢م، ١٩٦٢م، ص ١١٨.

(٣)– فيليب دي طرازي، أصدق ما كان في تاريخ لبنان وصفحة من أخبار السريان، مطابع جوزيف سليم، بيروت، ١٩٤٨م، ص ١٣.

(٤)– لفظة مارون منقولة من اللغة السريانية، فإن نطقت بالضم فمعناها السيد أو الرب، وأن نطقت بالفتح فمعناها المررية التي يكسر بها الحجارة...، مار اسطفان الدويهي، تاريخ الطائفة المارونية، تحقيق رشيد الخوري الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٠، ص ١٣.

(٥)– محمد عوض، الادارة العثمانية.....، ص ٣٠٥.

(٦)– وهم غربيون في ديانتهم وثقافتهم ويمثلون نظاماً ادارياً ودينياً يختلف كلياً عن الارثوذكس والملكين، وقد أساء ذلك ذلك على علاقتهم مع غيرهم من المسيحين العرب والمسلمين، وهم يسيطرون اقتصادياً ودينياً على دولة لبنان الحديثة..، العرب في امريكا دراسات عن الجاليات العربية الامريكية، ترجمة سنية جلالي مراجعة ممدوح الحسامي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨٥.

المحاكم في قضايا الإرث والزواج والطلاق وتشرف على إدارة الأوقاف والمؤسسات الخيرية[١]، ويلاحظ تعلق هذه الطائفة بكنيستها، فزعمائهم الدينيون هم نفس الزعماء الزمنيون أيضاً، وهذه الصفة زادت من قوة الطائفة والتفافها حول آراء موحدة بعيدة عن التفكك، لذا فإن البطريرك الماروني هو الوحيد بين زعماء جميع الطوائف الدينية الذي يجمع في يده السلطتين الدينية والزمنية فأثر ذلك كثيراً في توجهات الطائفة ومواقفها[٢]. وقد كان الموارنة ينظرون للدولة العثمانية على أنها دولة تحتل أرضهم، وأن احتلالهم من جيش أجنبي لا يمس جوهر استقلالهم في شيء، فمما جاء في رسالة من موارنة لبنان للكونت دي كاتر بارب وأذاعها في مجلس النواب الفرنسي عام ١٢٦٣هـ- ١٨٤٧م " **قولهم نحن نطلب إليكم رفع نير الحكومة التركية الظالم عنا، وإعادة أميرنا المسيحي إلى حكم جميع طوائف لبنان، ومجمل الرجاء ألا يسمح لحاكم تركي أن يتولى إدارة جبلنا بل لحاكم مسيحي..**[٣].

كما أن للموارنة علاقة متميزة مع فرنسا وهم يفخرون بهذه العلاقة ويعتبرون أنفسهم فرنسيو الشرق وأعلن لويس الرابع عشر ملك فرنسا في عام ١٠٥٨هـ- ١٦٤٩م حمايتها للأمة المارونية التي اعتبرتها جزء لا يتجزأ من الأمة الفرنسية وطلب من قناصل فرنسا في شركة الشرق الفرنسية إعطاءهم كافة ما يحتاجون إليه وإمدادهم بالحماية والرعاية حتى لدى موظفي الدولة العثمانية، كما أعلن لويس الخامس عشر عام ١١٤٩هـ- ١٧٣٧م نفس الحماية[٤]. وإضافة لذلك كان للموارنة أسقفيتان في ولاية سوريا الأولى في دمشق، ومن أساقفتها المطران يوسف الخازن ١٢٦١هـ- ١٨٤٥م، واسطفان الخازن١٢٦٤هـ- ١٨٤٨م، والثانية في بعلبك، وأشرف عليها المطران أنطوان الخازن أكثر من خمسين عاماً، وبعد وفاته في سنة١٢٧٤هـ- ١٨٥٨م أرتقى مكانه المطران يوحنا الحاج في سنة١٢٧٦هـ- ١٨٦٠م، الذي بنى مدرسة أكليركية تابعة للأسقفية، وجاء من بعده المطران يوحنا مراد، وبلغ عدد الموارنة في دمشق في أواسط القرن التاسع عشر ٤٠٥ أشخاص ثم انخفض عددهم في فترة لاحقة ويبدو أن لحوادث ١٨٦٠م أثر في ذلك[٥].

هـ- البروتستانت:

وهي أحدى مذاهب وأشكال الإيمان في الدين المسيحي، تعود أصول المذهب إلى الحركة الإصلاحية التي قام بها مارتن لوثر في القرن السادس عشر هدفها إصلاح الكنيسة الكاثوليكية في أوربا الغربية، وهي واحد من الانقسامات الرئيسية في العالم المسيحي إلى جانب الكنيسة الكاثوليكية

(١)- محمد السماك، القرار العربي في الأزمة اللبنانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٤م، ص ١٣٤.
(٢)- عيسى، التنصير الامريكي...، ص ٤٧.
(٣)- نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، دمشق، ١٩٨٦، ج١، ص٢٩٩.
(٤)- عيسى، التنصير الامريكي...، ص ٤٩.
(٥)- قساطلي، الروضة الغناء......، ص ٨.

والارثوذكسية الشرقية، وأهم القضايا التي حاربها هذا الإصلاح مسألة بيع المناصب الدينية وبيع صكوك الغفران فالغفران هبة إلهية ولا تعطى من أحد أو تباع فأخرج مارتن أطروحته في انتقاد الكنيسة الكاثوليكية ١٥١٧م، فكانت بداية انطلاق الاصلاح البروتستانتي، ونتج عن حركة الإصلاح مذهب خرج من الكاثوليكية عرف بالبروتستانتية والتي تعني الاحتجاج[١].

بدأ نشاط هذه الطائفة في إيالة صيدا قبل إيالة الشام، إذ استطاع هؤلاء في سنة١٢٣٥هـ-١٨٢٠م أن يقيموا أول مركز لهم في بلاد الشام في بيروت، ورأى المسلمون والسلطات العثمانية فيهم بوادر نسل أجنبي بالإضافة إلى صفتهم التبشيرية، كذلك رأى الارثوذكس والكاثوليك فيهم تهديداً خطيراً لوحدة كنائسهم، لكن البروتستانت ثابروا على عملهم[٢]، وتمكنوا من إنشاء إرسالية لهم في دمشق في سنة١٢٥٩هـ- ١٨٤٣م، ثم أنشأوا بعد عشر سنوات مدرسة فيها[٣]، وبعد ذلك أنشأوا كنيستين في دمشق، بنيت الأولى في سنة١٢٨٠هـ- ١٨٦٤م واشترك في بنائها القس يوحنا "كروفود" الامريكي والقس " روبنصن" الانكليزي ، وبنيت الثانية١٢٨٢هـ- ١٨٦٨م، وساهمت في انشأها السيدة "موط" الانكليزية، لكن عدد البروتستانت بقي قليلاً في دمشق، إذ لم يتجاوز سبعين في سنة١٢٦٨هـ-١٨٥٢م، ولم يزد عن ٦٧ شخصاً في سنة١٢٩٦هـ- ١٨٧٩م[٤]. وقد اصطدم المبشرون البروتستانت بصعوبات كثيرة منها عداء المسلمين لهم، وعداء الكنائس المحلية والهيئات المسيحية الأخرى ومعارضة الحكام التي كانت ترى في المبشرين أداة تغلغل أجنبي غربي يستهدف إزالة السيطرة العثمانية، بالإضافة إلى عدم استقرار الحالة السياسية، وعدم وجود طائفة بروتستانتية تسهر على سلامة أرواحها[٥].

ويلحق بالطوائف المسيحية الجاليات الأوربية، وهم الأجانب "المستأمنين" حيث نظمت الدولة العثمانية شؤون إقامتهم ومرورهم، وكان الأوربيون من قناصل ومبشرين، يخالطون أرباب دينهم بباب توما[٦]، وقد أزداد أمر هؤلاء وشغلوا دوراً مهماً في أيام الحكم المصري لبلاد الشام وفترة ضعف السلطنة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر كما سنرى لاحقاً.

٢- الملة اليهودية:

---

(١)- أحمد عجيبة، أثر الكنيسة على الفكر الأوروبي، الأفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص٣٩ وما بعد.

(٢)- غرايبة، سوريا في القرن ....، ص ١٢٣.

(3) -porter ,j . l: five years in damascaus .vol .pp .145-146.

(٤)- قساطلي، الروضة الغناء.....، ص ٨

(٥)- محمد عوض، الإدارة العثمانية.....، ص ٣٠٦.

(٦)- جان سوفاجيه، دمشق الشام، ترجمة فؤاد البستاني، بيروت، ١٩٢٦، ص ٤٦.

كان اليهود يصنفون في دفاتر الطابو العثمانية حسب أصولهم حيناً، وحسب مناطق إقامتهم الجغرافية حيناً آخر[١]، وفي ظل التسهيلات العثمانية وفد اليهود على بلاد الشام، حيث عملوا في التجارة في الموانئ الشامية، وانقسم اليهود إلى قسمين هما: أجانب مهاجرون، ومستوطنون وكان الأجانب أكثر عدداً من المستوطنين ومعظمهم يقطنون في القدس وحيفا ويافا وصفد وطبريا ودمشق وحلب وبيروت وصيدا[٢]. ولقد مثل حاخامات القدس أعلى سلطة دينية ليهود الشرق [٣]. وتضم الملة اليهودية عدة طوائف أبرزهم:

أ- **اليهود الربانيين:**

وهم أكبر طوائف اليهود عدداً وهم الذين بقوا في دمشق بعد ما تلاشت اليهود السامرة واختفى اليهود القراؤون، وهؤلاء يشير إليهم مؤرخو العصر المملوكي الأخير بكلمة "يهود" ولهذه الطائفة رئيس خاص. ويقال للواحد منهم ربي ويعرفون بالناموسين والكتبة، ويدعى الواحد منهم بالحبر أو الربي، وكانوا يقيمون في حي اليهود في الزاوية الجنوبية الشرقية لدمشق داخل السور، أما عددهم فمن الصعب تحديده، ولكن بحسب تعداد سكاني الذي جرى في دمشق في عهد إبراهيم باشا عام ١٢٥٦هـ-١٨٣٩م نجد عدد المسلمين الذكور كان حوالي ٢٢١٧٤رجل ٨٤%، عدد الذكور النصارى كافة ٣٠٤٦رجلا١١%، ذكور اليهود ١١٣٢رجل ٥%[٤] .

ب- **اليهود القراؤون:**

هم الطائفة الثانية من حيث العدد، تراجع أمرهم ولم يبقَ من أثرهم في دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا مقبرتهم عند باب كيسان، وكان لهم وقف مشهور في منطقة الإحدى عشرية خارج باب شرقي كما كان لهم كنيس كبير في حي الزيتون، حيث كانوا يقيمون إلى الشرق من حي اليهود، ومع أن الجميع من الموسويين فإن اليهود القرائين امتازوا عن الربانيين بأمور كثيرة أهمها تقديس يوم السبت، وعدم القيام بأي عمل فيه، الإيمان بالتوراة وحدها وعدم الإيمان بالتلمود وغيره من كتب الاحبار، يكفرون الربانين وهؤلاء بدورهم يكفرونهم يقال أنهم اتخذوا النجمة السداسية شعار لهم،

(1) -BAKIT.M.A, The Ottoman of Province of Damascus ,p 58

(٢)- أديب فرحات، سوريا ولبنان، المطبعة الوطنية، بيروت، ١٩٢٣، ص١١٣.

(٣)- صموئيل انتجر، اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠، ترجمة جمال الرفاعي ومراجعة رشاد الشامي، سلسة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧، ص ١٣٤.

(٤)- أكرم العلبي، يهود الشام في العصر العثماني من خلال وثائق المحكمة الشرعية ٩٩١-١٣٣٦هـ، ١٥٨٣-١٩٠٩م، وزارة الثقافة، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص١١.

تاريخ ظهور نحلتهم في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، بغداد كانت مركزهم الأساسي ثم انتقلوا إلى القدس، ولا أثر لهؤلاء اليوم في دمشق حيث آخر وثيقة تحدثت عنهم كانت سنة ١٢٢٤م[١].

ج- يهود السامرة:

كانوا يعيشون في نواحي جوبر الشمالية حول جسر تورا عند عقدة القابون اليوم، وانقرضوا من دمشق بعد تاريخ ٩٩٢هـ -١٥٨٤م. وهؤلاء هم أتباع السامري الذي أضل اليهود وجعلهم يعبدون العجل، وقد اختلف في أمرهم ذلك لأن اليهود القرائين والربانين كانوا ينفون أن يكون اليهود السامرة يهوداً لأن لهم توراتهم الخاصة التي تختلف عن توراة القرائين، وهم يتميزون عن القرائين بأنهم ينكرون نبوة من بعد موسى باستثناء هارون ويوشع، ويستقبلون طور نابلس بدل بيت المقدس وذلك لزعمهم أن الله تعالى كلم موسى عليه، ولذلك يقيم رئيسهم بمدينة نابلس، وله نائب بدمشق، ويرأس هؤلاء بدمشق رئيس يسمى "الربيس" واعتبرهم المماليك فئة مميزة بين اليهود ولذلك ألزموهم بوضع العمامة الحمراء في حين ألزم باقي اليهود الآخرين بوضع العمامة الصفراء [٢]. وأخيراً وجدت طائفة اليهود المستعربة ويعتقد أنها عرقية وليست طائفة دينية[٣].

(١)- العلبي، يهود الشام...، ص ١٨.

(٢)- العلبي، دمشق بين عصري....، ص ٨٢.

(٣)- يوسف نعيسة، يهود دمشق، دار المعرفة ، ط٢، دمشق، ١٩٩٤، ص١٠.

الفصل الثاني

التنظيم العثماني للرعايا في بلاد الشام بين ١٥١٦-١٨٣١م

أولاً: تعريف نظام المِلّة:

ثانياً: أثر نظام المِلّة على الرعايا:

١- الأثر الديني- الثقافي

٢- الأثر الاجتماعي- الاقتصادي

ثالثاً: تأثير الامتيازات الأجنبية على الرعايا ونظام المِلّة.

١- بنود الامتيازات

٢- أثر الامتيازات

الفصل الثاني

التنظيم العثماني للرعايا في بلاد الشام بين ١٥١٦-١٨٣١م

بقي مركز الإمارة منذ نشأته في عهد الأمير المؤسس الغازي عثمان ١٢٩٩-١٣٢٦م وحتى عهد السلطان محمد الفاتح في مطلع النصف الثاني من القرن الخامس عشر محكوماً من القواعد التي تستجيب لمتطلبات مشروع سياسي استراتيجي صاغت مكوناته جموع قوى الغزاة والآخية والدراويش وطوائف الطرق، وشتى التنظيمات والمؤسسات العلمية والاجتماعية التي احتضنها النسيج الاجتماعي العام للمجتمع الإسلامي في آسيا الصغرى[١].

وقد سار السلاطين الأوائل على منهج التوسع والحروب، فحققّوا إنجازات وفتوحات خلّدها التاريخ، واستمرت هذه الفتوحات حتى نهاية القرن العاشر الهجري – السابع عشر الميلادي حتى ضعفت الدولة، وطمع بها أعداؤها، وتحالفوا مع بعض ضعاف النفوس عليها في بداية القرن العشرين، فانهارت الامبراطورية وقسمت أقطارها واستعمرها المخادعون من دول التحالف الأوربي الغربي[٢].

وقد خضعت للدولة العثمانية أعداد كبيرة من أهل الذمة فاق كثيراً عدد أهل الذمة ممن كانوا قد خضعوا لحكم دول إسلامية سابقة، وبقى عدد أهل الذمة في الدولة العثمانية أكبر من عدد المسلمين فيها، إلى أن سيطر العثمانيون على البلاد العربية بعد معركة مرج دابق في سنة ١٥١٦م، وقد عاملت السلطنة أهل الذمة باعتبارهم أعضاء في طوائف ينتمون إليها، ويعود ذلك إلى طبيعة التنظيم العام للمجتمع العثماني، والذي انقسم المجتمع بموجبه إلى قسمين كبيرين هما جماعة المسلمين وطوائف غير المسلمين من مسيحين ويهود، أما الأجانب من غير المسلمين فقد عرفوا باسم "مستأمنين" أي الذين منحوا أماناً، وهم لا يعتبرون من رعايا السلطان العثماني.

وقد أصبحت السلطنة العثمانية تضم بين رعاياها طوائف دينية مختلفة، فإلى جانب الطوائف الإسلامية كانت طوائف من أهل الذمة – الروم الارثوذكس، الأرمن، والأقباط في مصر، والموارنة والكاثوليك والبروتستانت وغيرهم من المسيحين، وطوائف اليهود المختلفة[٣]،وقد تحدد موقف السلطنة تجاه تلك الطوائف من مسيحين ويهود من خلال مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، طبقاً للمذهب الحنفي حيث تظاهرت السلطنة العثمانية بالالتزام بها، وإذ كانت دائماً تشير إلى ذلك في كل مواقفها

---

(١)- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، بيروت، ١٩٩٣م، ص٩.

(٢)- محمد الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، دار الراوي، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٢.

(٣)- الفصل الأول من هذا البحث.

الرسمية إزاء أهل الذمة، وقد أثبتت الفرمانات والمراسيم السلطانية الصادرة في هذا الشأن ذلك الاتجاه[١]. ولكن العثمانيون استفادوا من الانقسامات الموجودة بين المسيحيين لصالحهم وشجعوا كل مجموعة دينية أو مذهب على التفكير في نفسه كأمة أو ملة مستقلة تحت قيادة بطريركها الخاص، وعملت السلطات العثمانية الحاكمة على الاستفادة من الخلافات المسيحية وهي كثيرة[٢] عن طريق إثارة كل مذهب ضد الآخر، وتنظيم كل مذهب ليكون أمة مستقلة من الناحية السياسية والاجتماعية. وعليه أصبحت للملة كنيسة منظمة كشخصية قومية مستقلة تطبق قوانينها الشخصية الخاصة بها المعتمدة على العقاب الديني، وقد حدث ذلك لأن الفكر العثماني لم يكن يفرق بين الدين والقومية[٣].

أولاً: تعريف نظام الملة:

خضع الرعية من أهل الذمّة لنظام المِلل الذي يقسمهم على أساس الديني- مذهبي، وكان لكل مِلّة رئيس ديني يحكم في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية – الزواج والطلاق والإرث-دون تدخل من جانب الدولة التي تكفل لكل مِلّة حرية ممارسة الشعائر الدينية والتأمين على الأنفس، وكان على الشبان دفع الجزية بدل ذهابهم إلى الخدمة العسكرية[٤]. فقد نظمت السلطنة العثمانية في عهد السلطان العثماني محمد الثاني الفاتح شؤون الطوائف غير الإسلامية، وضعت من أجل ذلك نظام دعي بنظام المِلل أو المليات، الذي يقضي بأن تنتخب أبناء المِلّة الواحدة رؤساء لهم من بينهم ينظمون أمورهم ويكونون صلة الوصل بين ابناء الملة والسلطة العليا، على أن يقترن تعيين البطريرك أو الأسقف المنتخب بصدور البراءة السلطانية، ومنح رؤساء الطوائف حق رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية[٥]. فكل طائفة من الطوائف الدينية في الدولة العثمانية تسمّى مِلّة وكان لكل مِلّة رئيسها الديني يسمى ملة باشي ينظر في قضايا الأحوال المدنية الشخصية من زواج وطلاق وغيرها الخاصة

---

(١)- موسى نصر، صفحات مطوية من....، ص١٣. فالدولة الإسلامية قد أعطت أهل الذمة حق الاستقلال بأمورهم الخاصة وإدارتها وفقاً لقوانينهم وأعرافهم لكن العثمانيون جعلوا من مؤسسة الملة جزء من بنية الدولة، ووضعوا القواعد والمبادئ والتفاصيل المنظمة بشكل لم يحدث من قبل في الدولة الإسلامية.. كمال حبيب، الاقليات والسياسة والخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية، عربية للطباعة، ط١، ٢٠٠٢، ص٣٢٣.

(٢)- يمكن التدليل على الخلاف القائم بين الطوائف المسيحية عندما نعلم أنه في أثناء الأزمة بين الدروز الموحدين والموارنة ١٨٤١م قد شارك المسيحيون الارثوذكس إلى جانب الدروز وذلك لكرههم لهم، فهم يعتبرون كل من ليس على مذهبهم هرطقياً ومخالفاً....، عيسى، التنصير الأمريكي...، ص ٥٤.

(٣)- العرب في أمريكا....، ص ٨٦-٨٧.

(٤)- نزار قازان، أحداث ومشاهير عالمية، دار الفكر، ط١ ،بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٣.

(٥)- غرايبة، عبد الكريم، مقدمة تاريخ العرب الحديث،........،ج١، ص٦٨. نظام المِلّة كان موجود قبل الوجود العثماني فهو ليس نظام مستحدث أو جديد فالرعايا كانوا ينتظمون في مجموعات طائفية تبعاً للملة ولكن بصفة غير رسمية، ثم أصبح هذا التصنيف بدءاً من عام ١٤٥٣م رسمي...سوجر، أوربا العثمانية...، ص ٦١.

باتباع ملته بمساعدة مجموعة من المساعدين دون تدخلٍ من جانب الدولة، والتي تركت لرئيس كل ملة ممارسة هذا الاختصاص، وهذا النظام – أي نظام الملل – أعطى الملل غير المسلمة كياناً ذاتياً خاصاً، وكان الروم الارثوذكس أتباع الكنيسة الارثوذكسية الشرقية اليونانية أهم مِلّة بعد المِلّة الإسلامية في الدولة العثمانية ويندرج تحت هذه المِلّة اليونانيين والبلغار وسكان البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعض الألبان وغيرهم، وكان مقر رئيس هذه الملة في استانبول ويسمى البطريرك ويطلق عليه ايضاً بطريرك الفنار، ثم كانت هناك ملة الكاثوليك ويندرج تحتها الأوربيون المقيمون في البلاد من بنادقة وألمان وفرنسيين وانجليز، وكانوا أقل شأناً من الروم الارثوذكس كذلك كانت هناك ملة الأرمن وملة اليهود[١].

وكان البطاركة والأساقفة ملزمين بتنفيذ أوامر و رغبات السلطة العليا، ويخضعون للمراقبة من قبل موظف معين من قبل السلطنة، يبلّغ البطاركة أوامر السلطنة ويشرف على تنفيذ هذه الأوامر، ويدل على ذلك الأمر السلطاني التالي الذي صدر في عهد السلطان أحمد الثالث١١١٤-١١٤٢هـ-١٧٠٣-١٧٣٠م وجاء فيه ما يلي :

"إلى وزراء حلب وطرابلس و الشام وإلى القضاة كافة في تلك المدن عندما يصلكم أمرنا السلطاني ليكن معلماً لديكم أن بطريرك الروم في كل من أنطاكية وحلب والشام وتوابعها، المدعو سلفستروس قد عرض على ديواننا السلطاني أنه سيوجه للبطاركة في المدن المذكورة البراءة السلطانية الشريفة، ويبلغهم الأوامر التي يجب العمل بموجبها، ولأجل تبليغ هذا الأمر أصدرنا أمرنا إلى فخر العرفاء الجاويش عبد الباقي بتعيينه مباشراً مع البطريرك المذكور في تلك المدن والأقضية، حتى يسجل المطارنة أسماءهم ويقوموا بأعمالهم، كل ضمن قضائه من غير ممانعة، أو تعد من أحد حسب أمرنا السلطاني الشريف، وذلك بمساعدة المباشر المذكور" صدر بمقام القسطنطينية المحروسة، أواسط ذي الحجة سنة١١٣٧هـ-١٧٢٥م [٢].

المُلاحظ أن السلاطين العثمانيين لم يدخلوا نظام المِلة إلى الإمبراطورية إلا بعد فتح القسطنطينية عام ٨٥٧هـ- ١٤٥٣م[٣]، ولكنهم طبقوا مبادئه على غير الطوائف الإسلامية التي خضعت لحكمهم على الرغم من نقص كفايته، إلا أن النظام عاش منذ أوائل حكمهم ليصبح حقيقة ثابتة فيما يتعلق بكل من الطائفة الارثوذكسية والملة اليهودية، وعلى الرغم من أن نظام الملل يتعارض مع فكرة الدولة الحديثة التي تنظر إلى رعاياها على أنهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن ديانتهم، وكان مقبولاً فالتفرقة الدينية كانت موجودة في ذلك الوقت في شتى أنحاء العالم،

(١)- موسى نصر، صفحات مطوية.....، ص ١٣.

(٢)- أوامر سلطانية حلب ٢، الوثيقة ٣٧٤.

(٣)- حبيب، الاقليات والسياسية...، ٣٢٣.

ومع ذلك فقد كانت السلطنة العثمانية أكثر تحرراً من الدول الأوربية في بداية العصور الوسطى[١] لأنها كانت تسمح بوجود ديانتين هما المسيحية واليهودية، في بلادها بجانب الدين الإسلامي، فقد كانت الغالبية العظمى من الدول الأوربية الكاثوليكية لا تطيق وجود البروتستانت داخل أراضيها، وكان هؤلاء يعيشون مهددين في أي وقت بعملية انتقامية وحشية تستهدف إبادتهم أو تضيق الخناق عليهم على أمل إجبارهم في نهاية الأمر على اعتناق المذهب الكاثوليكي(٢). وكان هذا التنظيم قد شمل ملتي المسيحيين و اليهود، لكن خلفاء محمد الفاتح لم يواصلوا تنظيماته لمختلف الطوائف الذمية وأبقوا على ما كانت عليه حتى سنة١٠٥٠هـ- ١٦٤١م، حيث اعترفوا بطائفة ثالثة هي طائفة الأرمن، التي شملت جميع الطوائف المسيحية الأخرى. غير المعترف بها آنذاك، ولما بدأت الانشقاقات في أوساط الكنائس الشرقية، أعقب ذلك تحول أعداد كبيرة من أتباعها إلى الكنيسة الغربية واعترفوا برئاسة البابا، الأمر الذي أدى إلى تضخم عدد الكاثوليك في الدولة العثمانية، فاضطرت الدولة للاعتراف بهم طائفة مستقلة، وامتازت الطوائف على غيرها من الطوائف بأنه كان باستطاعتها - المعترف بها - أن تحتج لدى الدولة العثمانية احتجاجاً مباشراً عندما كانت الكنائس الأخرى تحول أتباعها عن عقيدتهم(٣).

أما المِلّة أو الطائفة كما فهمها العثمانيون فهي جماعة من الناس تنظمها رابطة مذهبية واحدة بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو القومية، فبالرغم من أن ملة الارثوذكس كانت تضم عناصر مختلفة كاليونان والصرب والبلغار والرومان والعرب وغيرهم، إلا أن الحكومة العثمانية كانت لا تعير هذه الاختلافات القومية أو الجنسية اهتماماً كبيراً أو بالأحرى كانت لا تعيرها أي اهتمام على الإطلاق، فهم في نظرها يتبعون ملة الروم "روم ملتي" وهي تعني بذلك جميع المسيحين الخاصين الخاضعين للكنيسة اليونانية الارثوذكسية، ونظر السلاطين العثمانيون إلى الكنيسة الارثوذكسية ككنيسة تتبع لها فشجعوها على الوقوف في وجه الكاثوليك الذين يدينون بالولاء لكنيسة أجنبية معادية، ولكن العلاقة الجيدة بين العثمانيين والكنيسة الأرثوذكسية ما لبثت أن زالت عنها بعد أن وضعت نفسها تحت

---

(١)-يقول المؤرخ أنطوان فتال أن الحاضرة الإسلامية لم تعامل الجماعات المنتمية للديانات الأخرى غير الإسلامية معاملة أسوء من تلك التي عاملتها بها في ذلك الوقت الحاضرة المسيحية، وخير شاهد على ذلك التسامح الإسلامي في المعاملة التي نعمت بها الطائفة اليهودية، على سبيل المثال نزوح اليهود الدائم من الديار المسيحية- حيث ان تاريخهم مليء بحملات الطرد والنفي والمذابح الجماعية- إلى الديار الإسلامية، واستئصال شأفة الطوائف المسلمة في اسبانيا وصقلية عن طريق الإبعاد أو التنصير القسري، بينما تعيش على امتداد الديار الاسلامية في الشرق أقليات مسيحية هامة ..أنطوان فتال، النظام الشرعي لغير المسلمين.. نقلاً عن قرم، تعدد الاديان....، ص ٢٤٣.

(٢)- موسى نصر، صفحات مطوية.....، ص ١٤.

(3) -Gibb H.R & Bowen H, Islamic society and The West , London, 1951-1957, Vol.I. part.2.pp.231.

حماية روسيا وشجعت الحركات الاستقلالية في البلقان، فعمدت السلطات العثمانية إلى تغيير سياستها القديمة التي كانت تستهدف المحافظة على وحدة الكنيسة الارثوذكسية واعترفت بالكنائس المنشقة، وسمحت لها باختيار بطاركة مستقلين ومع ذلك فقد تمتعت طائفة الروم الارثوذكس بشيء من الأفضلية على غيرها من الطوائف في أواخر سنة ١٢٥٢هـ-١٨٣٧م أصدر السلطان محمود الثاني ١٢٢٢-١٢٥٤هـ-١٨٠٨-١٨٧٩م فرماناً موجهاً إلى محمد علي باشا بمصر صلاحية ترميم كنيسة القيامة في القدس بطائفة الروم، واهتمت السلطنة في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتنظيم العلاقات بين الطوائف المسيحية حرصاً منها على عدم إثارة نزاع طائفي يكون في أعقابه خطر تدخل أجنبي، فأصدر السلطان محمود الثاني في سنة ١٢٥٥هـ - ١٨٣٩م أمر سلطاني تقضي بحل الخلافات الطائفية على النحو التالي:

إذا ظهر خلاف بين طائفتين فيفصل في النزاع رؤساء الطائفتين المتنازعتين فقط دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث، على أن يعقد الاجتماع بينهما في المكان الذي تراه الحكومة مناسباً، ورأت السلطنة العثمانية باتخاذها مثل هذا الإجراء أنها تحول دون مخاطر أو ذريعة تدخل أجنبي، وهي بذلك لا تترك الأمور تجري دون علم أحد الفريقين المتنازعين، كما قررت السلطنة أن يبت مجلس الأحكام العدلية في الخلافات الطائفية بحضور البطريركيين المتنازعين، فإذا نجح المجلس في حل النزاع فيكون قد أمن الدولة العثمانية من مغبة التدخل الاجنبي. وكان من رأي الحكومة أن تحال القضية إلى بطاركة الطائفتين المتنازعين بحضور بطريرك ثالث محايد، يكون حكماً بين الطرفين، لكن بطريرك الروم عارض وجود طرف ثالث حتى لا يكون هناك مجال للدسائس الأجنبية، فاستصوبت السلطنة هذا الرأي وأصدرت بأن تسوى الخلافات الطائفية أمام مجلس الأحكام العدلية وبحضور الطرفين المتنازعين فقط[١]. لعل أهم ما كانت تدعو إليه السلطنة العثمانية العدل: يستدل على ذلك من الأمر الذي أصدره السلطان محمود الأول١١٤٢-١١٦٧هـ-١٧٣٠-١٧٥٤م من القسطنطينية عام١١٥٥هـ/١٧٤٢م والذي نصه:

"إلى أولي الأمر، المشيرون المفخمون العاملون في الطرف الأيمن من الأناضول ، من الوزراء والأمراء والقضاة ونوابهم وحكام المناطق والمتسلمين ورجال الأمن وقواد المواقع والزعماء والانكشارية وأرباب العمل الملتزمون والخواص و متولوا الأوقاف وسائر الضباط و الجباة والأعيان، عملاً بالآية الكريمة (أعدلوا هو أقرب للتقوى) عليكم بالإطاعة ونشر العدالة في ربوع المملكة بين الرعية، ودفع جميع المظالم والمفاسد عنهم، وصيانة أرواحهم والرقة في معاملتهم والترفيه عنهم وتنظيم أمور المملكة بشكل يضمن العون للقائم والمسافر منهم، والحفاظ على ممتلكاتهم

١- محمد عوض، الإدارة العثمانية.....، ص ٣١٠.

ومحصولاتهم، وعدم تحميل الفقراء أكثر من طاقاتهم، وعدم التجاوز في فرض الضرائب ما ثبت حسب القانون والشرع، وعدم تجريمهم وتغريمهم بتكاليف استثنائية، واذكروا قوله تعالى: (فاحكم بين الناس بالعدل) ضعوا هذه الآية نصب أعينكم لترجعوا إلى الشرع والقانون في كل القضايا التي تنظرونها، وإصدار الأحكام بروح من العدالة والاستقامة واستعينوا بالتفاسير الشرعية والأوامر العليا. لقد تكررت أوامرنا السامية إليكم بالتحذير والتنبيه ورفع الظلم ومنع التعديات، وأنذرت الوزراء بتسريحهم وعزلهم والقضاة بحبسهم في القلاع وفرض أشد العقوبات بحق القواد والضباط والمتولين والجباة والأعيان عند المخالفة دون قبول أي عذر منهم، وقد أمرنا معتمدنا (عباس) بتبليغ هذه التعليمات إلى كل المسؤولية ونشرها بين الأهلين، وإزالة ما تبقى من الماضي من مفاسد ومظالم، ومن يتساهل أو يخالف بعد الآن سنقاضيه بلا تردد أيَّ كان عملاً بالآية (إنا أعددنا للظالمين ناراً) صدق الله العظيم .

صدرت عن مقام القسطنطينية المحروسة[١].

وقد حمل العثمانيين على اعتماد سياسة العدل اعتناقهم الإسلام في وقت مبكر يرجع إلى حكم عثمان ٦٩٨-٧٢٤هـ-١٢٩٩-١٣٢٤م مؤسس الدولة العثمانية وغدا الإسلام منذئذ عقيدة دينية رسيمة لهم[٢]. لكن هذا العدل لم يكن مطلقاً وبدا ذلك واضحاً في سياسة التفريق بين كافة الملل والطوائف سواء المسلمة منها أو غير المسلمة، وذلك عند الحديث عن سياسته تجاه الملل الإسلامية من غير أهل السنة أو حتى من غير أصحاب المذهب الحنفي وهو مذهب السلطنة والسلاطين العثمانيين. وكانت الدولة العثمانية في هذه الفترة تحارب المسيحيين من طائفة الإفرنج "الكاثوليك" على اعتبار ولائها للبابا والكنيسة الغربية، وتحذر المسيحيين الأرثوذكس من التعامل معهم وذلك لاعتبارات سياسية خارجية، وفيما يلي نذكر نص وثيقتين تبين لنا ذلك بشكل واضح :

- الوثيقة الأولى :

"حضر المعلم سلوستروس ولد جرجس بطريرك طائفة النصارى الروم بدمشق ، وحضر معه جمع غفير من النصارى الساكنين في محلة النصارى والشاغور والميدان....وذلك بناء على الأمر السلطاني توافقوا جميعاً أن لا أحد منهم ولا من طائفة الروم يدخل إلى دور النصارى الإفرنج، ولا يدخل أحد من الإفرنج إلى داره ولا تابيع أحد منهم طائفة الإفرنج في ملتهم، وكل من تابعهم من طائفة الروم ودخل إلى دور الافرنج أو أدخل أحداً من الافرنج الى داره يترتب عليه الجزاء بمعرفة الشرع الشريف الواجب التعظيم والتشريف على مضمون الأمر السلطاني الشريف وأخبروا أن

---

(١)- سجل أوامر السلطانية التابع لولاية حلب رقم ٤ الوثيقة ٤٤٢.

(٢)- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية ...، ص ٩.

بطريركهم روم ابن روم وأنه في حين نصب بطريرك عليهم بأمرهم بإطاعة الله تعالى وحضرة السلطان نصره الله وولاة الامور وامتثال أوامرهم وإطاعة المسلمين وإكرامهم وأداء ما عليهم من الحقوق وينهاهم عن الامور المخالفة الغير مرضية وتعليمهم قواعد ملتهم عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م"[١].

الوثيقة الثانية:

وهي أمر سلطاني صادر عن السلطان محمود الأول ١١٤٢-١١٦٧هـ-١٧٣٠-١٧٥٤م ونصه :" **أن طائفة نصارى الروم الساكنين بدمشق الشام وحلب وطرابلس وصيدا وعكا وبجميع النواحي، البعض منهم ومن فلاحي النصارى الروم ممن تبعوا طائفة الافرنج من النصارى وأضلوا بعضهم بعض، وبسبب ذلك انتشر الفساد والاختلال، واضلوا عن قاعدة دين النصارى والروم، وأنه يوم بيوم يزداد فسادهم وضلالهم فسيكون ذلك سبباً لخروجهم من الرعية، فصدرت الأوامر العليا من العتبة العليا والسمة السنية الخاقانية، والتأكيد بعدم تبعية نصارى الروم لطائفة الافرنج، وأنهم لم يصنعوا لذلك وزادت ملعنتهم عما هم فيه، وبسبب ذلك لزم تأديبهم ورفع شرهم ومضرتهم عن طائفة نصارى الروم وكل من يتبع دين الافرنج من رعايا الروم ويرجع على ما كان عليه، وبعدم دخول طائفة النصارى الروم إلى كنائس الافرنج ولا على بيوتهم، وأن لا يدخل رهبان طائفة الافرنج على كنيسة طائفة الروم ولا إلى بيوتهم وكل من يتنبه من طائفة الروم ويتبع طائفة الافرنج ويتعاطى حركات الفساد يكون ماله لجهة الميري وينفى إلى بلاد أخرى، ولتنفيذ هذا الأمر عين حسن آغا قائمقام الوزير وكاتب ديوانه وجماعة لتفحص أحوال نصارى الروم فتوجهوا إلى كنيسة الافرنج، فوجدوا جماعة من النصارى الروم أمام الكنيسة فنبههم للأمر السلطاني، فقالوا أنهم تابوا ورجعوا عما كانوا عليه وكتبوا تعهداً بذلك عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م"**[٢] .

الأمر السلطاني التالي وهو صادر عن السلطان أحمد الثالث ١١١٤-١١٤٢-١٧٠٣-١٧٣٠م ويبين التعاون بين البطريرك والسلطان في محاربة المتحولين "المرتدين" للمذهب الكاثوليكي والمرتدين عن المذهب الارثوذكسي:

"أن السدة السلطانية تحيط فضيلة قاضي حلب علماً بأن البطريرك سلوستروس بطريرك الروم الارثوذكس في أنطاكيا والشام وحلب وتوابعها قد عرض بأن الرهبان المدعوين : هورياقوب- قسيس حنانيا- ابن مظلوم قسيس جرجس- قسيس نصر الله – قسيس برلام قد ارتدوا إلى الكنيسة الكاثوليكية، وبدأوا يعيثون الفساد بين جميع السكان من رعايانا من أهل الذمة، كي يرتدوا إلى هذه

(١)- سجل محاكم شرعية دمشق ٧١، الوثيقة ٦٩.

(٢)- سجل محاكم شرعية دمشق ٧٢، الوثيقة ١٦٥.

الكنيسة أيضاً حيث أن عددهم أخذ يزداد يوماً بعد يوم، وبما أن أمثال هؤلاء الرهبان يعملون لإفساد السكان، لذا نأمر بإجراء محكمة قانونية لتأديب هؤلاء الرهبان ونفيهم إلى مناطق أخرى دون تأخير أو تدخل من أحد عام ١١٣٨هـ/١٧٢٥م"(١).

السدة السلطانية أواخر ذي القعدة ١١٣٨هـ\١٧٢٦م

فالسلطنة العثمانية لم تكن تسمح بالتحول من مذهب مسيحي لآخر، وكانت تلجأ لمعاقبة المرتدين عن الكنيسة الشرقية الارثوذكسية إلى الكنيسة الكاثوليكية، فالقضية هي مسألة الولاء بالدرجة الأولى، والواضح هنا أن البطريرك سلفستروس هو وراء جميع الإجراءات -وهو رئيس الكنيسة المسيحية الارثوذكسية المعترف به من قبل السلطنة ١١٣٦هـ-١٧٢٤م - لدى السلطنة المتخذة بحق الكاثوليك، وقد أنفق على ذلك أموالاً لدى المسؤولين للحصول على هذه الفرمانات (٢).

ثم نظمت السلطنة العثمانية شؤون طوائف الروم والأرمن واليهود، وأصدرت أنظمة خاصة بكل طائفة، وبدأت بنظام انتخاب بطريرك طائفة الروم في استانبول، والصفات التي يجب أن تتوفر في البطريرك المنتخب، وأشرف الباب العالي على انتخاب البطريرك فإذا وجد في قائمة المنتخبين شخص غير أهل يشطب اسمه من القائمة، ويجري الانتخاب على الباقين، واعتبر البطريرك المنتخب واسطة لتنفيذ أحكام الدولة في القضايا المتعلقة بأتباع كنيسته، وأصدرت السلطنة بعد ذلك نظام انتخاب الأساقفة، والصفات التي يجب أن تتوافر في الرهبان المرشحين لمنصب الأسقفية، واشترط النظام في الأسقف المنتخب أن يكون من رعايا الدولة العثمانية وغير مشكوك فيه لدى السلطنة والمِلّة وأن يكون حسن السيرة وبلغ السن القانونية ومشهوداً له بحسن الإدارة وعارفاً باللغتين التركية والرومية، ثم أصدرت الدولة نظام رواتب البطريرك في استانبول، وتركت السلطنة لنفسها حق الموافقة أو الرفض على انتخاب بطريرك الارثوذكس والأرمن وحاخام اليهود، وبذلك ضمنت لنفسها نظرياً ولاء رؤساء الطوائف غير الإسلامية، ومنحت لنفسها القرار الأخير في الموافقة على تعين البطريرك أو عزله، لكن ذلك لم يكن مطبقاً في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية، بل كانت الانتخابات الأسقفية في كنائس متصرفية لبنان مثلاً تجري دون علم الحكومة العثمانية و يرشح لها رهبان لا يحظون برضاء الدولة، واضعة إياها أمام الأمر الواقع فلا تجد مناصاً من التسليم، وإصدار الإرادة بالموافقة على التعين(٣).

(١)- سجل أوامر سلطانية حلب٢، الوثيقة ٣٧٥.

(٢)- كاميليا أبو جبل، سمر بهلوان، المرجع في حوادث دمشق اليومية خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، جامعة دمشق، ٢٠١١-٢٠١٢م، ص٩٥.

(٣)- محمد عوض، الإدارة العثمانية......، ص ٣١٠-٣١١-٣١٢.

وقد قدم العثمانيون أبناء الطائفة المسيحية الارثوذكسية على غيرهم من الطوائف المسيحية الأخرى، فمنحت البطريرك رتبة الباشوية الشرفية بثلاث أطواخ[١]، وجعل له محكمته الخاصة، وسجنه الخاص في حي "الفنار" في استانبول وبذلك مارس البطريرك سلطة تامة على أتباع كنيسته باستثناء السلطة المدنية، وترك له أمر توزيع الجزية على الطوائف والأفراد والإشراف على تحصيلها منهم، كما تولى مسؤولية دفعها بالرغم من أن مقدار الجزية المفروض على كل طائفة كان يقدره موظفو الباب العالي بالتعاون مع السلطة الدينية المحلية الخاصة بالطائفة، في حين تأخر اعتراف الدولة العثمانية بطائفة الأرمن إلى سنة١٠٥٠هـ- ١٦٤١م، ويعود ذلك إلى أن رئيس هذه الطائفة يقيم خارج حدود الدولة العثمانية، وشملت ملة الأرمن كل رعايا السلطان من الذميين الذين لم يطبق عليهم تنظيم ملي آخر[٢].

استطاعت طائفة الكاثوليك أن تحرز تقدماً في الدولة العثمانية في مرحلة لاحقة على حساب باقي الطوائف المسيحية الأخرى ويعود ذلك لعاملين :

الأول: النفوذ الذي حصلت عليه فرنسا الكاثوليكية في شؤون الدولة العثمانية منذ أن وقعت الامتيازات بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني[٣].

الثاني: فهو إنشاء الهيئة الدعائية الكاثوليكية " البروباجندة " في سنة١٠٣٦هـ- ١٦٢٢م التي أنشأها البابا جوجوري الخامس عشر للأشراف على البعثات الكاثوليكية[٤].

أما **البروتستانت** فقد رأى المسلمون والسلطات العثمانية فيهم بوادر نسل أجنبي بالإضافة إلى صفتهم التبشيرية، فقاوموهم، وكذلك رأى الارثوذكس والكاثوليك فيهم تهديداً خطيراً لوحدة كنائسهم، واصطدم المبشرون البروتستانت بصعوبات كثيرة منها عداء المسلمين لهم وعداء الكنائس المحلية والهيئات المسيحية الأخرى، ومعارضة الحكام التي كانت ترى في المبشرين أداة تغلغل أجنبي يستهدف إزالة السيطرة العثمانية، بالإضافة إلى عدم استقرار الوضع السياسي، وعدم وجود طائفة بروتستانتية تسهر على سلامة أرواحها، مع ذلك فقد تمتع المبشرون البروتستانت في الامبراطورية بحقوق الرعايا الأمريكيين كما نصت على ذلك " الامتيازات الأجنبية" التي تمنح للبروتستانت الأجانب وغيرهم،

---

(١)- الطوخ: معناه ذيل الحصان الذي كان يتدلى من سارية خشبية تتوجها كرة ذهبية وكان هذا شعاراً تركياً قديماً..، محمود شوكت، التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني، ترجمة يوسف نعيسة ومحمود عامر، دار طلاس، ط١، دمشق، ١٩٨٨م، ص ٧٨.

(2) -Gibb & Bowen: Islamic...,vol , l ,part II . p 216 -220-221.

(٣)- سيجري الحديث عن الامتيازات في فقرة مستقلة .

(4) -Gibb , bowen, Islamic.....,vol.I. part, 244.

ومارسوا بها نشاطاً تبشيرياً واسعاً ولم تستطع تركيا لاحقاً أن تنقذ نفسها من هذه الامتيازات إلا في عام١٣٣٢هـ- ١٩١٤م، حيث ألغتها بعد قيام الحرب العالمية الأولى[١].

أما ملة **الأرمن**، فغالبيتهم ينتمون إلى الكنيسة المونوفيزيةأو الطبيعة الواحدة التي تؤمن بأن للمسيح طبيعة واحدة إلهية وأن الطبيعة البشرية امتزجت بهذه الطبيعة، والتي قد أسسها جريجوري المضيء في القرن الثالث الميلادي، وفي الوقت الذي ساد فيه نفوذ كنيسة قوية خارج حدود المناطق الأرمنية، فقدت بعض نفوذها بظهور العثمانيين، والحق أن معاقل هذه الكنيسة كانت خارج مجال نفوذ السلطان محمد الثاني في أرمينيا الكبرى والصغرى، إذ كان مقرها الرئيس في أريفان كاثوليكوس خارج الأراضي العثمانية، وهذا يعني أن شعوباً أخرى كثيرة داخل الامبراطورية لم تنتظم في أي ملة من الملل التي أوجدها السلطان محمد الثاني، إذ لم يقتصر الأمر على شعب الأرمن فقط، بل شمل ذلك أسقف الأرمن ذاته الذي كان يقيم في بورصة، فقد كان أكبر زعيم ديني لم ينطوي تحت لواء أي من الملتين الأخريين في الأراضي العثمانية، ولقد عين السلطان "هوراغيم" بطريرك للأرمن في استانبول وتم الاعتراف بملته في٨٦٥هـ- ١٤٦١م[٢]. وكان لها وضعها الخاص لأن زعيمها كان يرأس كل رعايا السلطنة غير المنتظمين في أي ملة من الملل الأخرى، وفي الوقت نفسه كان يتمتع بالحقوق والمزايا والتشريفات نفسها التي كانت لسائر رؤساء الطوائف الأخرى، وبينما لم يكن مسئولاً عن العدد القليل من الرومان الكاثوليك الذين يعتبرون أعضاء في الملة الارثوذكسية، نراه مسؤولاً عن الجماعات المنشقة والهراطقة الذين يعيشون في الامبراطورية العثمانية، وكان أكثرهم أهمية في أوربا البوليشيون والبوجوميليون وان كانت أعدادهم قد تناقصت وتقلصت أهميتهم بوصول السلطان محمد الفاتح للحكم، فيما عدا مجموعة صغيرة منها وهم البولونيكيين والذين انتعشوا قرب صوفيا في العصر الحديث، ومن الملاحظ أنه من بين جماعات الهراطقة الأوربيين هؤلاء من اعتنق الإسلام في أعداد كبيرة[٣].

أما **اليهود** فلهم الوضع الأفضل في السلطنة العثمانية حيث أن السلطان محمد الفاتح سمح لهم بالاستقرار في استانبول وعين لهم " حاخام باشي" أو حاخام أكبر" موسى قيزالي" كأول حاخام باشي للطائفة في عام٨٥٧هـ- ١٤٥٣م، وأعطاه صلاحيات واسعة – شبيهة بتلك التي كان يمارسها بطريرك طائفة الروم – على كل يهود الإمبراطورية، وأعطي بروتوكولية على البطريرك، وفي عهد سليمان الأول كانت الطائفة اليهودية أول من منحت حق تعين كخيا لها" وكيل " ليمثلها أمام الحكومة المركزية، وإذا كان موسى قيزالي احتاج إلى براءة السلطان لممارسة مهامه كأول حاخام باشي، فإن خلفاءه لم يكونوا بحاجة إلى ذلك إذ كان اختيارهم يتم بمعرفة أبناء الطائفة أنفسهم. ومن حاخاماتهم

(١)- محمد عوض، الإدارة العثمانية.......، ص ٣٠٦.

(٢)- فؤاد حسن حافظ، تاريخ الشعب الأرمني، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٨٧.

(٣)- سوجر، أوربا العثمانية......، ص ٦٦-٦٧.

نذكر الحاخام مراد ولد الحاخام موسى، الخواجا حييم ، شعبان ولد أصلان ولد بركات، موسى ولد فرج ولد عبد العظيم الحاخام اليهودي[١]. وتأكيداً لوحدة الملة اليهودية قام السلطان سليم الأول بإلغاء منصب زعيم طائفة اليهود في منطقة الشرق عندما دخل القاهرة في٩٢٣هـ- ١٥١٧م، واستبدله بنظام رئيس الملة الجديد حاخام باشي ولأن هناك تطابق بين الديانة والقومية أو الجنسية عند اليهود في مطلع العصر الحديث، كان نظام الملة هذا الذي وضعه العثمانيون ملائماً لهم تماماً من هذه الناحية، وبمقتضاه استطاعوا أن يعيشوا في الدولة طوال قرون عيشة أفضل من أي مكان آخر[٢].

كما أن السلطان بايزيد أصدر فرماناً عام٨٩٧هـ- ١٤٩٢م يأمر فيه جميع الولاة بحسن استقبال المطرودين من اسبانيا وبعدم إساءة معاملتهم تحت طائلة الموت، بل أن السلطان عبد المجيد على حد قول منح يهود السلطنة بفضل وساطة الكونت ورتشيلد، وضع الأقلية الأكثر رعاية، كما السلطان عبد المجيد لقن المسيحيين في دمشق الذين اتهموا يهود المدينة باغتيال رجل الدين المسيحي الاب توما، لقنهم درساً قاسياً[٣].

كما ذُكر سابقاً في عهد السلطان بايزيد الثاني٨٨٥-٩١٧هـ- ١٤٨١-١٥١٢م سنحت الفرصة لليهود المهاجرين من اسبانيا والبرتغال وألمانيا بسبب الاضطهادات التي لحقت بهم للجوء إلى الدولة العثمانية خاصة بعد أن شجعهم السلطان العثماني بإصدار قرار بحسن معاملتهم في الممتلكات العثمانية، ويبدو أن السلطان بايزيد الثاني كان مهتماً بالتجارة والحركة التجارية والمالية الداخلية منها والخارجية، نظراً لما عرف عن اليهود من نشاط بارز في الحياة الاقتصادية، ولما كان لهم من صلات عالمية قوية بأصحاب النفوذ من اليهود في معظم دول العالم الأوربي ، وبهذا القرار – قرار حسن معاملة اليهود – أظهر السلطان بدون شك أن حب المسلمين لليهود يفوق حبهم للمسيحين لدرجة التي دعت القوى المسيحية في الخارج أن تنظر اليهم نظرة إشفاق، ولقد كان اليهود السفارديم الذين وفدوا من اسبانيا والبرتغال إلى الدولة العثمانية أبان حكم بايزيد الثاني يشكلون معظم الوافدين تفوق أعدادهم أعداد اليهود الاشكنازيم الذين وفدوا من ألمانيا، وقد كان لانضمام المارانوس الذين وفدوا من اسبانيا إلى اليهود السفارديم أن أصبح السفارديم مركز قوة لكل أبناء الملة اليهودية في الدولة العثمانية[٤] .

---

(١)- عبيد، تاريخ دمشق....، ص١٢٨.

(٢)- سوجر، أوربا العثمانية........، ص ٦٥-٦٦.

(٣)- جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم..، ص٢٤٣،٢٤٤.

(٤)- اليهود السفارديم: كلمة سفارديم تعني أصلاً اسم مدينة موجودة في آسيا الصغرى، انتشروا في اسبانيا والبرتغال، وهم الذين طردتهم اسبانيا خلال حملة التطهير وسكنوا أيام السلطنة العثمانية مدنية سالونيك في شبه الجزيرة اليونانية بشكل خاص التي اشتهرت نها عاصمة السفارديم بالإضافة إلى مدن القدس وأدرنة والقاهرة وقد اتصفوا بأنهم طبقة فقيرة. أما يهود الاشكنازيم: فهي كلمة مرادفة لكلمة ألمانيا وتعني الأرض الألمانية، ويشار إلى اليهود الألمان

وكان من مظاهر الامتيازات التي تمتع بها اليهود حتى نهاية الحكم العثماني، تعيين بعض اليهود في مراكز إدارية في ديوان دمشق، وهناك وثيقة تتحدث عن صوباشي القابون الذي كان يهودياً، أيضاً تعديل بعض الالقاب التي كانت تطلق على اليهود أو إطلاق ألقاب جديدة مثل الموساوي، الخواجة، الأفندي، صاحب العزة، أيضاً قيام حاخام باشي دمشق لليهود بوظيفة التعريف باليهود وكفالتهم عند القاضي وتأكيد ولائهم للدولة العلية، وطلب اليهود من الحكام وخاصة في زمن الوجود المصري أيام إبراهيم باشا ترميم بعض معابدهم أو شراء بعض القصور الكبرى واستخدامها لصالح اليهود، أو تحويلها إلى كنائس لهم في دمشق والقدس والخليل وبغداد وصفد وغيرها، كما أقدم بعض اليهود على شراء الأراضي والعقارات في كل مكان والمطالبة بإعفائهم من الضرائب، وزيادة صلاحية رؤسائهم وحاخاماتهم، ولصيارفة اليهود صولة وجولة ومكانة وعانى الناس من ظلمهم والمعروف عن اليهود اعطاء الناس المال الفائدة وبمبالغ مالية تفوق المال المستدان بأضعاف مضاعفة، وقد اشتكى أهل الشام إلى السلطان محمود الثاني ١٢٢٢-١٢٥٤هـ- ١٨٠٨-١٨٣٩م من الظلم الذي لحق بهم على يد اليهود فأمر بعزلهم من ديوان السرايا، عندها احتار الوالي" والي الشام" ولي الدين باشا سنة١٢٤٠هـ- ١٨٢٥م ماذا يفعل بهم، فإن عزلهم كما أمر السلطان تعطلت مصالح الحكومة في ولاية سوريا وذلك لأن الصيارفة كانوا يكتبون دفاتر الحسابات الخط العبري، ثم أصبحت تلك الدفاتر وكأنها مكتوبة بالخط القلفطيري(١).

وكان اليهود في بعض الأوقات يهددون الوالي بالعزل أن لم يرضخ ويستجب لمطالبهم، لأن خزينة الدولة بأيديهم، فإن سكتوا عنهم سكتوا عنه وإلا عزلوه، من ذلك حادثة يذكرها "الأسطواني" حصلت في عام١٢٦٧هـ-١٨٥١م عندما أقيل والي الشام من منصبه وأرسل منفياً إلى الأناضول وذلك بشكوى من القنصل البروسي، وذلك عندما اعتدى أحد أفراد الطائفة اليهودية على مزارع مسلم، فاشتكى للوالي فأرسل الوالي صاحب شرطته الذي أمر بضرب اليهودي الأمر الذي أدى إلى وفاته فقدم القنصل البروسي شكوى رفعها للباب العالي في استانبول تم على أثرها عزل الوالي ونفيه إلى

=والفرنسيين ومن هاجر من نسلهم إلى بولندا وليتوانيا، وهم طبقة تتصف بالغنى والقوة. أما اليهود المارانوس فهم من اليهود المتخفين الذين يتظاهرون باعتناق دين أخر غير اليهودية بسبب الظروف المختلفة، ويظلون على دينهم في الخفاء، وقد ظهروا في فترات التي تعرض فيها ليهود للقهر والاضطهاد، ومن هم أيضاً يهود الدونمة، وهم الذين أجبروا على التحول للإسلام في عهد محمد الرابع ١٠٥٨-١٠٩٨هـ-١٦٤٨-١٦٨٧م.. أحمد عثمان، تاريخ اليهود، مكتبة الشروق، د.ت، ج٣، ص ٢١ ومابعد.. موسى نصر، صفحات مطوية..، ص ١٧.

(١)- القلفطيري هو خط اليهود كانوا يكتبون به التعاويذ والرقى بآيات التوراة ثم أطلق هذا الاسم على كل ما كان من قبيل الطلاسم والرموز والكتابات ..العلبي، يهود الشام....ص١٣- ١٤.

قونية وسجن صاحب شرطته، هذه الحادثة تدل أيضاً على مدى سلطة قناصل الدول الأجنبية داخل الدولة وذلك في مرحلة ضعف السلطنة العثمانية[١].

وعمل اليهود في قنصليات الدول الغربية في دمشق وحصلوا على حما يتهم وتمتعوا بالحصانة الدبلوماسية التي كانوا يتطاولون بها على أهل البلد المساكين الذين لم تكن تقبلهم القنصليات لديها وعملوا على سبيل الخدم[٢] .

وعندما طرد اليهود من اسبانيا في سنة٨٩٨هـ- ١٤٩٣م، أصدر السلطان بايزيد الثاني مرسوماً يقضي بحسن معاملتهم في أراضي الدولة العثمانية كما أسلفت سابقاً، وعاش اليهود في الدولة العثمانية دون أن تحدث منهم أي اضطرابات أو قلاقل إلا نادراً، وكان موقف السلطان سليم الأول٩١٧-٩٢٥هـ ١٥١٢-١٥٢٠م من اليهود يتسم بالود والحب لدرجة أن طبيبه الخاص كان يهودياً ويدعى يوسف هامون، وقد استمر حلفاء سليم الأول على نفس ذلك الموقف وبلغ النفوذ اليهودي أوجه في عهد السلطان سليم الثاني٩٧٣-٩٨١هـ- ١٥٦٦-١٥٧٤م، حيث كان طبيب القصر يوسف هامون اليهودي يرافق السلطان في معاركه الحربية كلها، وقد شهد حكم سليمان المشرع وظيفة مستحدثة بحكم الملة اليهودية هي وظيفة الكخيا كما أسلفت، وهي وظيفة تختلف في أسلوبها عن عمل كخيا الوظائف الحرفية والغرض من استحداثها أن يقوم شاغلها برعاية مصالح يهود الامبراطورية لدى السلطات الحاكمة، وكان يسمح لمن يتولى هذه الوظيفة الاتصال المباشر بالسلطان ووزراء الباب العالي، وكان يسمح له أن يبدي ملاحظاته فيما يقدمه لهم من قضايا تخص أبناء ملته وما قد يتعرضون له من ظلم سواء من جانب حكام الولايات المسلمين أو من جانب غلاة التعصب من المسيحين، وكان اليهود حريصين أشد الحرص على التمسك بتلك الامتيازات التي منحوا أياها طوال عهد أولئك السلاطين فلقد حدث عام٩٧٣هـ- ١٥٦٦م، في أثناء الاحتفالات بتولي سليم الثاني السلطة أن كان من بين كبار الحاضرين "يوسف ناسى" وهو يهودي بلجيكي وكان من المقربين من السلطان سليمان القانوني فكان وجوده بين علية القوم تعبيراً وتأكيداً لتلك الامتيازات التي حصل عليها هؤلاء اليهود، وكان يوسف ناسى يعتبر من أكبر حماة اليهود المدافع عنهم في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية فكان اليهود بدورهم يستنجدون به لحل ما يعترضهم من مشاكل وقضايا[٣]، ثم ما لبث أن انتهى نفوذه بوفاة سليم الثاني وتولي مراد الثاني٩٨١-١٠٠٣هـ- ١٥٧٤-١٥٩٥م الذي استبعد حاخام اليهود "ناسى" من الاشتراك في شؤون الدولة وصادر أمواله بعد وفاته في عام٩٨٦هـ-١٥٧٩م.[٤]

(١)- الأسطواني، مشاهد وأحداث.....، ص ٦٦-٦٧.

(٢)- العلبي، يهود الشام.......، ص١٥.

(٣)- موسى نصر، صفحات مطوية...، ص ٢٠

(٤)- محمد عوض، الإدارة العثمانية.......، ص ٣٠٧.

لم يمنع موت يوسف ناسي من ظهور يهود آخرين لهم نفس المكانة والحظوة التي كان عليها، فقد ظهر يهود ي يدعى جبريل بونافنتورا كان يعتبر من أبرز الشخصيات اليهودية في عهد مراد الثالث، ولقد كان من المكانة التي حظي بها أن عين سفير فوق العادة للدولة العثمانية ووقع في عام ١٥٨١ باسم الباب العالي الهدنة مع فيليب الثاني ملك اسبانيا، وقد ظهر يهودي آخر في عهد السلطان مراد الثالث يدعى "سلمون بن ناثان الاشكنازي" وكان طبيباً دبلوماسياً قدم العديد من الخدمات ليهود الامبراطورية العثمانية فلقد حدث في بداية عام ١٥٩٥م أن أصدر السلطان مراد الثالث قرار بقتل جميع اليهود في كل أنحاء السلطنة بسبب حالة البذخ البالغ الذي يظهره اليهود في ذلك الوقت، فقد وصل إلى علم السلطان بناءً على تقرير رفع اليه مرأة يهودية كانت تتحلى بجواهر تقدر قيمتها بحوالي ٤٠ الف، دوكة وأمام هذا القرار الخطير كان على سلمون الاشكنازي بما له من نفوذ وتأثير مقابلة الصدر الأعظم – الذي كان آنذاك – فرهود باشا، لوقف قرار إبادة اليهود من الامبراطورية العثمانية وأمام وساطة سلمون عدل القرار القاضي بالإبادة بقرار أخر يقضي بتحريم البذخ حيث حرم على اليهود والمسيحين أيضاً ارتداء الملابس الحريرية وألزموا بلباس القلنسوة كعلامة مميزة لهم، كما قضى القرار الجديد بضرورة الالتزام بتطبيق السياسة المالية التي ووضعت من أجل اليهود وكافة الذميين، وعلى الرغم من صدور هذا القرار فقد ظلت المعاملات ومعظم التجارة تحت سيطرة اليهود، علق البعض –الذين يضمرون الكره لليهود– على تلك الواقعة بأنها كانت بداية لزوال نفوذ اليهود في السلطنة العثمانية، وأنهم نزلوا إلى أدنى مكانة في نظر المسلمين المتشددين.منذ تلك الواقعة أفل نجم الملة اليهودية الذي دام قرنيين من الزمن، وأن ما حدث كان أمراً حتمياً بسبب تزايد الفساد، كما كان ضرورياً ايضاً لتغير الروح السائدة بين اليهود أنفسهم، إذ أدت الحرية غير العادية والمكانة التي حظوا بها تحت حكم السلاطين والتي استمرت أكثر من قرن، أدت إلى انبعاث الروح العنصرية واشتداد تضامن الشخصية اليهودية[١].

أقام اليهود في مدينة دمشق، وسكنوا في حي خاص بهم عرف بحارة اليهود، وبلغ عددهم" ٥٤٠٠" شخصاً في عام ١٨٧٦م وارتفع هذا العدد فيما بعد، وكان لهم فيها ١٢ مكتب يدرس فيه ٣٥٠ تلميذاً يتعلمون أمور دينهم باللغة العبرية[٢]. وكان لليهود ١٠ معابد، وكنيس قديم في قرية جوبر ولا يزال، وكان يقيم اليهود حوله بكثافة، حتى أن الرحالة كانوا يظنون أن جوبر جميعها يهود ولهم وحدهم، ويعد هذا الكنيس من أقدم المعابد الباقية في دمشق إذ يعود تاريخه إلى نحو ٢٧٣٠ سنة،

(١)- موسى نصر، صفحات مطوية....، ص٢١-٢٣.

(٢)- محمد عوض، الإدارة العثمانية......، ص ٣٠٧.

وهو كنيس جميل للغاية وهو من أيام اليشاع وقد التمس اليهود أيام إبراهيم باشا بأن يسمح لهم بترميم الكنيس[١].

يمكن الإشارة إلى أن إقامة اليهود في الدولة العثمانية تركزت في الاقاليم التي تتمتع بالنشاط التجاري الكبير، وكانت أهم المراكز الرئيسة التي استقر فيها اليهود – خاصة اليهود السفارديم – استانبول التي أصبحت من ذاك المرفأ الذي يضم أغلب أبناء الملة اليهودية في أوربا كلها وسالونيك التي صارت مدينة يسودها اليهود وكذلك أدرنة وتلك مدن تقع في الاقاليم الاوربية، سوريا ولبنان وفلسطين "بلاد الشام" وهي أقاليم آسيوية، مصر وتونس والجزائر وهي أقاليم افريقيا[٢]. لم يرتبط اليهود أبداً بحرفة الزراعة في حياتهم، ولم تكن الضرائب المفروضة عليهم وسائر الالتزامات الأخرى أقل من تلك التي فرضت على سائر الرعايا، ذلك أن الضرائب كانت تتعلق بالوظائف والمهن التي يمارسونها[٣].

بقي اليهود في دمشق يمارسون أعمال الصيرفة على أوسع نطاق، إذ كان أثرياؤهم يشترون السندات المالية من حامليها بثمن بخس، ويحتفظون بها من أجل استغلالها في الظروف المناسبة، وعلى الرغم من هذا الدور المالي لليهود في بلاد الشام فإنه لم يصل أحد منهم إلى مركز رسمي كبير، واقتصر نشاطهم على الأعمال الكتابية والصيرفة والتعهدات، والمال الذي كان بحوزتهم أصبح مصدر قوة لهم بالإضافة لتكتلهم واعتمادهم على جماعتهم[٤].

فالدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي شهدت لها التواريخ العبرانية أنه لم يتعرض اليهود فيها لأي أذى أو اضطهاد، ولا يغرب عن البال في هذا المقام أن اليهود كانوا أصل أهل الكتاب[٥]، يشهد على ذلك المراسيم السلطانية التي صدرت تباعاً منذ أيام السلطان سليم الأول٩١٧-٩٢٦هـ-١٥١٢-١٥٢٠م التي تهدف الحفاظ على حقوق أهل الذمة، وأقدم المراسيم التي صدرت بهذا الخصوص ما أصدره السلطان سليمان القانوني٩٢٦-٩٧٣هـ- ١٥٢٠-١٥٦٦م في ربيع أول سنة ٩٢٩ه في أوائل أيار عام ١٥٣٣م جاء فيه بما معناه العادة أن تكون جهتهم على القديم مرعية على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة ورعاية من سوالف العهود وغاية السوابق، وقد أشار السلطان سليمان القانوني في هذا المرسوم إلى المرسوم السلطاني الأول الذي أصدره والده السلطان سليم من قبل، كما أشار أيضاً إلى المراسيم والأوامر الشريفة الصادرة إلى الرهبان قديماً من الخلفاء الراشدين والملوك والسلاطين، وبعد

---

(١)- العلبي، يهود الشام.....، ص ١٦.

(٢)- موسى نصر، صفحات مطوية.....، ص ١٧.

(٣)- سوجر، أوربا العثمانية.....، ص٦٦.

(٤)- غرايبة، مقدمة تاريخ....، ج١، ص ٦٨-٦٩.

(٥)- سوجر، أوربا العثمانية.....، ص ٦٥.

صدور هذا المرسوم بعامين أصدر السلطان سليمان القانوني مرسوم آخر سنة ٩٣١هـ - ١٥٣٥م يحمل نفس عبارات تقديم المرسوم الأول وقد جاء فيه بأن يكونوا محمين مرعيين على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة الإسلام على الحكم المرعي والقانون المرعي لا يمسهم سوء ولا ضرر ولا تشويش ولا كدر، داعون دولتنا القاهرة وثبات أعوام سلطتنا الباهرة، ولاشك أن هذين المرسومين يعطيان صورة واضحة المعالم بما التزمت به السلطنة العثمانية تجاه رعاياها من أهل الذمة، كما ينفيان اتهامات البعض من غلاة التعصب الديني من المؤرخين بأن الدولة العثمانية كانت تضطهد أهل الذمة[١].

وقد جاء في رسالة السلطان سليمان القانوني التي رد بها على رسالة فرانسوا الأول ملك فرنسا في سنة ٩٣٥ هـ- ١٥٢٩م، والتي يقول فيها فكل مكان في أيدي المسيحيين يبقى لهم ولا أسمح لأحد في مدة حكمي العادل أن يشوش راحتهم، وما داموا تحت ظل حمايتي فأرخص لهم أن يمارسوا أمور دينهم وطقوسهم في معابدهم دون معارضة. وعليه فقد تحددت أبعاد العلاقة بين الحكومة العثمانية ورعاياها من أهل الذمة من خلال سياسة تلك السلطات التي أرساها سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، وهي غير ظالمة أو قاسية بل كان هدفها الأساسي هو المحافظة على السيطرة العثمانية دون إدخال تغييرات جذرية على النظم المحلية فلقد أقرَّ التقسيم التقليدي للمجتمع إلى مجموعات من الطوائف الاجتماعية، موظفون إداريون وتجار وأرباب حرف وزراع وذميين، وقد حددت مهام لكل فئة ووضعت الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المهام على الوجه الصحيح بحيث لا يتدخل أي منها في حقوق أو مهام الأخرى أو يتعدى عليها، هذا إلى جانب أن الدولة العثمانية بتمسكها الصارم بمبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليها، كانت تتوخى تنظيم الحياة الدينية الخاصة لكل رعاياها، فلقد كان رؤساء الطوائف هم بمثابة الواسطة بين السلطات العثمانية الحاكمة ورعاياها من اليهود والنصارى، إذ اعتبرتهم السلطنة موظفين رسميين بدليل تدخل السلطات أحياناً في أمر عزلهم أو تعيينهم كما كانت كل طائفة تختار رئيسها ليقوم بتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة، وتنظيم العلاقة بين أفراد الطائفة نفسها داخل إطار تنظيم الدولة العامة[٢] مع أن العثمانيون تركوا لأهل الذمة الحرية الكاملة في ممارسة شعائرهم وحرية التصرف في أمور الزواج والطلاق والعبادات، لكن لجأ البعض إلى القاضي العثماني المسلم مما يلزمهم بالحكم سواء زواج أو طلاق أو قسمة ميراث. وفي سجلات المحكمة الشرعية العشرات من القضايا عن اليهود والنصارى[٣]. من ذلك الوثيقة التالية وهي عبارة عن دعوى لشيخ محلة اليهود على رجل يهودي يصنع الخمر ويبيعه للمسلمين جاء فيها.

---

(١)- موسى نصر، صفحات مطوية....، ص ٢٥.

(٢)- موسى نصر، صفحات مطوية....، ص٢٧-٣٠

(٣)- العلبي، يهود الشام......، ص ٢٢.

"لدى القاضي العام بدمشق، حضر إسحاق بن يعقوب اليهودي شيخ محلة اليهود بدمشق وأحضر معه يوسف بن حاييم اليهودي وقال في دعواه عليه، أنه ساكن بمحلة اليهود وله دار بها ويصنع الخمر وفيها ويبيعه للمسلمين وأن في ذلك ضرر لعباد الله ، لما يترتب على ذلك من العواقب الوخيمة، ولدى سؤاله قال أنه ساكن بمحلة اليهود لكنة لا يبيع الخمر للمسلمين، فطلب من المدعي إحضار ما يثبت دعواه فأحضر كلاً من : محمد بشير بن أحمد كوجك، الينكرجي بالباب العالي.......فشهدوا في وجه يوسف بن حاييم المذكور بأنه يصطنع الخمر بداره المذكورة وأنهم شاهدوه وهو يبيع الخمر للمسلمين شهادة شرعية مقبولة شرعاً، لذلك قرر القاضي "تعزير المدعى عليه" التعزير اللائق الرادع لأمثاله ثم التمس شيخ محلة اليهود تسطير ما وقع في سجلات المحكمة في ٢٢رمضان سنة ١١١٩هـ"[١].

والتعزير في اللغة تعني التأدب، وعزر أي أدب وأصلها الردع والرد وتأتي أيضاً بمعنى أعان ونصر[٢]، و التعزير عقوبة غير مقدرة شرعاً، يوقعها القاضي على المجرم لمعاقبة بما يكافئ جريمته، ويقمع عدوانه وتحقيق الزجر والاصلاح، ويكون في كل جريمة لاحد فيها ولا كفارة وهدفها منع مرتكب الخطأ من معاودة ارتكابها وأن يتمادى في خطأه [٣].

وقد كثرت **الضرائب** التي فرضتها السلطنة العثمانية على رعاياها في الولايات التي خضعت لها، وقد ارتكز النظام الضريبي العثماني على مصادر الدخل الأساسية في الولايات كالإنتاج الزراعي والريفي والحيواني والرسوم الجمركية والضرائب البيع والشراء والأسواق والغرامات، وبدل الخدمات الإقطاعية والعروس وموارد المرافق الإنتاجية مثل المطاحن وغيرها، وكان تأثير هذه الضرائب مختلفاً باختلاف عملهم وأماكن إقامتهم، فضرائب المحصول الزراعي أثرت على الأرياف وساكنها الفلاح أكثر من تأثيرها على سكان المدن، في حين تأثر سكان المدينة بضرائب التجارة والحرف والخدمات المختلفة[٤]. وكانت ضريبة الميري التي فرضتها السلطنة العثمانية مرتبطة بأملاك السلطان من جهة وبجباية الضرائب من جهة أخرى، وإلى جانبها ضرائب أخرى مثل ضريبة المعايدات والناطور

(١)- العلبي، يهود الشام......، ص ٤٤.

(٢)- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ج٤، ص ٥٦٢.

(٣)- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وادلته، دار الفكر، دمشق، ط٤، ج٧، ص ٥٣٠٠.

(٤)- فاروق حبلص، أبحاث في تاريخ طرابلس أبان الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية، دار أرغون فورتسبورغ، بيروت، ٢٠٠٧م ، ص ٩٢.

والزواج والجزية والأعشار والماعز والأغنام والميزان والرؤوس والحرير والخراج والسخرة والبدل العسكري وغيرها الكثير [١].

ولم يكن هناك معايير في جباية الضرائب فالحكم في جباية الضرائب هم شخصية الملتزم الذي غالبا ما اتصف بالجشع والابتزاز، مثال ذلك ضريبة المواشي كانت تدفع عيناً في بداية القرن السادس عشر الميلادي للسلطنة العثمانية بنسبة رأس عن كل عشرة رؤوس، وابتداءً من سنة١٦٨٠م أصبح رسم المواشي يستوفى بنسبة ٢% من قيمتها وفي سنة ١٣٠٩هـ- ١٨٩٢م تم تحصيلها على أساس أربعة قروش عن كل رأس غنم أو ماعز و ١٠ قروش عن كل رأس جاموس والإبل [٢]، وبقيت هذه الضريبة حتى مجيئ الحملة المصرية، وهناك ضريبة البدل العسكري التي تبرز بوضوح في أوقات الحرب، وضريبة الحرير كانت سنة١٢٢٤هـ-١٨١٠م بحدود ٢٠-٢٥% من ثمن الإنتاج[٣]، ومع الحكم المصري فرضت ضريبة جديدة عرفت بضريبة الفرد فرضها على الرؤوس بغض النظر عن المذاهب، وتستوفى من كل الرجال وبقيت هذه الضريبة حتى إلغائها من قبل الحكم الوطني أيام الانتداب وكانت سبباً في كره الحكم المصري والثورة للتخلص من هذا الحكم[٤].

وعلى الرغم من أن مرسوم كلخانة سنة١٢٥٥هـ- ١٨٣٩م[٥] أكّد على إلغاء نظام الالتزام والضرائب الإضافية والتكاليف الإقطاعية فقد ظلت الضرائب حملاً ثقيلاً على كاهل السكان والفلاحين ولم يطرأ تحول واضح فالتزام لم يلغ نهائياً وإنما عُدّل بحيث شدّد القيود على الملتزم وحجم صلاحياته ومواردها، أما الضرائب فقد أضيف إليها التكاليف الإقطاعية وأصبح وصولها إلى الخزينة أكثر

(١)- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١م، ص ٤٦١-٤٦٢... هلا سليمان، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ولاية طرابلس نموذجاً ١٨٣١-١٨٤٠م، المؤسسة الحديثة، طرابلس، ٢٠٠١م ، ص ١٥٠.

(٢)- علي، خطط الشام ، ج ٥ ، ص ٨١-٨٢.

(٣) – سليمان، أثر الحملة ....، ص ١٥١.

(٤)- سميح الزين، تاريخ طرابلس ....، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٥)- خط كلخانة :مرسوم (غرفة الورود) صادر في ٣تشرين الثاني ١٨٣٩م وهو من ضمن الإصلاح المفروض على السلطنة، تضمن حلاً على إيجاد حل لأزمة ١٨٣٩-١٨٤٠م بين السلطنة العثمانية وواليها محمد علي باشا ووراء هذا المرسوم كان لدى الصدر الأعظم رشيد بك رغبة في ضمان وقوف دول أوربا إلى جانب السلطنة في حربها ضد محمد علي، وأصدره السلطان عبد المجيد وأكد على عدة نقاط :ضرورة حماية الفئات الدينية من أهل الذمة الموجودين داخل أراضي السلطنة، وجوب إيجاد نظام ضرائب ثابت بدل نظام الالتزام ، وتوفير نظم ثابتة للجندية وعدم جعل مدتها لمدى الحياة، والمساواة بين جميع رعاية السلطنة على الطريقة الأوربية، وإصلاح القضاء والإدارة .. الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية ....، ص ٢٦-٢٧.

ضماناً، فرغم أن ضريبة العشر تعني أن يدفع المكلف ١٠%من محصوله للدولة فقد رفعت إلى ١٢%[(١)] بموجب القانون السابق [(٢)].

ويجدر بنا الحديث عن **الجزية** كونها تعتبر أحد الشروط الواردة في الشريعة الإسلامية لصحة عقد الذمة، ولقد التزمت بتطبيق ذلك الشرط شأنها في ذلك شأن الدول الإسلامية السابقة التي حكمت بلاد الشام، وقد أخذت السلطنة في التطبيق بالتفسير الحنفي حيث ورد بشأن الجزية، فأخذت منذ بداية حكمها بالنظام الذي كان أيام المماليك فيما يختص بتحصيل وإنفاق ضريبة الجزية التي كانت تعرف في ذلك الوقت باسم " الجوالي "وقد ظل هذا النظام قائماً حتى أوائل عام ١٥٢٥م عندما وصل الصدر الأعظم إبراهيم باشا الشهير بلاسكندرلي عندما أصبحت ضريبة الجوالي مقاطعة قائمة بذاتها أطلق عليها وجاق الجوالي وكان المتولي أمر تحصيلها وإنفاقها يعرف باسم أمين الجوالي[(٣)].

وكان الاعتبار الذي أخذت به الدولة العثمانية كما ورد في الشريعة الإسلامية بالنسبة لأولئك الذين وقع عليهم عبء ضريبة الجوالي ألا ينظر فقط إلى قدراتهم على الدفع بل أيضاً ينظر إلى القدر الذي يمكن أن يساهم به الفرد في هذا الشأن، ولهذا فقد قسموا إلى فئات ثلاثة غني ومتوسط وفقير، وحسب ما جرى عليه العرف كان اصحاب الممتلكات وكافة التجار من فئة الأغنياء وأصحاب الحرف الصناعية كالسكافي مثلاً من الفئة الفقيرة، وماعدا ذلك من الفئة المتوسطة ، وكذلك تقرر المعايير التي يدفعها أفراد كل فئة طبقاً لما حددته الشريعة، فالغني يدفع ٤٨درهماً فضة والمتوسط يدفع ٢٤درهم والفقير١٢ درهم فضي، وقد روعي تغير قيمة العملة لذلك تقرر أن تدفع الفئات الثلاثة على التوالي ٤-٢-١ ذهبي يعرف بالشريفي الذي كان يساوي في بداية العهد العثماني ١٢نصف فضية، كما حددت أوجه صرف ضريبة الجزية على الفقراء والإيتام والأرامل، وخلال القرن السابع عشر الميلادي اصبحت مقاطعة الجوالي في حيازة أمراء الالتزام كما هو متبع في معظم المقاطعات المدنية والريفية الأخرى، ولقد أدّى هذا النظام إلى فقدان السلطات الدينية في كل ملة جزءاً من وارداتها، إذ كانت الجباية في بداية الأمر من اختصاصها، وفي الربع الأخير من القرن السابع عشر الميلادي كان مفروضاً على الذميين جميعاً دفع جزية مقدارها ١٢٠ بارة وكان يتولى جبايتها جباة يعرفون باسم " الحشار"، وكان هؤلاء يتركون للممول بعد سداد الضريبة تذكرة من الورق الملون حاملة خاتم رئيسهم وحاوية اسم الذمي وبلدته ومديريته وسكنه وسنه وتاريخ اليوم والشهر والسنة التي سدد ضريبتها، وكان على الذميين حمل تلك الورقة بصفة دائمة ليقدموها إلى رجال الالتزام وقت المطالبة لأنها كانت تقوم

---

(١)- حبلص، أبحاث في تاريخ ......، ص ١٠١.

(٢)- محمد كامل بابا، طرابلس في التاريخ، تحقيق لجنة المحافظة على التراث عمر عبد السلام التدمري، جيروس برس، د. ت، ص ٢٧٠.

(٣)- موسى نصر، صفحات مطوية....، ص ٥٨.

مقام إيصال السداد، وفي عام ١١٠٦هـ- ١٦٩٤م وضع الصدر العظم محمد زاد باشا نظاماً جديداً لجباية الجزية في الدولة العثمانية يقضي ذلك النظام بأن ترفع يد الملتزمين عن المقاطعات المختصة بتحصيل ضريبة الجزية ومنحها لأولئك المعينين من قبل الإدارة المركزية لديوان الجزية في مدينة أدرنة وعلى هذا النحو تصبح الجبايات في الدولة تجبى عن طريق متخصصين يعرف الواحد منهم باسم ملتزم الجوالي أو جزية دار أو مأمور تحصيل، وهؤلاء يرسلون إلى الولايات بالدولة عن طريق ديوان الجزية كأمناء مكلفين بأن يسلموا إليه ما تحصل من الجزية كاملة بعد عودتهم نظير مرتب ثابت وطبقاً لهذا النظام قسّم أهل الذمة إلى فئات عند دفعه للجزية تبعاً لمقدرتهم على الدفع إلى أغنياء ومتوسطي حال وفقراء ، ويقضي هذا النظام بإجراء مسح شامل لجميع الذميين لكل إقليم، وتحديد عدد أشخاص كل فئة سنوياً كما يقضي هذا النظام بأن يقوم ديوان الجزية بإصدار أوراق الجزية "تذاكر وبطاقات" كما ذُكر سابقاً، وروعي في هذا النظام ألا يترك أي ذمّي بدون إعداد ورقة سداد له في أي مكان وتقضي التعليمات بمنع الاشخاص القادرين على دفع الجزية من مغادرة بيوتهم خشية فرارهم وذلك قبل بدء عملية التحصيل كما يوقف أي ذمي في الطريق ويطلب منه إبراز الورقة كدليل على سداد ما عليه من مال الجزية، وكان أول تطبيق لهذا النظام في الأناضول في سنة ١١٠٧هـ – ١٦٩٥-١٦٩٦م، وفي السنة التالية أجري تطبيقه في سوريا – بلاد الشام – ومعظم أجزاء العراق وفي مرحلة لاحقة في مصر سنة ١١٤٧هـ – ١٧٣٤م(١).

ومع تطبيق نظام الجباية الجديد، بقي أولئك الذين استفادوا في الماضي في حق الجباية مستفيدين وقادرين على الاحتفاظ ببعض الفوائد التي كانت تعود عليهم، بينما أصبحت الخزانة السلطانية في ظل النظام الجديد تحصل على المال على الأقل مما كانت تحصل عليه في ظل النظام القديم، فلقد بدا واضحاً أن نظام الجباية الجديد قد تعمَّد أن يحرم الحكام المحليين والملتزمين من حقهم في جمع الجزية بينما جعل نظام المسح الشامل للذميين أساساً للجباية.

قد عانى الذميون من الضيق بسبب أداء ضريبة الجوالي، وما كان يصحب عملية الجباية من أساليب العنف والقسوة والبطش إلى جانب الجباة والعسكر، مما دفع البعض منهم إلى الهرب والاختفاء في الجبال، فضلاً عما تذوقه الفقراء من النصارى من مرارة ومهانة تصل إلى الحبس لغير القادرين على دفع الجزية، مع ذلك فقد كانت هناك استثناءات وإعفاءات من أداء الجوالي تمنح بسهولة بالغة لأي واحد من المسيحين واليهود التحق بخدمة المسلمين أو قناصل الدول الأوربية، وعلى أثر ذلك لم يكن ليقلل بأي حال من الأحوال من تلك السياسة التي خلت من وازع الضمير الديني والإنساني أو أي

(١)- موسى نصر، صفحات مطوية....، ص ٦٠ – ٦٤.

اعتبار، لما قد يترتب عليها من إثارة الغضب والضغينة والتعصب لدى أبناء المجتمع الواحد[١]. وعلى الرغم من الحرية الممنوحة من قبل السلطنة العثمانية للطوائف غير المسلمة إلا أن موقف الطوائف من السلطنة لم يكن ودياً، إذ شكى الولاة في بلاد الشام من تدخل رجال الدين المسيحي في أمور وشؤون لا تتعلق بطوائفهم، وبأن قناصل الدول الأجنبية قد أتخذوا بعضهم وسيلة للتذرع بالتدخل في شؤون الولاية، وأن بعض بطاركة الطوائف المسيحية في دمشق يثير متاعب للولاية لنزاعه مع الطوائف الأخرى، وعندما كان والي سوريا يطلب من رؤساء الطوائف دفع المال الميري المترتب عليهم، كانوا يحاولون التملص من دفعه بتأثير دسائس قناصل الدول الأجنبية في دمشق، كما أن بعض أفراد الطوائف المسيحية يتخلون عن الجنسية العثمانية ويستبدلون بها الفرنسية، وشكا المسيحيون السوريون من معاملة الدولة العثمانية لهم ورنا بعض موارنة لبنان بأبصارهم إلى فرنسا واعتبروها الحامية للمسيحين العثمانيين والوطن الثاني لمسيحي سورية، وطلبوا أن تفرض سيادتها على جبل لبنان[٢].

أما المسلمين أنفسهم لم يفكروا أن ينفصلوا عن الدولة، وهذا لتعصب المسلمين وتصلبهم في دينهم وشدة تعلقهم وتمسكهم بدولتهم التي يعلمون أنها الملجأ الوحيد والحامي الأعظم للإسلام والمسلمين، وشذوذهم عنها يقودهم إلى الانفراد ويلقيهم تحت نير الاستعباد، ولم يكن آنذاك من يستمع مثل هذه الدعايات إلى أن كثر الدخلاء، ومات الزعماء وساد الأدعياء وتنوعت طرق الأضاليل وغلبت الأطماع على الضمائر [٣].

وقيود الحكومة العثمانية التي فرضتها على أهل الذمة عديدة، فبين الحين والآخر كانت تصدر أوامرها في الأقاليم التابعة لها بأن يلتزم أهل الذمة بتلك القيود التي فرضت منذ الفتح الإسلامي حيث يميز الذمي في زيه ومركبه وسرجه، ولا يركب خيلاً لكن أجيز له ركوب البغال والحمير، ولا يحمل سلاح ولا يركب إلا لضرورة وحينئذ لا ينزل في الجامع ولا يلبس ما يخص أهل العلم والزهد والشرف، ويجعل على داره علامة كي لا يستغفر له ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق، كما حرم على أهل الذمة الدخول إلى الحمامات العامة ما لم يميزوا أنفسهم بصليب من حديد أو رصاص أو النحاس في رقابهم لتمييزهم عن المسلمين، ولا يسمح للذمي أن يتخذ خادماً مسلماً لأن ذلك يعتبر إهانة للإسلام وأهله، ومن الناحية النظرية كان على أهل الذمة الالتزام ببعض القيود في الملابس ومظاهر حياتهم اليومية، ولقد تمثلت قيود الملابس في إلزامهم العباء، فكان على المسيحيين لباس الأسود أو الأزرق، وشد الزنار حول أواسطهم فوق الثياب بينما تعين على اليهود اللون الأصفر، وتحدد اللون الأحمر لفئة

---

(١)- موسى نصر، صفحات مطوية.....، ص ٦٩-٨١.

(٢)- محمد عوض، الإدارة العثمانية....، ص ٣١٦.

(٣)- عبد العزيز العظمة، الشام تاريخ دمشق وأهلها، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٢٨٨.

السامرة كما تمت الإشارة سابقاً، أما نساء أهل الذمة فقد ألزمن بقيود الالوان في ملابسهن، ففرض على المرأة الذمية أن تنتعل خفين من لونيين مختلفين لتميزها عن المرأة المسلمة وأن تميز في الحمام، كان ذلك التمييز تبعاً لأديانهم أمراً ضرورياً في ذلك الوقت وكان أهل الأديان أنفسهم حريصين عليه، فقد كانت الملابس المتميزة هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة دين كل من يرتديها فالحاجة إلى التمييز هي وحدها التي دفعت لإصدار مثل تلك الأوامر والقرارات(١).

لكن الصيغة التي دونت بها مثل هذه التقاليد كانت أقوى من تطبيقها، إذ لم تكن توضع موضع التنفيذ على الدوام، فالمعروف أن حدتها كانت تخف تدريجياً بعد مضي فترة من الزمن، حيث ينسى أمرها ثم يتجدد بعد ذلك وهكذا، فذكر أحمد شلبي أن الدولة العثمانية أصدرت مرسوماً في سنة ٩٨٨هـ – ١٥٨٠م أبان ولاية حسن باشا الخادم قررت فيه أن يلبس اليهود الطرابيش الحمر، وأن يلبس النصارى البرانيط السود، كما نودي في البلاد في١٠٥٩هـ- ١٦٤٩م ألّا يركب النصارى خيولاً، ولا يلبسون شدوداً حمراء ولا طواقي جوخ حمراء، وإنما يلبسون شدوداً زرقاء طول الواحدة عشرون ذراعاً(٢). ومن القيود المفروضة أيضاً في العصر العثماني أنه لم يكن يسمح للنصارى بالسير في الجنازات، ودفن موتاهم إلا بعد الحصول على أذن من الباشا العثماني، وقد تمادت السلطات الحاكمة في عام١٠٨٨هـ- ١٦٧٨م بالتشديد على أهل الذمة بالالتزام بالقيود المفروضة عليهم حرصاً منها على التمييز بين سائر الطوائف الدينية سواء في الأماكن العامة أو الخاصة، فقد نودي في ذاك العام بأن يعلق النصارى في رقبتهم جلجالين، وفي رقبة اليهودي جلجل واحد عند ولوجهم إلى الحمامات، وأن يصبغ كل من اليهود والنصارى عمائمهم، وألّا يلبسوا أثواباً من الجوخ أو الصوف، ولا تلبس نسائهم أزار أبيض وتكون ملابس المسيحيين عموماً سوداء، مع ذلك فالنصارى لم يلتزموا بذلك في كل الأحيان(٣). فأهل الذمة في أراضي الدولة العثمانية لهم حقوق ولكن بالوقت نفسه كانوا مقيدين بقواعد ومبادئ لا يجوز أن يتعدوها.

ثانياً: أثر نظام الملة على الرعايا:

١- الأثر الديني – الثقافي:

بمقتضى نظام المِلّة أصبح لكل طائفة دينية أو ملية حق استعمال لغتها الخاصة واتباع طقوس مذهبها الديني، ورعاية مؤسساتها الدينية والتعليمية مع حق التقاضي أمام محاكم خاصة بها، وجباية

(١)- موسى نصر، صفحات مطوية...., ص ٩٥.

(٢)- أحمد شلبي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشوات، د.ن، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ١٢١.

(٣)- موسى نصر، صفحات مطوية...، ص ٩٧- ١٠١.

الضرائب المقررة على أفراد الطائفة وتوريدها للخزانة العامة[١]. وجعل نظام الملة سوراً اجتماعياً وثقافياً يفصل بين الطوائف الدينية في علاقاتها مع بعضها ببعض، ويكاد النظام الطائفي أن يشكل تهديداً جدياً لوحدة المجتمع السياسية متى ما اكتسبت الجماعات الأقلية أهمية عددية[٢]. وأيضاً ضمن نظام المِلّة لكل ملة وطائفة في إطار السلطنة العثمانية حرية في ممارسة الشعائر الدينية، والتأمين على الأرواح والأنفس، وكان على الشبان دفع الجزية بدل ذهابهم إلى الخدمة العسكرية[٣]. فالتسامح الديني كان واضحاً من خلال الاحتفالات المعنية بترفيع ابن حرفة من مستوى مهني معين إلى مستوى أعلى منه أذ عندما يترقى مسلم تقرأ الفاتحة وأما المسيحي فتتلى صلاة الرب و بالنسبة لليهود تقرأ الوصايا العشر[٤].

ويلاحظ أنه كلما كان أثر الدين في السلطة الزمنية أكبر، واجهت العلاقات الطوائفية الدينية قدراً أكبر من المتاعب، وما تميزت به الحاضرة الاسلامية هي عدم وجود مؤسسة كهنوتية تسيطر على السلطة السياسية أو تشاطرها فيها أو تؤثر عليها، ويوم ترسخت دعائم الامبراطورية العثمانية نهض العلماء والقضاة، المفتون والملا والنواب والأئمة....الخ ليصطنعوا لأنفسهم مؤسسة دينية، وصاروا ركناً من أركان السلطة السياسية بدءاً من مطلع القرن السابع عشر، ليثبت عواقب ذلك على وضع العلاقات الطوائفية محدودة، إذ كانت الطائف غير المسلمة قد حظيت بالفعل، منذ أيام السلطان محمد الفاتح بوضع قانوني واضح المعالم والحدود يوفر الحماية، كما تمت الإشارة سابقاً كان ذلك بموجب نظام المِلّة، وكانت المِلّة تتبع رئيسها الروحي، كالبطريرك أو كبير الحاخامات، مما كان يقلص إلى أقصى حد الاحتكاك المباشر بين الذمي والسلطة المركزية الإسلامية[٥].

وتجدر الإشارة أن مسألة التكفير والرمي بالزندقة وأهل البدع مشتركة بين جميع الأديان الإسلامي واليهودي والمسيحي، وهي تشمل إلى حد كبير أي تطور لعلاقات طوائفية متساوية ومنسجمة ، فكل عنصر لا ينتمي إلى الجماعة السائدة، كائنة ما كانت طبيعتها يصنف في فئة نفسية – دينية محاطة بالازدراء، مثال ذلك عند المسلمين كفار أو فاسقين ولدى اليهود المنييم أو الفوئيم، والهراطقة والوثنين لدى المسيحين هذا بين أبناء الديانة الواحد فكيف أذا كان الأمر بين عدة أديان وقد عمق نظام الملل هذه المسألة[٦]. لكن الشيء الأكيد أن ما حكم على العلاقات المتناغمة

---

(١)- وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٢٥.

(٢)- قرم، تعدد الأديان.....، ص١٧٩-١٨٠.

(٣)- قازان، أحداث ومشاهير.....، ص١٣.

(٤)- عبيد، تاريخ دمشق.....، ص ١١٦.

(٥)- قرم، تعدد الأديان.....، ص ٢٢٩.

(٦)- قرم، تعدد الأديان....، ص ٢٠٤-٢٠٥.

بين المسلمين وغير المسلمين بالشلل رغم تسامح الحاضرة الإسلامية الواسع نسبياً هو الطابع الحرفي للقانون الذي حال بينه وبين الانطباق بلا تميز على رعايا الحاضرة الإسلامية، وما عزز هذا التمييز القانوني حث القرآن لكل طائفة دينية على تطبيق التعاليم الأخلاقية التي نصت عليها كتبها المنزلة**﴿وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه...ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾**(١)، وكان لا بد أن يؤدي احترام الخصوصية الدينية لكل طائفة في النهاية ووفق معايير تحليل القانون الحديث إلى انعدام المساواة، وإلى ذلك ينبغي أن نضيف جميع العواقب الاجتماعية والثقافية التي يقيم جداراً من العداء وعدم التفاهم بين الطوائف(٢).

وأيضاً لم يختلف أهل الذمة عن المسلمين إلا فيما يتصل بالعقيدة، ولذلك كان كل ما يتصل بالعقيدة لا مساواة فيه، لأن معنى المساواة هو حمل المسلمين على ما يتفق مع عقيدتهم وحمل الذميين على ما يأتلف مع عقيدتهم، والقاعدة العامة في الإسلام أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا مع تركهم وما يدينون به حيث لا إكراه في الدين وعليه بدا الأثر الثقافي واضحاً في التزام كل طائفة دينية بمراكزه التعليمية، على اعتبار أن العلم في ذلك الوقت تعليم ديني بالدرجة الأولى، فليس من المعقول أن يدخل مسلم لكنيسة ليشارك في قداس وليس من المعقول أن يدخل مسيحي المسجد الأموي – الذي كان مركزاً علمياً – ليحضر حلقة ذكر أو قرآن أو حديث، فالعلاقة المقبولة في ذلك الوقت هي علاقة التسامح أما المساواة فهي أمر مرفوض، وأن مسألة تطبيق كل طائفة شريعتها الخاصة، تعني في الواقع الإبقاء على الحواجز الطائفية ويجعل العودة إلى الحروب والعداء الطائفي قريباً(٣).

أما **ثقافياً** فقد عُرف عن أهالي بلاد الشام حبهم للمعرفة وإقبالهم على الآداب وشتى فروع العلم وزاد شهرة بلاد الشام بروز علمائها الأفذاذ الذين حملوا لواء الفكر النهضوي وكثرة مدارسها المعرفية والتعليمية للمسيحيين والمسلمين وهي مليئة بالطلاب والأهالي ووسائل التعلم فيها وطباع أهلها الكريمة، إذاً كان لكل طائفة وسائلها التعليمية الخاصة سواء مسلمين أو غير مسلمين. ولم تهتم السلطنة بمسألة التعليم في البداية – في الفترة التي سبقت الإصلاحات والتنظيمات– وعندما دخل العثمانيون بلاد الشام سنة ١٥١٦م، كانت كافة مناطق بلاد الشام فيها المئات من أماكن التعليم بما فيها التي كانت تعقد في المساجد(٤) والكتاتيب وبعض حلقات التعليم في البيوت يقوم بها المشايخ

(١)- سورة المائدة: الآية ٤٧.

(٢)- قرم، تعدد الأديان....، ص ٢٤٩.

(٣)- عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، القاهرة، ١٩٥١م، نقلاً عن قرم، تعدد الأديان....، ص ٢١٢م.

(٤)- أمثال الجامع المنصوري الكبير الذي بناه السلطان محمد بن قلاوون سنة ١٢٩٤م وقد الحقت به عدة مدارس قديمة انحصر تدريسها في العلوم الدينية والعربية منها المدرسة القرطائية ومدرسة الناصر قلاوون ومدرسة الخيرية حسن ومدرسة الطويشية والزيقية....انظر: السيد عبد العزيز سالم، طرابلس

والعلماء، وعليه فأنه لم يكن هناك مدارس تعليمية منتظمة، وبرز شيوخ وعلماء حملوا لواء الفكر والعلم في طرابلس أمثال الشيخ حسين الجسر ونوفل نوفل وجرجي ينى ورشيد رضا وفرح انطوان ..وغيرهم الكثير الذين تركوا الكثير من المؤلفات والأبحاث الدينية والتاريخية والسياسية والاجتماعية والفكرية[١]. وكان القسم الأكبر من المعاهد الدينية يقع ضمن المستطيل والجامع الأموي- الذي يهيمن على المنطقة بأسرها أهمية، ففيه الوالي يؤدي صلاة الجمعة، ويشيد الخطب وهو عالم محلي بشرعية الحكم العثماني للمدينة وفيه كانت تعقد حلقات العلم طوال أيام الأسبوع[٢]. واقتصر تعليمها على تلقين مبادئ الكتابة والقراءة والفقه ومبادئ الحساب والجبر والتصوف ومعرفة الأحكام الشرعية، وهذه الكتاتيب كان يدرس فيها شيخ يتحلق حوله الطلاب حلقات ويترقى الطالب من المرحلة -المساجد والكتاتيب- إلى مدارس ابتدائية مثل المدرسة الرشدية التي كانت تدرس الصرف والنحو الحساب والجغرافية بالإضافة إلى العلوم الدينية، ثم بعد ذلك ينتقل الطالب إلى مرحلة أرقى حيث أدخلت المدرسة الوطنية الإسلامية، وهي أرقى من المدرسة الرشدية كل التعليم فيها بالعربية إلا اللغتين التركية والفرنسية، وعندما ينتهي الطالب من تحصيله العلمي يمنح من قبل شيخه إجازة تؤهله أن يمارس مهنة التعليم، وقد أوقفت لهذه الكتاتيب الأوقاف المختلفة مثل أسواق أو دكاكين أو حمامات وغيرها[٣] التي كان يصرف من ريعها على رواتب الأساتذة وترميم المدارس والكتاتيب في حال تعرضت للخراب، وفي حال أراد الطالب أن يتم تعليمه فبعد أن ينتهي من التحصيل العلمي في هذه المساجد والمدارس يستطيع الذهاب إلى مصر حيث جامع الأزهر لمتابعة التحصيل العلمي، الذي كان له الأثر الأكبر

=الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الاسكندرية، د.ت، ص٤١٨-٤٢٤-٤٢٩.

(١)- الشيخ حسين الجسر(١٨٤٥-١٩٠٩م):وهو علامة كبير وشهير بسعة علمه تخرج من تحت يديه العديد من العلماء منهم الشيخ رشيد رضا والشيخ عبد القادر المغربي وله العديد من المؤلفات الدينية منها الرسالة المحمدية في حقيقة الديانة الإسلامية وكتاب نزهة الفكر في مناقب سيدنا الشيخ محمد الجسر وغيرها.

رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥م): وهو محمد رشيد بن علي رضا ، صاحب مجلة المنار وأحد رجال الإصلاح الإسلامي ومن العلماء الأفذاذ في التاريخ والتفسير ، ولد في القلمون وهي أحد المناطق التابعة لطرابلس كتب العديد من المؤلفات ونظم الشعر وكتب تفسيراً للقرآن لم يكمله.

نوفل نوفل (١٨١١-١٨٨٧م):العلامة الفاضل والمؤرخ الشهير وهو أحد أركان النهضة العلمية الأدبية ولد في طرابلس ودخل مدارسها الابتدائية ومن أشهر مؤلفاته زبدة الصحائف في أصول المعارف، سوسنة سليمان في أصول العقائد والأديان .....، أنيس الأبيض، الحياة العلمية ومراكز التعليم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر ميلادي، طرابلس، د ت، ص ٢٣,٢٤ وما يليهما.

(٢)- ليندا شيلشر، دمشق في القرنيين.....، ص٢٧.

(٣)-عبد الغني النابلسي، التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، تحقيق هربرت بوستر، المعهد الألماني، بيروت، ١٩٧١، ص ٧٢-٧٣-٧٤.

في نشر العلوم العربية من صرف ونحو وبلاغة ومنطق وتخريج العديد من العلماء في سائر الأقطار الإسلامية ومنها طرابلس أمثال الشيخ محمود نشابة وعلي ميقاتي وعبد الغني الرافعي والشيخ نجيب الزعبي الجيلاني وغيرهم، وكما للمسلمين كتاتيب ومدارس كذلك للمسيحيين كتاتيب ومدارس كانت تعنى بتعليم الصبية مبادئ القراءة والكتابة والحساب وأصول الدين المسيحي، ولعل أهم هذه المدارس مدرسة أنشئت في سنة ١٨٥٠م كانت تعلم النحو والصرف والمنطق. وكانت حلقات التدريس التي يعقدها الشيوخ في مساجد بلاد الشام المخصصة للصلاة تقوم على نطاق أوسع من الكتاتيب، إذ كان الناس يتحلقون حول الشيخ يلقنهم العلم وكان شيخ يعلم الفقه وآخر يعلم الحديث وآخر الأدب العربي من لغة وغيرها وهكذا..(١)

وبناء على ما سبق استمرت بلاد الشام في مسيرتها التعليمية، وتلقى الطلاب العلم في مراكز التعليم المختلفة ومن حصل على إجازة في الداخل أرسل إلى الخارج لمتابعة تحصيله العلمي في مصر أو بيروت أو الآستانة. وتناقص عدد هذه المدارس الدينية ولم يبقَ منها عند خروج العثمانيين من طرابلس مثلاً سوى بعضها الذي لا يتجاوز عددها الخمسة عشر مدرسة (٢).

وإلى جانب هذه المدارس والكتاتيب توافدت على بلاد الشام الإرساليات الأجنبية من كاثوليكية وبروتستانتية، وكانت معظم المدارس ابتدائية أرثوذكسية تعلم العربية والفرنسية والحساب ومبادئ الدين المسيحي وفق المذهب الارثوذكسية، وكانت ارساليات التنصير قد بدأت عملها في بلاد الشام منذ أوائل القرن السابع عشر، ولكن عملها ظل مقصوراً على النشاط بين الأوساط المسيحية، وكانت كاثوليكية في غالبيتها، كما حاولت خدمة العرب الذين يرتبطون بالكنيسة الرومانية، وقد اقتصرت مجهوداتها على نشر عدد من كتب العبادة، وحصرت مجهودها على الطوائف المسيحية ، كما نشرت كتبها باللغات الأوربية، ولم تكن تجسر على العمل بين أوساط المسلمين نظراً لقوة الدولة العثمانية التي وقفت بقوة ضد ذلك(٣). وكان همها تخريج فئة من رجال الدين لنشر الدين المسيحي على مذهب الدولة التي ابتعثت هذه الإرساليات(٤). وفي مرحلة لاحقة استغل التبشير استغلالاً بعيداً عن وجهته، حتى أصبح وسيلة للاستعمار يستغله لفرض سيطرته، من هذا المنطلق أصبح التعاون وثيقاً بين التبشير والاستعمار، ولم يكن ذلك وليد القرن التاسع عشر فقط بل منذ قبل ذلك بقرون عندما قام المبشرون بأعمال سياسية تخدم مصالح المسيحية الأوربية وأطماعها في الشرق، فهم بذلك أصبحوا

(١)- الأبيض ،الحياة العلمية و ....،ص ٣٠-٣١.
(٢)- حبلص ، أبحاث في تاريخ......، ص ١٠٩.
(٣)- جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ج١، ص١٨١.
(٤)- الصباغ، الجاليات الأوربية...، ج٢، ص ٨٢٦.

أصابع لبلادهم وعيون لحكوماتهم[١]. وبذلك كان التبشير هو المقدمة للغزو الاستعماري للعالم العربي، وبعد أن كانت الإرساليات في البداية أهلية وبعيدة تماماً عن الحكومة الاستعمارية، التقت المصلحة بينهما في المراحل اللاحقة، فقد اعتمد الاستعمار على المبشرين الذين أمدوه بالمعلومات والطرق التي يستطيع أن يفرض من خلالها سيطرته على البلاد العربية، وبالتالي قدم لهم الاستعمار المقابل لهذه الخدمة وهو أن أسبغ عليهم حمايته فأصبحوا يعملون بأمان.

وقدمت إلى بلاد الشام بعثات تنصيرية أهمها اليسوعيون الذين وصلوا إلى حلب ١٦٢٥م، واسسوا ديراً في دمشق ١٦٤٣م[٢] وفي سنة ١٨٦٣م حضرت إلى بلاد الشام – طرابلس– الدفعة الأولى لراهبات المحبة(العازرية) برئاسة الأخت ماري آديل كارولين راميل، وعلى أثر ذلك بنت الراهبات مدرستهن في حي النوري وعلّمن الفرنسية والعربية والعلوم الأخرى المختلفة والدين المسيحي على المذهب الكاثوليكي، وفي سنة ١٨٨٦م استقر أخوة المدارس المسيحية في طرابلس الشام واشتروا دير الآباء الكبوشيين، فهدموه وأقاموا في مكانه مدرسة في حي الزهرية، وكان قوام تعليمهم الفرنسية إلى جانب العربية والعلوم الحديثة المختلفة، وإلى جانب الرهبنات الكاثوليكية برز المراسلون الأمريكيون البروتستانت في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ومدرستهم الأولى في الميناء.

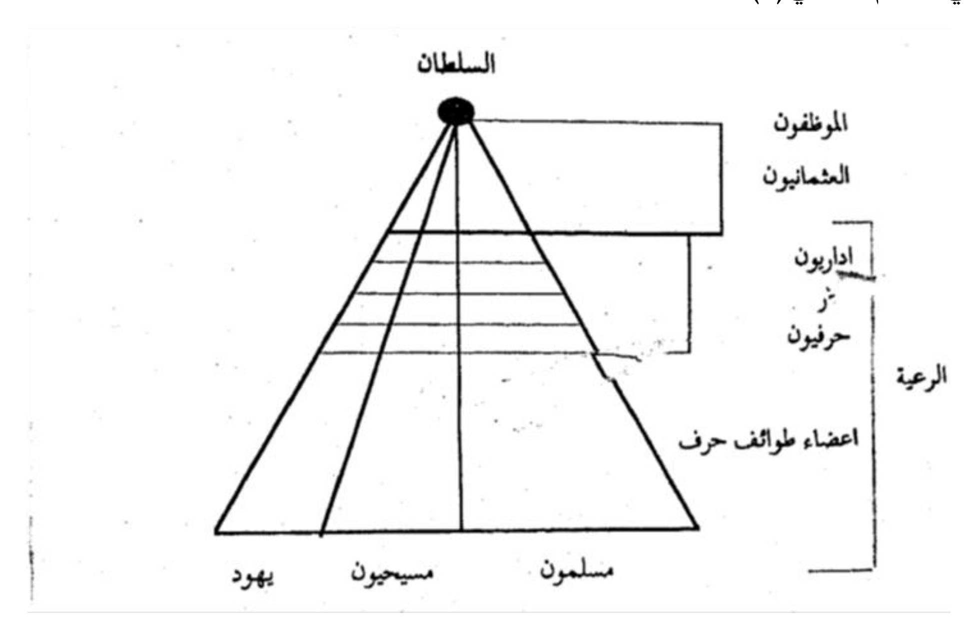
وفي الحقيقة أن هذه المدارس لم تبدأ بممارسة نشاطها التعليمي بشكل رسمي إلا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، واقتصر نشاط هذه البعثات في بداية القرن على التبشير بين مسيحيي البلاد والاهتمام بالمقيمين الأجانب، وكان نتائج عمل هذه البعثات هو نشر وتعزيز اللغات الأجنبية في البلاد مثل الانكليزية والفرنسية بشكل رئيس والإيطالية والروسية في نسبة أقل بين أبناء بلاد الشام بشكل عام واطلاعهم على الحركة العلمية لدى الغرب والثقافة الغربية بشكل خاص التي عكس تأثيرها لدى الخريجين الذين أعجبوا بتلك الثقافة، أما تأثير هذه الإرساليات على المجتمع والثقافة الإسلامية خلال العهد العثماني لم تظهر بوضوح ولاسيما أن هذه المدارس كانت تقام في القرى المسيحية أو ذات الأغلبية المسيحية فكانت تجذب أبناء المسيحيين فقط، حيث بقي المسلمون يرسلون أبناءهم إلى المدارس الوطنية الحكومية، ولغة التعليم كانت اللغة التركية واستمرت هذه الحالة بعد عصر التنظيمات وعهد الدستور سنة ١٩٠٨م[٣]. ومن يتم تعليمه في هذه المدارس من المتفوقين كان يرسل لإكمال تعليمه في الخارج إلى جامعات بيروت أو الدول الأجنبية الأخرى، من ذلك قسطنطين عازار الذي أرسل إلى لموسكو ليتم تعليمه فأتقن هناك اللغة الروسية[٤].

(١)- مصطفى الخالدي، عمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٥٣، ص ١٥.
(٢)- عيسى، التنصير الأمريكي...، ص ٢١ -٦٧.
(٣)- الأبيض، الحياة العلمية ....، ص ٣٣-٣٤.
(٤)- الزين، تاريخ طرابلس ....، ص ٣٢١.

هذه الإرساليات التي انتشرت في مناطق انتشار الطائفة المسيحية كانت تبث سمومها بين أبناء المنطقة في بلاد الشام وغيرها، مع العلم أن مناهج تلك المعاهد والمدارس الأوربية تصدم مع الإسلام ابتداءً في أخص خصائصه الألوهية والربوبية وهي نتيجة طبيعية لنظام المِلّة والامتيازات الأجنبية التي منحتها السلطنة(١). وتجدر الإشارة أنه بينما عانى العرب المسلمون والمسيحيون من مشكلة إثبات أدميتهم ومدانتهم للغربيين، نجد أن المسيحين كانوا يعانون من مشكلة إضافية وهي الدفاع عن ديانتهم المسيحية الشرقية وتراثهم الثقافي العربي، لا سيما المسيحين الارثوذكس وكذلك أثار وضعهم كأقلية مسيحية في بلاد الشام الشكوك حول خضوعهم للسيطرة والنفوذ الغربي(٢).

٢- الأثر الاجتماعي – الاقتصادي:

أطلقت كلمة "رعية" على جميع السكان القاطنين في الدولة العثمانية ولم تكن تستخدم للتدليل على المسيحين فقط، ولم تكن تحمل معنى الانتقاص كونها تعني القطيع، والحقيقة أن التعبير استخدم للدلالة على أهل الذمة والمسلمين معاً الذين هم خارج الهيئة الحاكمة والذين يخضعون للسلطان(٣). وعلى الرغم من كثرة الحديث عن حسنات تسامح السياسة الطائفية العثمانية مع الطوائف من غير السنة، كانت عامل انحطاط للسلطنة، إذ أحدثت خللاً كبيراً في التركيبة البنيوية لسكان السلطنة، سواء في البلقان أو في الولايات العثمانية . وبدا ذلك واضحاً في جعل تركيبة المجتمع متباينة وطبقية كما في الرسم البياني(٤):



(١)- الخالدي، المؤامرة الكبرى....، ص ٥١-٥٢.

(٢)- تصور الأمريكيون على وجه الخصوص أن العرب على شكل بدو يرتدون العباءات ويسكنون الصحراء ويعتنقون الديانة الإسلامية.. العرب في امريكا دراسات عن الجاليات العربية....، ص ٨٢.

(٣)- كوثراني، السلطة والمجتمع.....، ص ٦٧-٦٨.

(٤)- سوجر، أوربا العثمانية..، ص ٤٨.

وكان المسلمون يتفوقون على غير المسلمين ويتميزون عليهم طبقاً لذلك التصنيف من الناحية الرسمية، إلا أنه في التطبيق الفعلي وخلال القرون الأولى في الدولة كان الناس من أصحاب العقائد المختلفة يعاملون غالباً على قدم المساواة طبقاً لوضعهم الوظيفي. ولم يكن مسموحاً للمسلمين بالارتداد عن عقيدتهم، وإلا عرضوا أنفسهم لعقوبة الإعدام. أما غير المسلمين فكان لهم أن ينضموا للإسلام، إما طوعاً أو كرهاً من خلال نظام " الدفشرمة " الذي يجبر فيه غير المسلم إذا ما تم تجنيده بمقتضى هذا النظام، على تغيير عقيدته واعتناق الإسلام –ضريبة الطفل– أي توريد عدد معين من الأطفال المسيحيين للعيش في معسكر خاص في إطار تربية إسلامية. وفيما بعد أصبح معيار التفرقة الدينية بين رعايا الإمبراطورية هو المعيار السائد. وكان موظفو الدولة في المناصب والمواقع الرئيسية من المسلمين بصفة أساسية ولا أحد غيرهم. أما زعماء طوائف غير المسلمين فكانوا يعتبرون موظفين الدولة ومسؤولون عن أحوال الناس في دائرة طائفتهم.

وبناء على هذا اتخذ البناء الاجتماعي في الدولة الشكل الهرمي تتكون قمته من هؤلاء الذين يعملون للدولة وتنفصل تماماً عن القاعدة التي تتكون من سائر العاملين حسب وظائفهم ومهنهم المختلفة. أما الذين يعملون للدولة فقد كان يطلق عليهم اسم "الموظفون العثمانيون" طبقاً لتوصيف الباحثين المحدثين، على حين كان يعرف باقي السكان بالرعية[١].

وكانت الرعية كانت تؤلف في الواقع قطعة من الفسيفساء ذات ألوان متعددة ومتنافرة ففيها العديد من اللغات والأجناس والعادات التقاليد والمذاهب الدينية، فهناك الترك والعرب والأرمن والشركس...الخ، وكلٌ له عاداته وعقليته وآماله وتاريخه، وكل يكون كتلة متنافرة عن الأخرى، وإذا كانت رابطة الدين تربط العرب والشركس والأكراد والألبان برابط الود مع الأتراك الحاكمين، فأن عامل الدين أبعد الشقة بين الإغريق والبلغار والأرمن والمسيحين واليهود عنهم، فأولئك غير متساوون نظرياً في الحقوق مع الرعايا المسلمين، وإن كانوا في الواقع يتمتعون بامتيازات تفوق المسلمين، إذ أن الدولة العثمانية كما لاحظنا في السابق قد تركت لهم الحرية الدينية وحرية العمل في مدارسهم وجمعياتهم، قوانينهم الدينية الكنسية، وبذلك كانوا يتصرفون بإدارة شؤونهم الخاصة، وكأنهم أمم مستقلة داخل الدول، وقد كان من الممكن لو أن الدولة العثمانية ذات حضارة متألقة أن تصهر الشعوب في بوتقتها إلى حد ما إلا أنها كانت دولة حرب، ومن ثم أخذت تلك الشعوب، وقد تركت لنفسها تعيش في نطاق ذاتها ولا ترتبط بالدولة العليا الحاكمة سوى برباط التبعية، الذي شرعت تحس بثقله مع الزمن وجاء دور الدول الأوربية لتقوى هذا الإحساس، وتشجع الروح الانفصالية بين تلك العناصر غير المسلمة، وأخذ المسلم يتململ منذ أواخر القرن الثامن عشر ويفكر في الانفصال عن الامبراطورية ويشجعه على

(١)- سوجر، أوربا العثمانية...، ص ٤٧.

ذلك بعض الولاة الأقوياء مستغلين ضعف الدولة وإخفاق محاولات الإصلاح فيها، وتماديها في القسوة في جباية الضرائب وسوء الحالة الاقتصادية، وخضوعها لضغط الدول الأجنبية، حتى أن سياسة الدولة الداخلية كانت تستوحى من دار السفارة الأكثر نفوذاً في استانبول، وهكذا يشاهد كثرة الحركات الاستقلالية عن جسم الامبراطورية العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر و لا سيما مبادئ الثورة الفرنسية في الحرية، ولآخاء المساواة والقومية انتشرت بين شعوبها وتلقتها تلك الشعوب بينهم(١).

أما التمركز السكاني كثيراً ما كان يتم في الأحياء – دمشق وطرابلس وحلب وبيروت وغيرها – على أساس طائفي أو قومي تقريباً وذلك بغية السكن قرب الأقرباء أو أبناء المدينة، ولكن أكثر الأسر التي كانت تبقى في دمشق مثلاً لفترات طويلة هي أسر العسكريين، وتوزعت هذه الأسر في أحياء دمشق وبخاصة الميدان وسوق ساروجة والميدان والشاغور وكانت أبرز الأسر تنحدر من أصول تركمانية أو كردية، أو من بعض المناطق العربية(٢). هذا فضلاً عن الهجرة الريفية نحو مدينة دمشق بسبب كثرة الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية في القرى، لكثرة الديون بفوائد كبيرة حيث هجر الكثير من أبناء القرى قراهم إلى المدن، وهذا ما أدى إلى اتساع ضواحي المدن، وبدراسة أجرتها الدكتورة بريجيت مارينو تبين أن سكان دمشق الموجودين خارج سور دمشق وهم من أصل غير دمشقي، تبلغ نسبتهم أكثر من ٦٦% بينما الموجودين داخل السور ٣٤%(٣).

وقد أعطيت الطوائف غير الإسلامية حرية مقابل الجزية، كما أبعدت عن مواقع الهيئة الحاكمة، مما جعل هذه الطوائف تتجه نحو الاعتماد على التجارة ونحو الخدمة المالية للدولة، وهذا في وقت كانت فيه التوجهات تبرز وتتأكد في سياق عاملين:

- ❖ عودة التجارة الغربية إلى حوض البحر المتوسط ابتداءً من القرن السادس عشر ومع مطلع القرن السابع عشر مدعومة ومشجعة بالامتيازات الأجنبية .
- ❖ اعتماد صيغة الالتزام القائم على المزاد في جباية الضرائب عن المقاطعات والمرافق، وبهذا انفتح الباب الواسع لتطور سريع في البنى الاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية.

فنظام الامتيازات الذي منح للتجار الأجانب وسمح لهم أن يدخلوا السوق العثمانية الذين هم جزء من دار الإسلام "كمستأمنين" بدأ يشمل في الممارسة وفي نظام العلاقات الدولية الطوائف الدينية

(١)- ليلى الصباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب، ط٣، دمشق، ١٩٩١-١٩٩٢م، ص ٢٣٨.
(٢)- عبيد، تاريخ دمشق...، ص ١٠٢.
(٣) – بريجيت مارينو، حي الميدان في العصر العثماني، ترجمة ماهر الشريف، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٩٣.

المحلية غير المسلمة، وفي خضم التزام بين الدول لكسب المواقع الداخلية في قلب الدولة العثمانية، تحول النظام الملي في مجرى عمل الدبلوماسيات الغربية إلى نظام حماية للأقليات، اختلطت فيه المصالح السياسية – الاقتصادية للتجار والوكلاء مع المواقع الوظيفية في القنصليات والسفارات الأجنبية، أذ كانت هذه الأخيرة تمنح البراءات لموظفيها وتراجميها المحليين وعائلاتهم، بحيث يمكن أن ينعم هؤلاء بالرعاية الفرنسية والنمساوية أو السويدية أو غيرها من الجنسيات الأوربية فيندمجون في هذه الجنسيات ويشاركون في نفس القضاء القنصلي ويمكن أن نتبين مدى سوء استعمال هذا الحق أن باشا حلب شكا إلى الباب العالي في عام١٢٠٦هـ-١٧٩٢م من أن عدد التراجم القناصل في حلب زاد حتى بلغ حوالي ١٥٠٠ ترجمان، وكلهم معفون من الضرائب ويعملون بالتجارة وكان لهم الحق في المزايا التي تمنحها الامتيازات الأجنبية للتجار الأوربيين وبخاصة الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم [١].

ثالثاً: تأثير الامتيازات الأجنبية على الرعايا ونظام الملة:

١- بنود الامتيازات:

حين تشرع الدولة في البحث عن عائدات إضافية كي ترفع ثروتها المتداعية، يضاف إلى الحماية المؤمنة تقليدياً بالنسبة للإقامة في موانئ الاتجار بالنسبة لأمن التنقلات امتياز البيع والشراء داخل الامبراطورية، هذه التدابير تشكل الامتيازات، وهي تستمد أصلها من تقليد الأمان لكنها تتطور أمام الصعوبات المالية والسياسية نحو ضمانات وحصانات تجعلهم غير خاضعين للقوانين المحلية، ويتمتع بها ليس فقط التجار الأجانب، بل أيضاً مع مرور الزمن أولئك الذين يقال عنهم ترجمان، هؤلاء ينتمي قسم كبير منهم للطوائف المسيحية، أنهم مرتبطون بتجار أجانب كتراجمة وكتبة ومحاسبين...الخ، هم أنفسهم تجار يستفيدون من الحصانات السلطانية ويخدمون كوسطاء بين التجار الأجانب وملتزمي الضرائب[٢]. وقد منحت السلطنة العثمانية وهي في أوج قوتها وعظمتها امتيازات لدول أجنبية جعلتها شريكة في حكم البلاد، والسبب في ذلك الجهل وعدم تقدير الأمور قدرها الحقيقي وتقدير قوة ودهاء الدول التي منحت هذه الامتيازات، والعاقل لا يستهين بعدوه مهما كان صغيراً أو ضعيفاً، وهي من التساهلات التي تعد خطأً نظراً لنتائجها التي ظهرت بعد حين، وقد منحت هذه الحقوق الأجانب أولاً ثم لبعض السكان المحليين فيما بعد، حيث أن السلطان سليمان القانوني قام بإعطاء امتيازات وعقد معاهدات مع الإيطاليين – تجار جنوة وبيزا وغيرها[٣]– ثم الفرنسيين والانكليز،

(١)- نقلاً عن كوثراني، السلطة والمجتمع....، ص ٦٩-٧٠.

(٢)- كوثراني، السلطة والمجتمع.....، ص ٧١.

(٣)-حيث عقد السلطان سليمان معاهدة مع البنادقة في ثلاثين بند ثبت فيه الامتيازات التي كانت لهم أبان الحكم البيزنطي وحصلت فرنسا على امتيازاتهم الأولى بعد ذلك بأربعة عشر سنة ١٥٣٥م والانكليز ١٥٨٠م في عهد

هذه الاتفاقيات ظنها السلطان أن لا قيمة لها ما دامت القوة بيده حيث يلغيها متى شاء ويعدلها متى أراد، والواقع أن الضعف الذي أصاب السلطنة قد جعل من هذه الاتفاقيات قوة لهؤلاء الأجانب أولاً ولرعاياهم من سكان ومواطني الدولة العثمانية ثانياً، وكانت الامتيازات في البداية بسيطة ولكن نجم عنها تعقيدات كثيرة فيما بعد(١).

ولعل أهم ما جاء في معاهدات الامتيازات التي منحتها السلطنة العثمانية للبنادقة في ٩٢٢هـ-١٥١٧م، إقرار التجار التسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك في مصر والشام وسلمت الوثيقة إلى قنصل البندقية في الاسكندرية وذلك في ١٥١٧م، وتضمنت أيضاً أن السلطان يعلن ضرورة معاملة البنادقة معاملة قائمة على الاحترام والعدل، وإلا يضاروا في أنفسهم أو في أموالهم أثناء إقامتهم على أرض الدولة، وليس لهم أن يؤدوا سوى الرسوم المفروضة عليهم، ولا يلزموا أن يبيعوا شيئاً لا يرغبون ببيعه، وقنصل البندقية هو الذي يحق له وحده محاكمة مواطنيه وليس للقاضي المسلم أن يتدخل في هذا الشأن ولا يعارض البنادقة في إصلاح أبنيتهم وإقامة أبنية جديدة(٢).

وكان هدف سياسة السلطنة العثمانية في النهاية توفير شروط قيام سلطة مركزية قوية تتداخل في تكوينها المعطيات التاريخية التي وفرتها دورة المجتمع الإسلامي مع ما جاءت به ووفرته بنية السلطة نفسها، وجد هذا التوجه نحو بناء سلطة مركزية قوية تمتلك العديد من شروط استقلاليتها عن دورة المجتمع العامة تعبيراً عن جملة من السياسات التي تغطي جوانب مركزية من مدار المجتمع والسلطة في آن معاً، ونذكر منها مثال لجوء السلطان محمد الثاني بعد فتح القسطنطينية إلى إحداث تعديل أساسي في وضعية مركز الوزير الأول الذي بقي حتى تلك المرحلة من اختصاص أحد الأعيان المسلمين، وتمثل هذا التعديل في إبعاد أعيان المسلمين عن هذا المركز، وذلك لصالح إحد موظفي القولار، مع ما يعنيه ذلك من أحداث قطيعة في أحدى الحلقات الناظمة للعلاقة بين مؤسسات السلطة المركزية وقوى المجتمع الإسلامي هذا من جهة، وأما من جهة ثانية فإن هذا التعديل يحرر مركز السلطان نفسه من ثقل مركز سياسي يمتلك شرعية الخاصة بما هو امتداد لقوى اجتماعية مشاركة في إرساء قواعد الدولة، واقترنت هذه السياسة بتدشين محمد الفاتح الانقلاب الآخر في بناء السلطة تمثل في إنشاء مدارس القولار التي تتولى تنشئة و تأهيل الذين يقومون بكافة الوظائف في الحكومة ماعدا

=الملكة اليزابيت ومع أن المقصود أصلاً من هذه المعاهدات أنها الامتيازات منحها حاكم ذو سلطان لا أنها حقوق انتزعت من سيد ضعيف، فقد منح الأجانب بموجبها امتيازات أقليمية كان شيئاً مذلاً للترك حتى سقوط الامبراطورية ..فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كامل اليازجي، بيروت، ١٩٥٩م، ص ٣١١. ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت،١٩٨٩، ج١، ص ١٧٥.

(١)- جفري براون، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة علي المرزوقي، دار الأهلية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ٥١٨.

(٢)- الصباغ، الجاليات الأوربية في....، ج١، ص ٩٣.

وظيفة القضاء[١]، خضعت هذه المدارس لنظم دراسة مركزة تراتبية دقيقة تخضع لقواعد قاسية في الترقي، الأمر الذي نتج عنه توفير جهاز بيروقراطي كفء وفعال يتيح لمركز السلطان امتلاك قوة ذاتية مستقلة عن المجتمع، فهذه الفئة المنقطعة عن المجتمع والتي تقع مباشرة تحت سلطة السلطان أمنت له دعائم متعددة الوظائف تسمح بمركزة السلطة بين يديه وتحريرها من وطأة القوى السياسية التي حكمت نشأة الدولة، والتي شملت في آن واحد فئات العلماء وتنظيمات الدراويش والعائلات التركية[٢].

وهذا ما تكشفه سير الامراء والسلاطين الاوائل، في تصديهم لمتطلبات السياسة العامة وفي إدارتهم لشؤون السلطة . وكانت بعض الدول الأوربية بدورها قد عملت بالمقابل، وبخاصة الغربية منها، على عقد أواصر الود والصداقة مع السلطنة العثمانية، وهدفه الرئيسي من ذلك أن تفتح لها الدولة العثمانية أبواب امبراطوريتها الواسعة للتجارة، ولكسب الاقتصادي وأن تكون لها وهي الدولة المسيطرة على الجزء الأكبر من حوض البحر المتوسط حليفاً قوياً ضد أعدائها من الدول الأوربية الأخرى، وهذا ما فعلته فرنسا في عهد الملك فرانسوا الأول عندما وقع ما يسمى بامتيازات عام٩٤١هـ-١٥٣٥م مع السلطان العثماني سليمان القانوني، وتحالف معه ضد اسبانيا وهي تتضمن بعض الامتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الدولة العثمانية، وتبعت الدول الأوربية فرنسا في عقد المعاهدات مع الدول العثمانية[٣]، فقامت به انكلترا في عهد الملكة اليزابيت عام٩٨٧هـ- ١٥٨٠م عندما نالت من السلطان امتيازاتها التجارية التي استفادت منها شركة الليفانت"الشرق" ، وأرادت ضمنياً أن تكسب إلى جانبها في صراعها مع اسبانيا، وما سعت إليه الأراضي المنخفضة "هولاندا "عندما حصلت هي الأخرى على اتفاق تجاري مماثل عام ١٠٢٠هـ- ١٦١٢م، ولعلها كانت تريد هي الأخرى دعم السلطنة ضد اسبانيا[٤].

كما عملت أمريكا على عقد اتفاقية تجارية مع الدولة العثمانية وذلك لتنشيط التجارة في الولايات العثمانية، فتم عقد الاتفاقية في عام١٢٤٥هـ- ١٨٣٠م ونصت تلك المعاهدة على عبارة الأمة الأكثر تفضيلاً وعلى مبدأ المواطنين الخارجين عن نطاق التشريع الوطني، وعلى بند سري يطلب فيه مساعدة

---

(١)-القولار: تشمل طبقة الولار" عبيد السلطان" كافة فئات أجهزة الدولة المدنية والإدارية والعسكرية " الانكشارية، التي اختيرت من جموع أسرى الحروب أو الشراء أو الهدايا أو ضريبة الغلمان " الدفشرمة... حسن الضيعة، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٧م، ص٧٢-٧٣.

(٢)- الضيعة، الدولة العثمانية.....، ص ٧٤.

(٣)- محمد فريد، تاريخ الدولة العليا العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٨، ص ٩٢-٩٥.

(٤)-كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسية في الخبرة...، ص ٢٤٠-٢٤١. وقد جرت منافسات بين الدول الأوربية للحصول على الامتيازات وكسب السلطنة إلى جانبها ولا سيما فرنسا وبريطانيا.. الصباغ، الجاليات الأوربية...، ج١، ص ١٧٤-١٧٥-١٧٦.

من الوزير الأمريكي لتنفيذ اتفاقيات لصناعة السفن في أمريكا، وبالفعل تمت الموافقة من قبل مجلس الشيوخ، واختير العميد البحري دافيد بورتر ليكون ممثلاً لأمريكا لدى الباب العالي[١].وبموجب هذه المعاهدة نال الأمريكيون الإعفاء من التقاضي حسب القوانين العثمانية ليتقاضوا حسب قوانينهم هم، وهو ما يؤدي لإطلاق أيديهم، ونصت أيضاً المعاهدة على معاملة الولايات معاملة الدولة الأكثر رعايا ومعاملة الأمريكيين كرعايا الدولة الصديقة وإعطائهم حرية التجارة في املاك الدولة وألا يحاكموا إلا أمام محاكمهم القنصلية، وأعطت المعاهدة الولايات حق تعيين القناصل ونواب القناصل في الأملاك العثمانية كلما وجدت ضرورة لذلك، وقامت الإرساليات البروتستانتية بنشاط كبير في أعقاب عقد هذه المعاهدة[٢]. وكثيراً ما فسرت بنود المعاهدات تفسيراً يضمن حقوقاً قضائية كاملة لرعايا الدولة الموقعة على المعاهدة[٣].

إذاً هذه الامتيازات هي امتيازات تجارية وسياسية، وتتضمن حماية للأقلية في السلطنة العثمانية وحماية قناصل الدولة، كما نصت على عدم محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم فيما يخص المسائل الدينية، وتكون محاكمتهم أمام الباب العالي، كما صرحت لهم بممارسة الشعائر الدينية، فكان ذلك سبباً في تدخل فرنسا وباقي الدول في السلطنة ولاسيما في فترة ضعف السلطنة العثمانية بعد سنة٩٧٣هـ- ١٥٦٦م، وتدريجياً حتى أواخر العهد العثماني، وسعت فرنسا لمد دوائر نفوذها لتشمل كافة الرعايا الأوربيين في المرحلة الأولى وكل المسيحيين الكاثوليك في المرحلة الثانية وسرعان ما لحقتها بريطانيا للحصول على امتيازات مشابهة سنة٩٨٦هـ- ١٥٧٩م وكذلك هولندا سنة١٠٢٠هـ-١٦١٢م كما تمت الإشارة سابقاً وروسيا في أعقاب الحرب مع السلطنة عبر معاهدة كوتشوك كينارجيه، حيث حصلت على حماية المسيحيين وتعهد السلطنة لها بحماية الأقلية المسيحية وعدم المساس بالكنائس، والسماح لرهبان دولة روسيا وسائر رعاياها بزيارة كافة الأماكن المقدسة ولاسيما القدس الشريف، كما نصت على امتيازات تجارية وتعين قناصل روس ووكلاء قناصل في عموم المواقع المهمة بالنسبة لها[٤].

٢- أثر الامتيازات :

---

(١)-توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤- ١٩٧٥، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥م، ص ٥٥.

(٢)- بوندار يفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥م، ص المرسى خاطر، دراسات في الأطماع الاستعمارية في الوطن العربي، دلتا للطباعة، د.ت، ص ٨٠.

(٣)- بريسون، العلاقات ....، ص ٧٧.

(٤)- سليمان، أثر الحملة.........، ص ١٦٨-١٦٩-١٧٠.

إن ظهور نظام المِلّة قد أدّى إلى التجزئة على الصعيدين الديني – الاجتماعي وكان له خطر على كافة الأصعدة من جراء توافق نشوئه مع ظهور نظام الامتيازات الأجنبية التي دفعت بكل أجزاء الامبراطورية العثمانية إلى الانهيار والتبعية للدول الأوربية القوية(١). فقد كانت سياسة منح الامتيازات للدول الأوربية بلاء عظيم قد حاق بالمسلمين وبلادهم، وذلك عندما توسعوا في قبول الآخر توسعاً بعيداً عن روابط الشرع المطهر، وأخذوا يعطونهم الامتيازات التجارية والسياسية والثقافية، ولم يعد بين المسلمين وغيرهم من فرق- فالتسامح يكون في المعاملات الشخصية لا في التصور الاعتقادي ولا في النظام الاجتماعي – وصار بعض الحكام يقرب غير المسلمين ويجعلهم وزراء وأمناء ومستشارين(٢).

ومن أثر الامتيازات الأجنبية التي منحت للدول الأوربية ولاسيما لفرنسا وانكلترا أن أفسحت المجال للتجارة الأوربية أن تتدفق إلى المنطقة، وتزاحم الصناعات المحلية، فبلغ قيمة القطن الانكليزي المغزول والمورد إلى سوريا ابتداءً من سنة ١٨٣٣م مبلغاً قيمته ٦٠٢٧٤٠٧٠٠ فرنكاً، وتحول التجار المحليون إلى وكلاء ووسطاء صغار – لا سيما أبناء المِلّة المسيحية – للتجار الأوربيين المحميين من قبل السلطنة بموجب الامتيازات التي حصلوا عليها، وهذا الأمر زاد من فقر الرعية وبؤسها٣. وقد حولت الامتيازات إلى اتفاقيات ثنائية، فأصبح بإمكان السفن الفرنسية دخول الموانئ العثمانية تحت حماية العلم الفرنسي، ومنح الزوار حرية زيارة الأماكن المقدسة والإشراف عليها وحرية ممارسة الطقوس الدينية هناك، ثم أصبحت مع مرور الزمن وكأنها حقوق مكتسبة ثم توسعت وشملت بعض السكان المحليين كالإعفاء من الضرائب والاستثناء من المحاكم الشرعية العثمانية والتقاضي في محاكم خاصة سموها المحاكم المختلطة وقد لعبت دوراً كبيراً فيما بعد(٤). وأدّت هذه السياسة بشكل عام إلى نتائج جلها سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى السياسية، ولاسيما أزمة ١٨٦٠-١٨٦١م إثر خلخلة المجتمع التي ذهب ضحيتها الكثير من الأرواح والأملاك، وزرع روح الكراهية التي سيكون لها نتائج بالغة السوء على المنطقة، كما أعطت الامتيازات الأجانب حق عدم الخضوع للمحاكم المحلية وأصبحت المحاكم القنصلية تنظر في خلافات الأجانب، وفي فترة ضعف الدولة العثمانية أصبحت القنصليات الأجنبية على صورة دولة ضمن دولة(٥).

لعله الإجراء الأخطر الذي لجأت إليه السلطنة العثمانية عندما أعطت الدول الأوربية حق حماية الأقليات في الأراضي العثمانية بسبب نتائجه لاحقاً على منطقة بلاد الشام ، ففي مؤتمر برلين

---

(١)- قرم، تعدد الأديان....، ص ٢١٣.

(٢)- محمد موسى الشريف، التقارب والتعايش مع غير المسلمين، دار الأندلس، جدة، ٢٠٠٣م، ص٤٩-٥٦.

(٣)- سليمان، اثر الحملة ....،ص ١٤٨-١٦٥.

(٤)- برون، تاريخ أوربا....، ص ٥١٩.

(٥)- الأسطواني، مشاهد وأحداث.......،ص ٧٤، الزين ، تاريخ طرابلس ....، ص ٣٣١.

١٢٩٥هـ- ١٨٧٨م تقرر منح كل دولة حق حماية الطائفة المرتبطة بها في المذهب، فكانت هذه الامتيازات- امتيازات الحماية - سبباً مباشراً للتدخل الأوربي في مصالح الدولة العثمانية وصارت قيوداً تطوق عنق الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة، فأصبحت فرنسا حامية للملة المسيحية الكاثوليكية وروسيا حامية للملة المسيحية الأرثوذكسية داخل ولايات السلطنة العثمانية، وأصبحت تمارس إلى جانب انكلترا وغيرها كافة النشاطات الاقتصادية التجارية بكل فروعها داخل أسواق السلطنة، وتتنافس فيما بينها على اقتطاع حصة وجزء من أراضي السلطنة في مرحلة الضعف في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي(١). ومنحت روسيا حق بناء كنيسة في استانبول بموجب معاهدة كينار جي، وفي عهد السلطان عبد المجيد تقرر منح الأهالي في لبنان حكومة مستقلة تحت سيادة الدولة العثمانية يكون حاكمها أجنبي، ويكون للباب العالي حماية مؤلفة من ٣٠٠ جندي فقط ترابط على الطريق الواصل بين بيروت ودمشق، وبذلك تشجعت أقليات أخرى وطالب أبناء الطائفة المسيحية في البوسنة بتحريض أجنبي الحصول على امتيازات، فقاومتهم الدولة ولكنهم لم يركنوا إلى الهدوء وازدادوا في العصيان بدعم أوربا لهم، إذاً ساعدت هذه الامتيازات في إشعال الفتن وأربكت السلطنة وشغلتها عهوداً طويلة، واتخذت ذريعة للتدخل الدول بحجة حماية الرعايا المسيحين وبالتالي الاحتلال والعدوان(٢).

كما تضمنت الامتيازات حقوقاً كانت تمنحها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأجنبية النازلين في بلادها، أو السائحين فيها أو المارين بها مروراً، وهي امتيازات لم تمنح للعثمانيين أنفسهم، ومن أشهر تلك الامتيازات، إعفاء أولئك الأجانب من الضرائب المباشرة ومن جزء كبير من الرسوم الجمركية ، ثم أن السلطات العثمانية ما كانت تستطيع دخول بيت رجل أجنبي مهما كان السبب، حتى لو أن جريمة ارتكبت في ذلك البيت، وما كان للسلطنة العثمانية أن تدخل في التحقيق، بل كان يقوم بالتحقيق أو المحاكمة، هو قنصل الرجل الذي يسكن ذلك البيت، وكانت القوانين العثمانية لا تطبق على النازلين- المحمين- في أراضي الامبراطورية، وإنما طبقت عليها قوانين البلاد الأجنبية الحامية لها بواسطة قناصلها لدى الحكومة العثمانية، وكان أولئك القناصل يتمتعون بحق إجراء التحقيق وإصدار الأحكام مما جعل منهم أشباه دولة داخل دولة، حتى أصبحوا قادرين على دس الدسائس وإثارة الفتن هنا وهناك وإضعاف السلطنة العثمانية واستغلال شعوبها (٣).

نذكر مثال آخر على مسألة تدخل القناصل ما حصل في مرحلة لاحقة، تدخل القنصل البروسي تبدأ القصة عندما اعتدى أحد أفراد الطائفة اليهودية على مزارع مسلم يعمل في بستانه، فاشتكى المسلم

(١)- الخالدي، المؤامرة الكبرى....، ص ٤٩.

(٢)- برون، تاريخ أوربا.....، ص٥١٨-٥١٩.

(٣)- فروخ، التبشير والاستعمار...، ص ١٣٢-١٣٣.

إلى الوالي الذي كلف مدير شرطته الذي أمر بضرب اليهودي، فأدّى ذلك إلى وفاته فقدم القنصل البروسي شكواه إلى الوالي الذي اعتبر التحقيق منتهياً، فاستأنف القنصل التحقيق شكواه إلى رئيسه في استانبول ..وهكذا تم عزل الوالي ونفيه إلى مدينة قونية وسجن نائبه ومدير شرطته، ويبدو أن صراعاً كان يدور بين أطراف السلطة المحلية في دمشق، فاستغل خصوم الوالي هذه الحادثة واستطاعوا الطعن فيه أمام السلطات العليا في استانبول ..وقد امتدح الأسطواني الوالي المذكور بقوله" **ولكن سعيد باشا، بسبب ديانته، ما كان يعطي لأحد مطلقاً من قناصل أو بتارك ولا يسأل عنهم بشيء**" وصعود القنصليات هدد السلطة الاقتصادية للأعيان ولا سيما بعد صدور التنظيمات الخيرية لعام ١٨٥٦م الذي ساعد على تثبيت الامتيازات الأجنبية[١].

بنتيجة هذه الامتيازات أصبحت فرنسا صاحبة النفوذ الأقوى والأكبر في الامبراطورية العثمانية، حتى أصبحت هي صاحبة الحق الوحيد في حماية الطوائف الكاثوليكية والموارنة بشكل خاص، وكان سفراء فرنسا وقناصلها في استانبول يتدخلون لدى الباب العالي دفاعاً عن الموارنة، حتى أن فرنسا قامت أكثر من مرة بتعيين قناصل موارنة لها في بيروت، دعماً لهم، واستغلت فرنسا امتيازاتها أبشع استغلال، فراحت تخطط من أجل استرجاع البلاد المقدسة، وركزت جهدها على النشاط التبشيري في لبنان، والتبشير عندهم لا يعني الدعوة إلى النصرانية بقدر ما كان يعني تحقيق مكاسب سياسية واستغلال كل ظرف طارئ لتكون لبنان وسواحل بلاد الشام أرضاً فرنسية، ومن هذا المنطلق كانت فرنسا تبني علاقتها مع الدولة العثمانية، وتمارس الضغوط وتحرك عملائها داخل البلاد الإسلامية لتحقيق أطماعها[٢].

وقد استوعبت معاهدات الامتيازات التوسع التجاري الغربي الأوربي في أسواق الدولة العثمانية بنظام الملل، وأعطته صيغ التدخلات الأجنبية الرسمية وحماية الأقليات والفرق الدينية المختلفة ، وتوسيع حقل حقوقها في الميادين المختلفة، فانعكست في هذه التدخلات صورة التنافس الدولي بين الدول الغربية من جهة، وصور الخلافات المحلية بين الفرق المسيحية المختلفة من جهة أخرى، وقد أخذت هذه الخلافات مجرى الصراع الدولي وأشكال استتباع الأطراف الداخلية للقوى الخارجية، وسيكون لذلك الأمر الواقع تأثير حاسم على التوجهات الاجتماعية- السياسية للمجموعات السكنية الملية، وصياغة مواقعها في الصراعات المحلية والصراعات الدولية على حد سواء، فالاستقلالية الملية التقليدية التي كانت جزء من حيز العلاقات القائمة بين الرعية والهيئة الحاكمة في بنية المجتمعات العثمانية المركبة، أصبحت تحمل معها عبر الانخراط في العلاقات الدولية التي اختلت لمصلحة أوربا،

(١)- الأسطواني، مشاهد وأحداث....، ص ٦٦-٦٧.

(٢)- فروخ، التبشير والاستعمار....، ص١٨١.

قوة تفكيك لهذه البنية، لقد جاءت التجارة الغربية لتزيد من نفوذ التجار الصاعدين من الملل غير الإسلامية ارتكازاً على الموقف السياسي والدبلوماسي الأوربي، وجاء الالتزام القائم على المزاد ليفتح أمام هذا النفوذ المالي التأثير على الدولة نفسها، إذ أصبح التجار وكانوا بمعظمهم من المسيحين واليهود جزءاً من الملتزمين وبالتالي تأثيرهم على اقتصاد الدولة الذي أصبح بدوره مرتهناً للاقتصاد العالمي، ولتقلبات هذا الأخير وحاجاته وعلاقاته بالداخل العثماني[١].

فكما تمت الإشارة سابقاً للذمين حقوق في دولة الإسلام، فلا يجوز أن يعتدى على أرواحهم أو أملاكهم وأموالهم وأماكن عبادتهم أما أن تعطى لهم امتيازات خاصة لا يحلم بها المسلمون أنفسهم، وتسند إليهم الولايات كمتصرفية جبل لبنان، تترك لهم حرية التآمر والتعاون مع الدول الخارجية الأوربية الطامعة فلم يكون ذلك مقبولاً.

---

(١)- كوثراني، السلطة والمجتمع.....، ص ٧٠.

الفصل الثالث

التعايش بين الملل الإسلامية وغير الإسلامية:

أولاً: العلاقات التنظيمية الحرفية بين الملل:

١- تعريف نظام طوائف الحرف .

٢- الآثار العامة للتنظيم الحرفي.

ثانياً: أبرز مظاهر الحياة الاجتماعية للملل الإسلامية وغير الإسلامية.

١- المواسم والأعياد

٢- الزواج والطلاق

٣- الملابس وأدوات الزينة

٤- وسائل التسلية

أ- المنتزهات

ب- المقاهي

ج- الحمامات

٥- واقع المرأة في المجتمع الشامي

أولاً: العلاقات التنظيمية الحرفية بين الملل:

نشأت الطوائف الحرفية بشكل طبيعي ومتدرج، متأثرة بالظروف العامة التي سادت المجتمع، فبدأت بالتجمع في الأسواق والمحلات الخاصة بكل حرفة، ووضعت في البداية تحت إشراف العامل على السوق الذي استعان بعرفاء من الحرفيين لمساعدته في الاشراف على الحرف وحل مشاكل الحرفيين[(١)].

وقد تعرضت الحرف لتأثير الحركات والتنظيمات الاجتماعية التي سادت المجتمع فاقتبست منها نظمها وأساليبها، وتبدلت التأثير معها، فقد انضم الحرفيون إلى حركة الشطار والعيارين وهذه الحركات تعود للقرن الثاني الهجري وقد اتسم أصحابها بالصدق والثقة والنجدة والكرم ومساعدة الفقراء والضعفاء وكانوا يلقبون أنفسهم بالفتيان[(٢)].

١- تعريف نظام طوائف الحرف:

أطلقت كلمة طائفة على التنظيم الحرفي كما استخدمت للدلالة على طائفة دينية أو طائفة قطرية كطائفة المغاربة أو غيرهم أو طائفة عسكرية أو على قطاع الطرق من البدو أو الحرامية أو اللصوص .. أورد محمد سعيد القاسمي، وهو أحد علماء دمشق في أوائل القرن التاسع عشر أربعمئة وخمس وثلاثين حرفة وقد ميز بين الصناعة والحرفة[(٣)]. والطائفة في معناها الحرفي هي الوحدة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع التي ينتظم فيها أصحاب رأس المال والعمال، وهي تشكل مجتمعات قائمة بذاتها[(٤)].

في حين لعبت الطوائف الحرفية دوراً هاماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في بلاد الشام في العهد العثماني. أما تاريخ ظهور الطوائف الحرفية وبنيتها ودورها في التاريخ الإسلامي فقد ذكر ابن بطوطة الرحالة المشهور حين زار إمارات الغز التركمان في الأناضول في النصف الأول من القرن الرابع عشر توزع منظمات الآخية، التي انتظم فيها الصناع والتجار وامتزجت معها تقاليد

(١)- عيسى سليمان أبو سليم، الأصناف والطوائف الحرفية في مدينة دمشق خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، دار الفكر، ط١، عمان، ٢٠٠٠، ص ٧٣.

(٢)- علي النجار، حكايات الشطار والعيارين في التراث الإسلامي، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٤٥، الكويت ١٩٧٨، ص ٦٢-٧٨. مكنون جمعة، إيالة دمشق في ظل الإصلاحات والتنظيمات ١٧٨٩-١٨٦١م، رسالة ماجستير غير منشور، إشراف الأستاذة الدكتورة كاميليا أبو جبل، جامعة دمشق، د.ت.

(٣)- محمد سعيد القاسمي، قاموس الصناعات الشامية، باريس، لاهاي، ١٩٦٠م، ص ٥- ٢٨- ٣٠.

(٤)- عبد السلام عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٣م، ص١٤.

الفتوة[١]. وقد بلغت الطوائف الحرفية درجة كبيرة من التنظيم في الولايات العربية أبان العهد العثماني. ولعبت دوراً رئيساً على أكثر من صعيد. وحين تدفقت البضائع الأوربية في أعقاب الثورة الصناعية إلى الأقطار العربية في القرن التاسع عشر قاست البضائع المحلية من منافستها وأثر ذلك في إضعاف الطوائف الحرفية[٢].

هذه التنظيمات عبارة عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية بارزة، فالعديد من الصناع والحرفيين كانوا ينضوون في تنظيمات حرفية خاصة بهم [٣].

ولقد ترأس الطائفة الحرفية شخص عرف عادةً بالشيخ وكان يقوم باختيار اعضاء طائفته وينصبه القاضي ويقر اختياره، ويصدر حجة بالواقعة ويسجل ذلك في سجلات المحكمة الشرعية. وهناك المعلمون[٤] والأساتذة أو الأسطاوات والباباوات في الطائفة. واشترط في شيخ الحرفة أن يكون رجلاً ديناً مستقيماً قادراً على أداء مهام المشيخة صالحاً لها، وأن يكون أعضاء الطائفة راضين عنه، وعندما تشغر مشيخة حرفة تعين المحكمة شيخاً أو تصدر براءة سلطانية بتعيين الشيخ الجديد ويقوم القاضي عند ذلك بالتأكد من صحة البراءة السلطانية التي حاز عليها صاحبها ويقوم بتنصيبه شيخاً على الطائفة [٥]. ومن مهام شيخ الطائفة لم شمل الطائفة وإنزال العقاب بالمخالفين من أعضائها، ويتدارس مع الدولة الضرائب على طائفته ويوزع الأموال بحسب دخل كل واحد من أعضائها [٦] .

ويلاحظ وجود أساتذة وأسطاوات غير مسلمين مثلاً في سنة ١٢٥٠هـ كان المعلم إلياس الذمي المسيحي خواماً ثم المعلم نسيم أبراهام ماير كان معلماً في الفتالة سنة ١٢٠١هـ، ثم المعلم موسى بن المعلم جرجس السيوري النصراني ثم الأستاذ حجازي الحلاق وعمر الحموي الخياط [٧].

---

(١)- ابن بطوطة، تحفة االنظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار ،جزءان .تحقيق علي منتصر الكتاني ، بيروت ،١٩٧٥ ،ج١ ،ص٣١٤-٣١٥.

(٢)- عبد الكريم رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث ،مكتبة نوبل ،دمشق ،٢٠٠٢ ،ص ١٣٥.

(٣)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ص٢٨٢.

(٤)- كلمة فارسية وأطلقت في الغالب على الأطباء وتختصر أحياناً إلى اسطا..،

Rafek.A.K, the province of Damascus 1723-1783, Beirut, 1974. P 125.

(٥)- عبد الكريم رافق، مظاهر التنظيم الحرفي في دمشق في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، العدد الرابع، دمشق، نيسان ١٩٨١م، ص ٣٥.

(٦)- منير كيال ، فنون وصناعات دمشقية، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٢م، ص ٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨.

(٧)- كيال، فنون وصناعات.....، ص ٢٠٩.

٢- الآثار العامة للتنظيم الحرفي:

لعبت طوائف الحرف دوراً أخلاقياً فقد حافظت هذه الطوائف على بعض ميزات الاخلاقية التي كانت سائدة في المجتمع، وذلك عن طريق تنظيماتها وأخلاقياتها المهنية، فقد حلت أخلاقياتها محل المحتسب الذي قل شأنه في بلاد الشام في العهد العثماني وغاب في كثير من الأحيان عن الأسواق، وكان يقوم بدوره القضاة أو الولاة أو المتسلمون أو الصوباشي أو بعض الضباط، وحتى الصدور العظام إذا ما صادف وجودهم في دمشق لسبب ما. وقد قام الحكم المصري بإعادة المحتسب إلى الأسواق في دمشق، واختير لهذا المنصب من كان يتصف بالأخلاق والدين، مثال ذلك تعين مصطفى آغا بن شبيب حيث نبّه على الأسعار جميعها "ولما أحد عاد باع بسعر زايد مصرية الفرد لأنّهم – التجار– حبسوا الأرزاق يومين ثلاثة ظناً منهم أنه مثل الذين حكموا قبله ولما نظروا أنه ما فيه فائدة تواجدت الأرزاق، وصار المحتسب يدور كل يوم في البلد يمشي قدامه نحو عشرة أجواق ناس حاملين العصي وناس حاملين جواب" السوط" وناس حاملين الميزان والأواق كل يوم على هذ الترتيب(١).

كما قامت هذه الطوائف بدور ووظيفة الجمعية الخيرية، حيث تقوم برعاية المحتاجين من أبنائها وخاصة الأرامل واليتامى. وكان هذا النشاط الأخلاقي والديني والخيري لكل طائفة من الطوائف تحت إشراف أكبر شخص في الرابطة وهو شيخ الطائفة الذي كان يعد أعلى أعضاء الطائفة مكانة، على حين كانت القوة الاقتصادية في يد الكتخدا الذي يختاره الأسطوات من بين صفوفهم(٢).

وتميز الارتباط بين طوائف الحرف وطرق الصوفية بالقوة، وقد زود رجال الطرق الصوفية بأرباب الحرف وسائر الناس بثقافة روحية أخلاقية، وأن تشوهت أحياناً ببعض الخرافات، وقد أطلقوا عليها في ذلك الوقت اسم الكرامات إلا أنها كان لها أثرها الطيب في تربية الناس وتهذيبهم والترفيه عنهم، إذ غطت على بعض الحياة الخشنة التي كانوا يعيشونها(٣). وطبعت الحرفة حياة الحرفيين بطابعها الخاص وغدت بديلاً عن الكنية الأصلية نظراً لتوارث الحرفة، فنرى عديداً من الأسر الدمشقية قد اكتسبت اسم الحرفة التي احترفتها مثال ذلك: أسرة الخشاب الذين كانوا يعملون بالنجارة، والمسالخة الذين كانوا يعملون بذبح وبيع اللحوم والحداد والقنواتي والشاوي والصباغ والنشار ... وغيرهم(٤).

يلاحظ أن الحرفيين من رجال الدين عوملوا معاملة مميزة، مثال ذلك إعفاء الشيخ عبد الرحمن بن محمد من طائفة النشارين بدمشق من الكلف والمغارم المترتبة على هذه الحرفة لكونه إماماً وخطيباً

(١)- مجهول، مذكرات تاريخية حول حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق غسان سبانو، دمشق، ط٢، د.ت، ص٧٧-٧٨.
(٢)- سوجر، أوربا العثمانية....، ص ٩٨.
(٣)- الحلاق، حوادث دمشق ...، ص ١٢.
(٤)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ج٢، ص٢٩٨.

ويتعاطى مهنة النشارة من أجل معيشته، وأنه قبل تاريخه منع التعرض له بموجب حجة شرعية أبرزها من يده، كما لقي الفقراء والمفلسون من الحرفيين الاهتمام والرعاية فالذي بذمته ديون ولا يستطيع الوفاء بها قسط عليه الدين بنسبة دخله أو ثروته(١).

وقد تعامل أصحاب المهن من الأديان المختلفة دون أن تؤثر عقائدهم على التعاون المثمر المتسامح وكان ذلك في حرف متعددة مثل الحدادة (٢) والصياغة فلم يكن المذهب الديني حاجزاً في التعامل في مجتمع دمشق، وهذا ما أكده على سبيل المثال صكوك استئجار اليهود أو المسيحيين لأوقاف إسلامية "**استئجار واستحكار إبراهام ولد شمويل شلهوب اليهودي من يوسف علي الوكيل عن عمر عبد الرحمن الناظر على وقف الشيخ عيسى القاري جميع بياض أرض الدار في محلة الحزاب الجارية في الوقف المشتملة على ساحة سماوية وأربعة بيوت ومطبخ ومرتفق لمدة ثلاثين سنة بأجرة غرشين بالسنة عام ١١٣٩هـ -١٧٢٦م**"(٣).

"**استئجار المعلم توما ولد شحادة النصراني الصباغ الحريري محمد سعيد أفندي بن الشيخ إبراهيم الأيوبي الناظر الشرعي على وقف القاضي جمال الدين الأيوبي الأنصاري ، وما هو جار في الوقف وذلك جميع المصبغة المعدة لصبغ الحرير وغيره الموجودة في محلة طالع القبة لمدة ستة سنوات بأجرة قدرها ٤٨غرشاً سنوياً، وتصادق الجميع على ذلك عام ١١٣٩هـ-١٧٢٦م**"(٤).

حتى أن الوزير سليمان باشا العظم اتخذ خياطاً نصرانياً، مما يؤكد أن السوق كان يضم خياطين من أديان مختلفة ويتعامل مع شيخ الطائفة بغض النظر عن دينه(٥).

عليه تشير الوثائق إلى أن الحرف استطاعت أن تقيم تعايشاً طائفياً مبنياً على أخلاقيات موحدة في العمل، حيث تفيد هذه الأخلاقيات مهنة الحرفي كي يعمل باستقامة، ويتم استبعاد من يخالف ذلك بغض النظر عن دينه، وهذه الأخلاقيات شملت مجتمع دمشق على مختلف أديان التي كان يجمع أتباعها على الالتزام بها. ففي حال وجود بيت فيه فساد أخلاقي كان يجتمع كبار الزقاق أو المحلة ويشتكون على ساكن هذا البيت لإخراج المفسدين من بيتهم بسبب الأذى الذي قد سببه لهم مثال ذلك ما ورد في الوثيقة التالية: "**حضر جماعة من المسلمين من سكان زقاق زيتون وزقاق الغرايين وعددهم أربعة أشخاص وجماعة من اليهود وعددهم ثلاثة وادعوا على اسحق اليهودي من نفس**

---

(١)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق....، ج٢، ص ٢٩٩.

(٢) - سجل محاكم شرعية دمشق ٥٩ الوثيقة رقم١٧٤.

(٣)- سجل محاكم شرعية دمشق ٦٠ الوثيقة رقم١٥٢.

(٤)- سجل محاكم شرعية دمشق ٦١الوثيقة رقم١٨٨.

(٥)- عبيد، تاريخ دمشق.....، ص١١٥.

الزقاق وقالوا أنه شرير يشرب الخمر، ويقذفهم ويشكيهم لحكام دمشق، وأنهم متضررون من سكناه بينهم، والتمسوا إخراجه من الزقاق فأسره الحاكم بالخروج عام ١١١٤هـ/١٧٢٩م"[(١)].

وعرفت الطوائف الحرفية درجة متميزة من الأخلاقية المهنية التي ظهرت على مختلف المستويات، فشيخ الطائفة اشترط فيه إلى جانب معرفته بأمور الحرفة أن يكون متحلياً بالعفة والاستقامة والتدين، واشترطت نفس الصفات في النقيب واليكيت باشي، وإذا ما أخل الشيخ ومساعده بالثقة التي وضعت فيهما، حُقَّ لأفراد الطائفة طلب عزلهما ويوافقهم القاضي على ذلك في حال إثبات صحة دعواهم. كما استطاعت الطائفة الحرفية أن تصهر الحرفيين على اختلاف مذاهبهم في بوتقتها، وبهذا الاعتبار فقد تجاوزت حدود التمييز المذهبي أو الديني، فشارك المسلمون والمسيحيون بانتخاب شيخ الطائفة على أساس المقدرة والاستقامة والتدين، وعلى المستوى الاجتماعي نرى أن معظم الحرفيين كانوا يتزوجون من بنات رجال الحرفة الواحدة أو الحرف الأخرى مع أخد الانتماء الديني بعين الاعتبار[(٢)]. والتسامح الديني كان واضحاً أيضاً من خلال الاحتفالات المعينة بترفيع ابن حرفة من مستوى مهني معين إلى درجة أعلى منها إذ عندما يترقى مسلم تقرأ الفاتحة، أما المسيحيين فتتلى صلاة الرب، وبالنسبة لليهود تقرأ الوصايا العشر[(٣)].

أما **الجانب السلبي** لطوائف الحرف فكان في حصر حرفة معينة بفئة معينة، أدّى ذلك في نهاية المطاف دون تطور هذه الحرفة أو ازدهارها، وفي كثير من الأحيان إلى انقراض هذه الحرفة مع موت أصحابها على اعتبار أن هذه المهن كانت تورث من الآباء إلى الأبناء، فقد لعبت القيود التي فرضت على هذه الطوائف فعلها داخل الطوائف، إذ خنقت ملكات الأبداع وأماتت الحافز لدى العمال وكان نظام الحسبة وهو مجموعة قوانين تتطابق من جانب من الشريعة الإسلامية، يحدد الأسعار والأوزان ونوعية المنتجات، ويعاقب المخالفين، وكانت كل ورشة تتسلم مادة خام كافية، وعمال مهرة تضمن الحياة لصاحب الورشة وعائلته وعماله، ويستند قانون الحسبة على نظام الحسبة الإسلامي، وتعني أن من واجبات الحاكم أن يطمئن على معاملة الرعايا بالقسط وتحقيق العدل لكل من المنتج والمستهلك، ولسوء الحظ كانت الرقابة على نوعية الإنتاج من الشدة والصرامة بحيث حالت دون تقديم أساليب وأفكار جديدة أفضل في الإنتاج، وساهم في هذا التجميد اعتقاد المسلم أن حياة الدنيا عرض زائل وأن الآخرة خير وأبقى، ومن ثم فإن حياة الترف والثراء ليست ضرورية، بل إنها حياة خاطئة ، وكان من شأن كل هذه الضوابط أن تنظم وتحدد أيضاً الأرباح في صرامة شديدة دون نظر إلى حقيقة الحاجات وتغير أوضاع وظروف السوق، وفي هذا الشأن تحددت الأرباح بنسبة ١٠% في كل أنواع

(١)- سجل محاكم شرعية دمشق ١٠٣وثيقة رقم ٢٥٦.

(٢)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق...، ج٢، ص ٣٠٠.

(٣)- عبيد، تاريخ دمشق ......، ص١١٦.

المنتجات[١]. ومع قيام الثورة الصناعية في أوروبا نتيجة اختراع ريتشارد كرايت أولى آلات غزل القطن في عام ١٧٦٧م، وإدخال الآلة مكان اليد البشرية في الصناعة، واستخدام الطاقة البخارية في إدارة الآلات الجديدة، كل ذلك أدى إلى زيادة إنتاج النسيج في الدول الأوربية وفاض عن حاجتها المحلية مما دفع بهذه الدول للبحث عن أسواق لتصريف فائض إنتاجها، فرأت في الأسواق العثمانية القريبة منفذ لها واستغلت الامتيازات الممنوحة من قبل السلطنة العثمانية فأغرقت موانئ المتوسط" بلاد الشام" بمنتجاتها، ونقلت إلى الداخل لتنافس المنسوجات المحلية، لرخص ثمنها وثبات ألوانها فعجزت المنسوجات المحلية عن الصمود في وجه المنافسة الأوربية وزاد الأمر سوءاً اتباع الأوربيين الأساليب الجديدة في تعاملهم التجاري مع السلطنة العثمانية، ومنها بلاد الشام ففرنسا اصطفت لنفسها المواد الأولية، كالأصباغ وخيوط الغزل والألياف والزيت والجلود مقابل بضائع مصنوعة لديها، وانكلترا قامت ببيع أقمشتها من القطن الرقيق ببلاد الشام مقابل المعادن الثمينة، وأصبح الإنتاج الصناعي في بلاد الشام باستثناء الحرير لا يلائم الصناعة الأوربية، حتى الحرير المنتج كان قليل بالمقارنة مع كمية الحرير الأوربي المنتج، وما تبقى من السلع الشامية قد أهمل وأصبح الميزان التجاري العثماني في عجز دائم لصالح الدول الأوربية المستفيدة من الامتيازات، وجاءت الضربة القاصمة للصناعات الشامية في عهد إبراهيم باشا المصري عندما فتح أبواب دمشق على مصراعيها أمام الأجانب التجار والقناصل الأوربية، وشجع التجارة الأوربية في المنطقة، فلم تستطع الحرفة المحلية أن تضاهي الصنعة الأوربية وتنافسها، فتراجعت وأفلس الكثير من الصناع والتجار إذا ما استثنينا بعض التجار من أبناء الملة المسيحية، وزاد عدد العاطلين عن العمل وعجز معظم الحرفين عن دفع الضرائب المترتبة عليهم[٢]. وكان لظهور بعض الطوائف الجديدة خارج نطاق الشرعية أقل النتائج ضرراً لأنها على الأقل تتعلق بالحاجة الاقتصادية الحقيقة، لكن عدم شرعيتها في الوقت نفسه كان يعني سيادة الرشوة والفساد العام[٣].

وفي غالب الأحيان هناك عاملين اثنين كان لهما على الدوام أثر لا يستهان به على وضع العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، هما مزاج السلاطين مثال ذلك السلطان بايزيد الذي لم يكن محبوباً بين الأواسط الإسلامية، وكان معروف أنه سبب انتصاره في معركة أنقرة بقاء الوحدات المسيحية في جيشة بعد أن انسحبت الوحدات المسلمة من جيشه خلال المعركة، حيث أتهمت بايزيد بالتخلي عن تقاليد الغزو، وأنه أصبح مسلماً فاسقاً لأنه أصبح خاضعاً للتأثير المسيحي المتمثل بأمه وزوجته وأصدقائه الأوربيين، والحق أن بايزيد لم يكن راغباً في تغير عقيدته بل كان يريد أن يصبح حاكماً عالمياً مما جعله أكثر تسامحاً تجاه الأديان الأخرى أكثر مما يسمح به الإسلام في أصوله،

(١)- سوجر، أوربا العثمانية.....، ص١٠٠-١٠١.
(٢)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق....، ج٢، ص ٣٠٤.
(٣)- سوجر، أوربا العثمانية....، ص١٠٠.

وفي الوقت نفسه يبدو أن بايزيد كان متحمساً للإقلال من الخصومات الدينية[١]. أما العامل الثاني فكان تردي الوضع الاقتصادي- الاجتماعي لسواد المسلمين في مواجهة ارتفاع الوضع المادي لبعض أبناء الأقليات ممن يشغلون في أكثر الأحيان- نظير اليهود في الغرب – وظائف تجارية وإدارية أو مهنية مهمة.

فلعبت الاعتبارات الاقتصادية والمالية دوراً هاماً لجهة أوضاع المسيحين واليهود، فموقف الحكومات الإسلامية التالية تجاه أهل الذمة كان أشد تأثراً بهذه الاعتبارات الاقتصادية والمالية من الاعتبارات السياسية التي لم تكن غائبة تماماً في هذا المجال والتي ستزداد تأثيراً بعد فترة في العصور الحقة بفعل التدخلات الأجنبية العسكرية، وسيكون لهذه التدخلات آثارها الهامة في مجال العلاقات بين الطوائف المختلفة في الديار الإسلامية، وسيتحمل مسيحيي الشرق بشكل خاص الجزء الأكبر من انعكاساتها المحلية[٢]. فظاهرة الوضع الاقتصادي – الاجتماعي السيئ له أثر بالغ، فهيمنة أبناء الأقليات في المجال الاقتصادي أدّى إلى قلاقل دينية خطيرة بين الموارنة والدروز في جبل لبنان سنة ١٨٤٠-١٨٦٠م ، بين النصارى و المسلمين في دمشق ١٨٦٠م [٣].

وخلاصة القول أن ما أثّر في العلاقات بين طوائف المجتمع وملله في بلاد الشام بشكل سلبي وأدّى في نهاية المطاف إلى الحروب الأهلية هو تدخلات الدول الأجنبية ودعوتها الباطلة حماية الأقليات من المسيحين الأمر الذي أثار حفيظة ذلك المجتمع المحافظ، مع ذلك حافظ أبناء المجتمع على وحدتهم والعلاقات الطيبة والود وكما يقال غمامة صيف.

ثانياً: أبرز مظاهر الحياة الاجتماعية للملل الإسلامية وغير الإسلامية:

حاولت السلطنة العثمانية منذ البداية أن تضع حداً فاصلاً بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة، فجعلت للفئة الحاكمة امتيازات خاصة أعطت أفرادها صفة البروز كطبقة ممتازة في المجتمع الذي يقيمون فيه، وتركت للطبقات المحكومة حرية إنشاء المنظمات والعيش في إطارها، مما يؤمن للدولة حكمهم فوضعت لهم حدود لا يتجاوزونها وكان رؤساء هذه التنظيمات وسائط بين أفراد الفئة الحاكمة والمحكومة تؤمن للدولة من خلالها جمع الضرائب، كذلك لعب العلماء دور الوساطة يعتصم بهم الرعية من ظلم الفئة الحاكمة، وتلجأ إليهم الحكومة لتهدئة النفوس، لكن هذه العزلة بين الفئتين اختلت مع فساد الانكشارية وبيع الوظائف الذي أدّى إلى وصول أهل البلاد إلى السلطة والوظائف ولم يعد

(١)- سوجر، أوربا العثمانية....، ص ٣٩.

(٢)- الزين، الأوضاع القانونية...، ص١٢.

(٣)- قرم، تعدد الأديان....، ص ٢٣٠-٢٣١.

الأمر مقتصراً على الترك، لكن أولئك ما أن يصلوا إلى السلطة حتى يتبنوا عقلية السلطة الحاكمة وأساليبها والتشبث بالامتيازات وابتزاز الرعية[١].

فكان الموظفون يتميزون بلقب أفندي أو بك ولنسائهم لقب خانم، ويلاحظ أن العلاقة بين أفراد الفئتين الحاكمة أهل القلم وأهل السيف بأنها لم تكن وثيقة، حتى بين أفراد الفئة الواحدة وأثر في ذلك المصالح الشخصية المتضاربة، ولم يكن بعيداً أيضاً عن تأثير السلطة المركزية نفسها في استانبول حرصا منها على بقاء الجميع في قبضتها، وخاصة أن تعيينهم جميعاً يأتي عن طريقها فمثلا كان التنافس شديداً بين الأشراف على منصب الإشراف على الأوقاف، واستعملوا في سبيل ذلك الرشوة، فأصبح أمر عادي أن يطرد المشرفون على الأوقاف لصالح مرشحين أكثر نفوذاً[٢]، وكثيراً ما مارس الولاة ظلماً على الرعية مثلاً قيام والي دمشق سليمان باشا بزيادة الضرائب على أهالي دمشق وإرهابهم بقتل بعض زعمائهم، والإضرار بمصالح الدمشقيين، وقد عبر الأهالي عن كرههم للحكم المطلق أكثر من مرة[٣]. هكذا كانت علاقة أفراد الفئة الحاكمة مع بعضهم وتجاه رعاياهم.

وتجمع النظريات في مسألة الصراع بين الجماعات أن هذه الصراعات تنشأ من عدة أسباب أهمها: وجود اختلاف أو تباين بين الجماعات النوعية التي يتكون منها المجتمع، لأن وجود جماعات تنتمي لعناصر مختلفة أو أديان مختلفة وثقافات فرعية مختلفة يعتبر أرض خصبة لنشأة ونمو التعصب، كما أن الجهل وعدم وجود فرص للاتصال بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد يساعد على ازدياد حدة التعصب بين الجماعات، فقد أثبتت الدراسات أنه كلما ازدادت معرفة الفرد بالحقائق والمعلومات عن الجماعات التي يتعصب ضدها قل تعصبه، وأن التعصب يزداد كلما ازداد حجم الأقلية موضوع الاتجاه التعصبي لأن ذلك يسبب قلق وخوف الجماعات الأخرى[٤].

وبذلك نرى أن هذه الأسباب قد ظهرت جميعها في بلاد الشام، مما أدى لزيادة حدة التنافس فيما بينها حتى وصلت للفتن المسلحة التي ضاعت بسببها آلاف الأرواح، وأدت لتدخل الدول الأوربية الطامعة في بلاد الشام، فعلى صعيد الطوائف المسيحية تعدد طوائفهم كما تم ذكر ذلك سابقاً، وحاولت كنيسة كل طائفة أن تجتذب أتباع الطائفة الأخرى إليها، وكذلك تبادلوا التهم بين الطوائف الإسلامية فقد نظرت كل طائفة للأخرى على أنها ليست مسلمة، وأحياناً عديدة يكون الصراع بين طائفة إسلامية وأخرى مسيحية، ويصف ميخائيل مشاقة وهو شاهد عيان على ذلك" **أن المرء يحسب أن كل رجل غير متدين بدينه جاز له قتله والاعتداء عليه، لا إثم في ذلك ولا تثريب في ابتزاز ماله وعرضه،**

(١)- الحلاق، حوادث دمشق...، ص ٢٥-٢٦.
(٢)- الأسطواني ، مشاهد وأحداث.....، ص ٧٠.
(٣)- زهدي، دمشق دراسات...، ص٦٥-٦٧.
(٤)- معتز عبد الله، الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أيار ١٩٨٩م، ص١٠٩.

وانتشرت هذه الروح حتى عمت السواد الأكبر من القوم ولم يستطع العلماء وأهل التقوى من رد الرعاع عن ذلك، والمعاملة بالحسنى لسيادة الجهل والهمجية"[١] . لكن هذا الأمر غالباً كان مؤقتاً ويعود التألف والتعايش بين أفراد المجتمع الواحد. فيمكن القول أن عناصر المجتمع الدمشقي شكلوا نسيجاً مترابطاً على اختلاف انتمائهم، وبالوقت نفسه يلاحظ توضع سكان دمشق في الأحياء على أساس طائفي أو قومي[٢].

فتميز المجتمع الشامي- وخير مثال على ذلك مجتمع دمشق- باندماج جميع العناصر الدينية للتركيبة السكانية لها، وتميز أيضاً بالتسامح الديني، ونلاحظ ذلك من خلال التعامل الاجتماعي الذي رسمته الوثائق الشرعية، فمثلاً تعايش المسلمين واليهود في الأزقة نفسها، و إن وجود محلة اليهود لا تدل على وجود اليهود فقط فيها، بل سميت باسمهم لأنه أكبر تجمع لهم كان فيها، ولكنها ضمت أيضاً المسلمين والمسيحيين ويتشارك الجميع في ما يمس محلتهم وزقاقهم. وبالمقابل كان المسيحيون يعيشون في أحياء تضم أبناء ملتهم، ليس لأنهم يريدون العيش في أحياء خاصة بهم، ولكن ليكونوا بجانب أقربائهم وبجانب أماكن عبادتهم التي كانت غالباً ما تقام فيما بينهم، وهذا لا يعني أن هذه المحلات كانت مخصصة لهم فقط، بل كان يتعايش معهم المسلمون أيضاً، وكانت عمليات بيع وشراء العقارات تتم بينهم ويتم تسجيل ذلك في المحكمة التي تنظر في جميع القضايا دون النظر إلى دين أصحاب الدعوى[٣]. وأدى انتشار الارثوذكس كأقليات تتعايش بين الأكثرية الإسلامية في بلاد الشام لجعل تنظيمها الكنسي أضعف، وبالتالي أكثر تجاوباً وتعاطفاً مع محيطها الديني الاجتماعي بعكس الكاثوليك والموارنة[٤]. والارثوذكس من أكثر الطوائف المسيحية في بلاد الشام دفاعاً عن العروبة والقومية العربية وخاصة صراعهم من أجل تعريب كنيستهم، والشعور العربي هو الذي يجعلهم يأخذون الخط العربي دائماً ولم يقفوا مع الصليبين بل حاربوهم[٥]. وحارب المسيحيون من يتعاطى الخمر إلى جانب المسلمين وكذلك اليهود، مثال ذلك الوثيقتين التاليتين:

الوثيقة الأولى " **فقد ادعى جماعة من المسلمين الساكنين في محلة اليهود وعددهم خمسة، وجماعة من اليهود في نفس المحلة وعددهم عشرة على يهوديين يبيعان الخمر للناس، وإن في**

---

(١)- مشاقة، مشهد العيان.....، ص ٢٦.

(٢)- مثلا الأكراد المهاجرين ساهموا في أعمار سفح قاسيون وأنشأوا حي ركن الدين الذي استقروا فيه....كذلك أهل الذمة من نصارى ويهود، زهدي، دمشق دراسات..، ص ٧٠، العلبي، دمشق بين عصر........،ص ٨١.

(٣)- عبيد، تاريخ دمشق ....، ص١١٦.

(٤)- جلال يحيى، محمد مهنا، مشكلات الأقليات في الوطن العربي، دارا لمعارف، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٢١.

(٥)- عيسى، التنصير الأمريكي....، ص٥٥.

ذلك ضرر على أهالي المحلة وطلبوا بخروجهم من المحلة، فحكم القاضي لهم بذلك عام ١١٤٨هـ/١٧٣٥م".[١]

الوثيقة الثانية "**حضر جماعة من النصارى من سكان الدخلة الجوانية في محلة النصارى وعددهم عشرة أشخاص وادعوا على موسى وزوجته النصرانيان بأنهما ساكنان معهم بالدخلة، وأنهما سالكان المسالك غير الحميدة والطرق غير السديدة، شريران وبهما الأذى لسكان المحلة ويتعاطوا بيع الخمر وأنهم متضررون من سكناهما معهم ويطالبون بخروجهم من المحلة فحكم لهم القاضي بذلك عام١١٦٩هـ/١٧٥٥م".**[٢]

كما برز التعايش الديني أيضاً بين اليهود والمسيحيين من خلال السكن في ذات المحلة وتقاسم الدار الواحدة أحياناً بين اليهودي والمسيحي مثال ذلك الوثيقة التالية: "**تقاسم جرجس النصراني الشاغوري وسليمان ولد ياقوب اليهودي وست البيت بنت موسى الشرباتي اليهودية جميع الدار في محلة اليهود القرائيين بزقاق زيتون، وتم تحديد مقامهم لكل منهم عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م**"[٣].

وفي بعض الوثائق أصدر القاضي الشرعي حكماً يميز بوصاية يهودي على أبناء مسلم وهذا خير إثبات على صحة التعايش الديني في دمشق على سبيل المثال الوثيقة التالية "**المعلم إبراهام ولد خضر اليهودي الصراف تسلم وصار إليه المصير الشرعي لورثة السيد إبراهيم الكيال وهم القاصرين: زيدان وقاسم وتقى الدين وعفيفة ورقية، بالنظر إلى ما يستحقون من الإرث وطلب الديون لهم عام ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.**[٤]

وكان المسيحيون يضعون أوقافهم لصالح أنفسهم مدة حياتهم ثم لأقربائهم ثم لصالح كنيسة أو دير ثم الفقراء المسيحيين، الذين كانت تطلع عليهم تسمية صعاليك النصارى، وكانوا يتضامنون في دفع ما يترتب عليهم من المغارم، ويوجد عليهم وكيل عن جميع المذاهب لمتابعة أمورهم المتعلقة مع السلطة الحاكمة[٥]. مهمته متابعة مصالحهم، ويكون صلة الوصل بين السلطة الحاكمة وطائفة المسيحيين بدمشق. مثال ذلك الوثيقة التالية: "**عند القاضي إبراهيم أفندي وبحضور لوندلس ولد قسطنطين وكيل بطريرك النصارى بدمشق في تعاطي مصالحهم وما يطلب منهم ومن طائفة النصارى بدمشق لطرف الحكام ودفع ما يجب دفعه عنهم، وأن يكون قائماً بمصالح طائفة النصارى مع تعاطي أمور بطريركهم المذكور المتعلقة بطائفة النصارى كما تقدم لما قيل من الموكل توكيلاً**

(١)- سجل محاكم شرعية دمشق ٧٤الوثيقة رقم ٣٤٢.

(٢)- سجل محاكم شرعية دمشق، ١٤١الوثيقة رقم ١٩٠.

(٣)- سجل محاكم شرعية دمشق ١٠٣ وثيقة رقم١٤٠.

(٤)- سجل محاكم شرعية دمشق ٥٨ وثيقة رقم١٠٠.

(٥)- عبيد، تاريخ دمشق...، ص١٢٢-١٢٤.

مقبولاً منه بموجب حجة صادرة من القاضي بدمشق عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م حضر جماعة من النصارى بدمشق وعددهم سبع وأربعون نصرانياً ،(تم ذكر أسماؤهم في الوثيقة) وتوافقوا جميعاً وتراضوا طائفين مختارين أن ما يأتي عليهم من التكاليف الشاقة يوزعونها بينهم ويقسمونها على حسب حال كل منهم بمعرفة الوكيل المذكور ورضي كل منهم بدفع ما يخص حصته مع ذلك توافقاً ورضي مقبولين، وذلك بعد صدور المرافعة بين الجماعة المذكورين والخصام والجدال بخصوص الديون المستدانة لمصارف متعلقة بطائفة النصارى وبطريركهم المذكور، وأبرزوا أمراً شريفياً سلطانياً مبنياً على عرض حال طائفة النصارى بخصوص ما استدانه وكيلهم لأجل تكاليفهم ومفصحاً بأن ينتظر في ذلك ولا يصدر من أحد تعللاً ولا تردد مغاير للأمر الشريف مؤرخاً في عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م ، ودخل بينهم المصلحون وأصلحوا بينهم كل حكم وتراضوا عليه، فاصطلحوا وتراضوا جميعاً كما ذكر أعلاه وقبل كل منهم ذلك من الأخر عام ١١٣٨هـ/١٧٢٥م"[١].

وفيما يخص مسألة التحول للإسلام فقد وردت أسماء كثيرة ممن اعتنق الإسلام عن طواعية ومحبة في الإسلام، وكان يتم تغيير من يعتنق الإسلام في حال كان الاسم القديم يدل على الدين المسيحي، ويتم هذا أمام القاضي والشهود في المحكمة، وهناك حالات يسلم فيها أحد الزوجين ويرفض الأخرى ذلك[٢]. وذلك أمام القاضي في المحكمة وبحضور الشهود، وعند اعتناق الإسلام يتم تغير الاسم أن كان الاسم يدل على الدين اليهودي مثل خديجة بنت يوسف، عائشة بنت اسحاق وقد افترقت عن زوجها شحادة ولد ابرام لعدم إسلامه، يوسف بن ابراهيم الذي طلق زوجته فخر بنت سالم لرفضها اعتناق الإسلام[٣].

ومما ساهم في تماسك المجتمع الدمشقي وصول بعض الأسر إلى السلطة كآل العظم في القرن الثامن عشر، الذي كان حكمهم وسيلة لإرساء حكم محلي، أصبحت دمشق في عهدهم متطورة اقتصاديا وساهم في بروز طبقة سياسية واقتصادية واجتماعية تشكلت من الأغوات ورجال الدين والتجار مما أحدث توازناً وتكاملاً بين قطاعات الاقتصاد كافة[٤]. ولكن بالوقت نفسه تعرض هؤلاء للظلم كما تعرضت بقية العناصر المحكومة، فعانى المسيحيون في ظل السلطنة العثمانية فلم يكن باستطاعتهم أن يركبوا الخيل، ولم تكن شهادتهم مقبولة أمام المحاكم وألزموا بلباس خاص[٥].

---

(١)- سجل محاكم شرعية دمشق ٥٢الوثيقة رقم ٣٨٨.

(٢)- عبيد، تاريخ دمشق....، ص١٢٥.

(٣)- عبيد، تاريخ دمشق....، ص ١٣٠، سجل محاكم شرعية دمشق ٥٩، وثيقة ٨٠٤.

(٤)- الأسطواني، مشاهد وأحداث.........، ص ٣٥.

(٥)- الأسطواني، مشاهد وأحداث.......، ص ١٠١.

أما اليهود فمعظمهم كان حاله جيداً على اعتبار سيطرتهم على أهم مرفق في المجتمع ألا وهو المال[١]. وكان لحارة طائفة اليهود شيخ يسمى شيخ طائفة اليهود منهم على سبيل المثال أسحاق ولد يعقوب وهو أشهرهم كان شيخ لهم بين عامي ١١٣٩هـ/١٧٢٦-حتى عام ١١٤٤هـ/١٧٣١م، كانت لهم أوقاف تبدأ من ذرية الوقف وتنتهي لفقراء اليهود، ويتولى أمورهم متولي يدير شؤونها وأوقافهم سجلت في محاكم دمشق الشرعية أمام القضاة، وإن كانت بسيطة مقارنة مع اوقاف المسلمين والنصارى وكانت معظم أوقافهم الخيرية لصالح كنيس جوبر. مارس اليهود المهن والحرف حيث تذكر الوثائق منهم إبراهم ولد خضر الاجاجي، يحيى ولد يوسف الصباغ ، شمعة ولد موسى الحريري، خضر ولد اسحاق طحان الزعفران، شمويل ولد شعبان الخياط[٢] .

والملاحظ أن عدداً كبيراً من اليهود كان يعمل في الصيرفة، ويقوم بإعطاء الديون بالفائدة وخاصة للفلاحين، مما سمح لهم بالسيطرة على أراضي الفلاحين الذين عجزوا عن إيفاء ما عليهم من ديون ومن الصيارفة اليهود نذكر على سبيل المثال حييم ولد ناتان االصيرفي، موسى ولد يوسف الفرا الصيرفي، وابرهم ولد خضر وعبد الله بن بركات الصراف وبركات ولد يوسف[٣]. ومن أشهر عائلات اليهود في مجال التجارة في الشام آل فرحي ويذكر ميخائيل مشاقة: وكانت بلاد الشام مع قراياها وأموالها الميرية ومصارف الحكومة جميعها بأيديهم، كانوا مع أقربائهم يقال بلسان العامة: الولاة ماسكين قرون البقرة وأولئك يأكلون حليبها[٤]. أما علاقة اليهود بالمسيحين فبعد انتهاء الحكم المصري ١٨٤١م تضامن كل من المسلمون واليهود، وطالبوا السلطان العثماني باسترداد المزايا التي حصل عليها المسيحيون أثناء الحكم المصري، وفي فترة الفتنة١٨٦٠م وقف اليهود موقفاً سلبياً من المسلمين ضد المسيحيين، فقد ساندوا المسلمين واشتروا منهوبات المسيحيين بأقل الأسعار وأقرضوا المسلمين لشراء الأسلحة، فكانوا هم المستفيد الوحيد من تلك الفتنة[٥].

ونتيجة للتطورات التي حصلت في السلطنة والتي انعكس تأثيرها على المجتمع الشامي، وخاصة أيام الحكم المصري لبلاد الشام، والفترة التي تلت ذاك الحكم والسياسة التي اتبعتها، والقوانين التي فرضتها-حكومة محمد علي- وخاصة قانون المساواة بين النصارى والمسلمين، وتعين بعض العناصر من أهل الذمة في مجلس الولاية والسماح لقناصل أوربا بالدخول إلى دمشق، وهؤلاء بدورهم أضروا بتجارة الحرفين والتجار المسلمين في دمشق من خلال بث بضائعهم في المنطقة بالاعتماد على وسطاء تجاريين جلهم من المسيحيين، مما ولّد حقداً وأدّى إلى خلخلة بنية المجتمع ثم إحداث فتنة

---

(١)- العلبي ، دمشق بين........، ص ٨٩.
(٢)- عبيد، تاريخ دمشق....، ص ١٢٩.
(٣)- سجل محاكم شرعية دمشق ٦٠، وثيقة ٥٧.
(٤)- مشاقة، منتخبات...، ص ٤٣.
(٥)- عيسى، التتصير الأمريكي.....، ص ٦٠.

١٨٦٠-١٨٦١م والتي امتدت من جبل البنان إلى دمشق في تموز ١٨٦٠م[١]. ونتج عن هذه الفتنة تدخل سافر من قبل الدول الأوربية، وترسيخ لنفوذها في المنطقة، وحاولت السلطنة بعد إنهاء الحكم المصري فرض الحكم المركزي، مما أدى إلى إثارة الأعيان والعلماء الذين اعتادوا منذ قرون طويلة على التصرف المستقل، وبالوقت نفسه حصل تبدل و أدى إلى وعي ثقافي لدى السكان وبرزت نخبة من المثقفين بين الطوائف المختلفة تؤمن بوعي وطني وقومي ظل ينمو ويتطور، وبلغ مداه في أوائل القرن العشرين باندلاع الثورة العربية الكبرى ١٩١٦م.

على كل حال يمكن تميز مرحلتين مر فيهما المجتمع الشامي خلال العهد العثماني: مرحلة سبقت حملة محمد علي على بلاد الشام و الغزو الأوربي، وتميزت بأن المجتمع بقي محافظاً على وضعه وعاداته وأعرافه القديمة، فالعثمانيون لم يتدخلوا في شؤون الأسر، ومرحلة الانفتاح على الغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بعد خروج محمد علي من منطقة بلاد الشام، وانتشار الإرساليات الأجنبية وقيام القناصل الأوربية وادعاء الدول الأوربية العظمى حمايتها للطوائف المسيحية في بلاد الشام وسائر أراضي السلطنة العثمانية، حيث انعكس ذلك على اقتصاد دمشق بشكل خاص وأثر بدوره على المجتمع ولم يقتصر التأثير على الأسرة الدمشقية بل أدّى ذلك إلى أمور مستحدثة كرهها المجتمع لكنه لم يستطع التخلص منها، وانقسمت الأسر الدمشقية إلى اسر دينية وعسكرية ومدنية، وسمة التماسك الداخلي هو السمة الأساسية للأسرة الواسعة الدمشقية وبرز ذلك في قيام كل فرد من أفراد الأسرة بمهمته[٢]. كما تميز المجتمع بانفتاح طبقاتها كلها مع بعضها البعض، ولا سيما في أيام المواسم والأعياد، حتى لا تكاد تميز غنيهم من فقيرهم، وكلهم مجدون في عملهم مواظبون عليها برغم من وقف حركة الأعمال في بعض الأوقات، ولولا ذلك الاجتهاد لضرب الفقر أطنابه فيما بينهم، فكل منهم مكتفي بعمله غير ساع للإيقاع بالآخر، ولذلك لا مزاحمة بينهم وكلهم على أتم الوفاق كأنهم ادركوا أن لكل منهم وظيفة في هذا العالم وهذه الوظائف مجتمعة تؤلف الهيئة الاجتماعية[٣].

ولكن لا ننفي وجود نوع من الكره والبغض الطبقي والاستعلاء من قبل أهل المدينة تجاه أهل الريف، وقد تعرض أهل الريف لظلم الفئة الحاكمة وأعوانها، كما تعرض لظلم تجار دمشق الذين كانوا يستغلون سوء وضع الفلاح وحاجته، فيلجأ التجار إلى الربا معه في سبيل تأمين حاجته وكسب أرباح طائلة منه، ومع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي كان المرابون يفرضون على الفلاح ما نسبته فوائد تتراوح بين ١٢-١٣%، على كل حال تبقى المصالح الشخصية والفوائد المتبادلة العامل الأكبر في

---

(١)- للاطلاع أكثر على أحداث فتنة ١٨٦٠م..،انظر:الأسطواني ،مشاهد وأحداث........، ص ٧٤وما يليها.

(٢)- نعيسة ، مجتمع مدينة دمشق.......، ج٢، ص ٤٦٥-٤٦٦-٤٧٠.

(٣)- سامي عبد الرحمن بك، القول الحق في بيروت ودمشق، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، ص ٣٤.

توثيق علاقة أو تخريبها، فالسلطنة سعت إلى إبعاد أصحاب الحرف عن المجال السياسي لكن حاجة معظم الانكشارية-القابي قول- للمال وهي الفئة الحاكمة سياسياً دعتها إلى الانخراط في العمل التجاري والحرفي حتى صار مستحيل التميز بين التجار والحرفيين وهؤلاء القابي قول، وكان التجار والحرفيين قد استفادوا من حماية هؤلاء لتجارتهم وحرفهم فالمصالح مشتركة و متبادلة[١].

وقد امتاز مجتمع بلاد الشام بعاداته وتقاليده الخاصة في كل حال ففي الفرح مراسيم، وفي الحزن مراسيم كلها متميزة عن الأخرى، وتبقى العادات والتقاليد أقوى تأثيراً في أي مجتمع حتى أقوى من الدين وقد طرأ على ذلك تغيرات بفعل تقدم الزمن وتطور الأوضاع والاحتكاك بالشعوب والحضارات الأخرى وخاصة ثقافياً والذي له انعكاساته ولاسيما التأثير الغربي.

١ - المواسم والأعياد:

كان معظم سكان بلاد الشام المسلمين من السنة على المذهب الشافعي ، قبل قدوم العثمانيين إلى الشام، ويليها في النسبة المذهب الحنفي، وهو مذهب الدولة العثمانية[٢]، ولهذا لجأ الكثير من العلماء والشيوخ إلى تغيير مذهبهم إلى المذهب الحنفي من أجل الوصول إلى المناصب الدينية، ووجدت فئة قليلة على المذهب الحنبلي، وبعض المالكية الذين قدموا إلى دمشق من المغرب، لأسباب عدة، كما وجد في دمشق بعض الشيعة وقد سكن المسلمون في جميع محلات دمشق سواء داخل السور أو خارجه ، وقد سكن بعض الشيعة في حي الأمين وحي الجورة والعمارة والميدان مثل المغاربة والبغدادية والأتراك، وقد ذاب هؤلاء جميعاً مع المجتمع الدمشقي ولم يشذ عن ذلك سوى الأقليات الكبيرة التي سكنت في أحياء خاصة بهم كالأكراد.[٣]

تعددت الأعياد والمناسبات في المجتمع ووجدت لكل طائفة دينية أعيادها الخاصة بها، والبداية مع أبرز أعياد المسلمين كما كان لهم بعض المناسبات الاجتماعية الخاصة، فكانت أعيادهم مختصرة على عيد الفطر وهو الأيام الثلاثة الأولى من شهر شوال ، يتم الإعلان عن بدء العيد بضرب المدافع من القلعة، وفيه تكثر صناعة أصناف الحلوى وشراء الناس لمواد اللحم والبقول والحبوب .....وزيارة المقابر وتناول الإفطار والزيارات وتبادل التباريك والتهاني. وعيد الأضحى في اليوم العاشر من ذي

---

(١)- نعيسة ، مجتمع مدينة دمشق......، ج١، ص ٣٠٠-٣٠١-٣٠٩-٣١٤.

(٢)- الحنفيون وهم أتباع أبي حنيفة النعمان بن ثابت اليمني بالمولاة وكان نسبة هذا أتباع هذا المذهب هي النسبة العليا بين المسلمين، ومما زاد من قوته أتباع العثمانيين هذا المذهب، وهم بأعداد هائلة ببلاد الشام عموماً، والمالكية هم أتباع أبي عبد الله بن مالك بن أنس الأصبحي، والشافعية هم أتباع الإمام أبي عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي، والحنابلة هم أتباع ابي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل..، إحسان النمير، تاريخ نابلس والبلقاء، دمشق، ١٩٣٨م، ص ٢٠٧.

(٣)- عبيد، تاريخ دمشق....، ص١٢٠.

الحجة الذي يأتي بعد وقفة الحجاج في عرفات، تكثر عمليات ذبح الأضاحي من الخراف، ويتم توزيع اللحم على الفقراء ويبدأ مع إطلاق المدافع من القلعة، حيث تزين دمشق ويدوم هذا العيد أربعة أيام يقوم فيه الناس بالزيارات، وعيد المولد النبوي وهلال نصف من شعبان واهتموا أيضاً بالأشهر الحرم السابقة لعيد الفطر فيحتفلون بليلة القدر ورأس السنة الهجرية، وكان لكل عيد أطعمته وتقاليده الخاصة فمثلاً عيد المولد النبوي في الاثني عشر ربيع الأول من كل عام ميلاد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام فكان الاحتفال بهذه المناسبة يتم بنصب الزينة على الأعمدة والأغصان في الأسواق والشوارع، وتقام الموالد والأناشيد الدينية بمدح النبي(١)، وإلى جانب هذه الأعياد مارس المسلمون احتفالات معينة خاصة مثل حفل الختان الذي يدوم أحياناً سبعة أيام والولادة وإقامة الوليمة في اليوم السابع من الولادة، واحتفالات ختم القرآن، حيث يتم إقامة الولائم ويطوف بالصبي الذي ختم القرآن في المدينة بعد إلباسه لباس خاص، يضاف إلى ذلك احتفالات الأعراس التي ينفق عليها بسخاء وتدوم عدة أيام(٢)، وكما للمسلمين أعيادهم أيضاً لأهل الذمة أعيادهم التي نشأت لألمع الحوادث في حياة المخلص والسيدة العذراء ولمواعيد موت المرسل والتضحية بالشهداء، وأعيادهم كثيرة بعدد القديسين الذين مروا على الدين المسيحي وفي هذه الأعياد يتم تقديم رزمة من الشمع للكنيسة، وحسنة للكاهن وكمية من الخبز كقربان، وتقديم الولائم للكاهن، أما طريقة الاحتفال فتختلف من طائفة لأخرى حتى زمنياً، وذلك لاتباع كل طائفة تقويم مختلف عن الطائفة الأخرى، وكان لكل طائفة قديسوها الذين يحتفل بأعياد ميلادهم، ومن أبرز أعياد المسيحيين نذكر: عيد رأس السنة الميلادية، عيد الغطاس، عيد الفصح، عيد الرب والتجلي والصليب والميلاد، وكان كل عيد يتم في توقيت معين ووفق أعراف وعادات معينة فمثلاً عيد الغطاس كان يقام في اليوم السادس من كانون الثاني وأساسه أن يحيى عليه السلام المعروف بيوحنا المعمدان الذي عمد السيد المسيح أي غسله في مياه نهر الأردن، وعندما خرج من الماء اتصل به الروح، ورغم شدة البرد في هذا اليوم فالمسيحيون يغمسون أولادهم في الماء، وعيد الرب والتجلي وفيه يعتقد النصارى أن المسيح عليه السلام تجلى لتلاميذه بعدما رفع، ويحتفلون به في السادس من آب وفي ليلة هذا العيد يتم إشعال الشموع على عدد أبناء العائلة المحتفلة، أيضاً لليهود أعيادهم نذكر منها عيد رأس السنة اليهودية وهو يوافق ٢١أيلول وفيه ذكر افتداء الله تعالى لإسماعيل بعد أن كاد يذبح، أيضاً من الأعياد عيد الغفران وعيد الفصح والعنصرة(٣).

ولم يقف الدين والمذهب عائقاً في وجه الاختلاط وتبادل التهنئة والاحتفالات المشتركة(٤)، وكما للفرح عاداته وتقاليده أيضاً للحزن فعندما يحل المصاب في بيت ما يقوم الجيران والأصحاب بتعزية،

(١)- العلاف ، دمشق في مطلع القرن.....، ص ٤٤.
(٢)- عبيد، تاريخ دمشق.......، ص ١٢٠.
(٣)- عبيد ، تاريخ دمشق..........، ص ١٢٧-١٢٨-١٢٩، القلقشندي، صبح الأعشى...، ج٢، ص٤٢٦-٤٢٧.
(٤)- قساطلي ، الروض الغناء.......،ص ١٢٥، قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية.......،ص ٩٠.

وتقوم النساء بارتداء اللون الأسود، ويقمن بالنحيب وقد يلطمن فيخرجن بذلك عما شرعه الدين وقت الحزن[١].

٢- الزواج و الطلاق:

الزواج من المناسبات الهامة وكان يتم وفق قواعد معينة وأعراف متفق عليها، فالعائلات الثرية والمتوسطة مادياً عندما كان يشب عندهم في الدار شاب قد تجاوز خدمة العسكرية ويكون بيده صنعة تؤمن له رزقه يتوجه والديه إلى تزويجه، ولما كانت عادات المسلمين لا تسمح للنساء أن يظهرن على الرجال حتى لو أقاربها، كان الشاب يكتفي بوصف قريباته لها فإذا أعجبته ذهب والده مع أقاربه لخطبة الفتاة من أبيها، وهنا يطلب الأب مهلة لفحص والسؤال عن أحوال الخطيب ويتفق على المهر، وترسل مصاريف حفل العقاد إلى أهل العروس، ويكون العقد في دار أهل الفتاة[٢]، ويُقدم لمن يحضر من الخاطبين والشهود شراباً مبرد في الصيف وشراب القرفة شتاءً، ويعين وقت الزفاف في تلك الجلسة، ثم يشرع أهل العروس في تجهيزها وإعداد جهاز العروس وقبل الزفاف بيومين ينقل الحمالون الجهاز إلى بيت العريس، ويوم الزفاف يذهب النساء من بيت العريس ويأتين بالعروس نهاراً مصحوبة ببعض نساء عائلتها، وفي المساء تقوم الأفراح في بيت العريس ويأتي أقارب العريس وأصحابه ويتعشون ويذهبون به إلى بيت آخر ويلبسونه لباس العرس، وفي وقت العشاء يأتون به باحتفال والشبان أمامه يضجون ويهللون ومعهم المشاعل، وعندما يصلون إلى باب الدار تستلم العريس الماشطة التي تقوم بدور مديرة العرس، وتسير به إلى الحجرة المعدة له وهو غاض بصره، وهناك تكون العروس مزينة تنتظره أما الأفراح فكانت غالبها للنساء وتكون سبعة أيام [٣]. وفي الصباح يقدم العريس هدية للعروس بحسب اقتداره ويخرج من المنزل ويقبل التهنئة ممن يهنئه.

ووضع المسيحيين كوضع المسلمين لم يكن يسمح لهن بالظهور على الرجال، فكان اختيار العروس عندهم كاختيار المسلمين وهذه العادة مضرة عندهم على اعتبار أنه لم يكن مسموح بالطلاق لديهم، فكم من ابنة قبيحة المنظر وسيئة الخلق تزوجت بجمال أختها، لأنهم كانوا يرون الخاطبات الجميلات ويبدلونها بأختها القبيحة في بعض الحالات وقت العرس وإلى غير ذلك من الأعمال المضرة، لكن الوضع تحسن إذ أصبح الخاطب قادراً على اختيار الفتاة وهي أما تقبله أو أن ترفضه، وكان صداق المرأة المسيحية أقل من صداق أختها المسلمة في دمشق[٤].

---

(١)- قساطلي ،الروض الغناء..........،ص ١٢٩.

(٢)- قاسمية ، حياة دمشق الاجتماعية.........، ص ٧٧.

(٣)- قاسمية ،حياة دمشق الاجتماعية ....، ص ٧٦ومايليها.

(٤)- قساطلي ،الروض الغناء........، ص ١٢٦-١٢٧-١٢٩.

أما اليهود وبسبب ما لهم من حرية كاملة فكان اختيار العروس على الشاب من أسهل الأمور على أنه عندما يقصد أن يخطب فتاة يسأل أهلها كم يريدون أن يهبوها من المال فإذا وافق خطبها وإلا فلا، ويعطي العريس عروسته علامة الخطبة في الجنينة غالباً، وأعراسهم ممزوجة من عوائد النصارى والمسلمين.

بالنسبة للطلاق فهو محرم لدى أهل الذمة وبالمقابل فهو مشروع لدى المسلمين، وذلك بأسباب منها المرض أو العقم، ويلاحظ أن السبب الرئيس كان لأسباب اقتصادية مادية غالبا، فكثر الطلاق بين الفئات الفقيرة وقل عند الفئات الأحسن حالاً، ومما يسترعي الانتباه كثرة حالات الطلاق خلال سنوات الحكم المصري بطلبات تقدمت بها زوجات للقاضي وذلك لغياب الأزواج في جهات مجهولة إما هرباً من الجندية أو أن هؤلاء الأزواج قد تم سوقهم للحرب ضد السلطنة، وبالحالتين تنعدم الموارد المادية فتسعى الزوجة للطلاق والبحث عن زوج جديد، وكثيراً ما حصل حوادث مؤسفة من ذلك أن يعود بعد غياب فيجد زوجته متزوجة بغيره.

تجدر الإشارة إلى تشابه اليهود والمسلمين في الختان وحالة الأحزان بعادة غسل المتوفى قبل دفنه، وبعد الغسل تتلى بعض الصلوات على جثمانه، ويلف بقماش كتاني أبيض، يستمر الحزن عند اليهود سبعة أيام لا يعملون فيها على الإطلاق أي عمل، يولمون للفقراء في اليوم السابع واليوم الثلاثين وتسعة أشهر وبمرور سنة(١)، بينما يستمر عند المسلمين ثلاثة أيام. وبناء عليه كانت الأعياد والمناسبات الاجتماعية دليلاً من دلائل التعاضد والوحدة بين أبناء المنطقة فالفرح واحد والحزن والمصاب واحد.

٣- الملابس و أدوات الزينة :

اقتصر التغير في الملابس على التخفيف من المبالغة في مظاهر الأبهة والزينة كتخفيف غطاء الرأس، واستخدام الأقمشة الأوربية بدلاً من الأقمشة الشرقية التي غدت غالية الثمن إذا ما قورنت بالأقمشة الأوربية، واستخدام فراء الحيوانات المحلية بدل المستوردة لغلاء أثمانها(٢)، فكان الرجال مثلاً يرتدون القمباز -الثوب الطويل- والدامر -رداء قصير ذو أكمام- والعباءة و المضربية - وهو رداء شتوي توضع بين دفتيه طبقة من القطن لرد البرد- والجبة ....وغيرها، أيضا للعلماء ورجال الدين لباس

(١)- ديانا أنطونيوس نادر، المرأة الدمشقية في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشور، إشراف الأستاذ الدكتور محمود عامر، ٢٠٠٣، ص ٥٠. كرد علي، خطط الشام، ج٦، ص ٢١٩.

(٢)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق .....،ج٢ ، ص ٥٣٢-٧٤٢-٧٤٤.

خاص بهم، منها العمائم البيض وشكل العمامة يشير إلى رتبة العالم، وكذلك الصناع والتجار ملابسهم ولاسيما في مجال العمل[١].

وبرز أثر الغرب واضحاً في الأزياء في لباس أفراد الفئة الحاكمة و الجند بعد الإصلاح نتيجة تدفق البضائع الغربية على المنطقة منها الصدرية والجاكيت وسروال ضيق، ونرى أيضاً أهل الذمة الذين أخذوا بزي الأوربيين مع تخفيف القيود عليهم، ولاسيما الأغنياء منهم فيما بقي السواد الأعظم من سكان دمشق محافظاً على زيه التقليدي الموروث، وبخاصة أبناء الريف التي لم تعرف أوضاعهم تغيراً إلى دخول الحكم المصري بلاد الشام ١٨٣١م[٢]. وقد لاقت مسألة تقليد الغرب في الملابس واعتماد الصنائع الإفرنجية في الملابس نقداً بما في ذلك من إسراف وتخلي عن تقاليد المجتمع الإسلامي – الشرقية المحلية، فمثلاً شرعوا في لباس البنطال والبيجاما وما شاكلها واستبدلوا الجبة بالمعطف والعمامة بالطربوش[٣] .

أما أدوات الزينة فكانت عبارة عن مجوهرات التي احتفظت بها المرأة، بالإضافة لقيمتها الجمالية كانت تعدها وقاية من عاديات ومصائب الزمن، فكانت تذخرها لوقت الحاجة فتولعت المرأة بالحلي الذهبية والمطعمة بالأحجار الكريمة والحلي الفضية وأساور ومكاحل ودبابيس وضفائر وأهلة وقلائد وسلاسل وأطواق ذهبية، أيضاً استخدم في الزينة الحناء والوشم بواسطة الحناء في مواضع مختلفة من الجسم كالوجه والقدمين واليدين، وتنوعت زخرفات الوشم واستخدم الكحل للعيون، واستخدمت العطور كالمسك وخشب الصندل وعطر الورد عطورات كانت تجلب من الهند[٤].

٤- وسائل التسلية :

كان لكل ملة من ملل بلاد الشام يوم عطلة للراحة في الأسبوع يمتنعون فيه عن العمل راحة للجسم من مشاق والأتعاب ورغبة في قضاء بعض الحاجيات، فللمسلمين يوم الجمعة، ولليهود يوم السبت، وللمسيحين يوم الأحد، ولهم غير ذلك بعض الأيام يصرفونها في النزهة والترويح عن النفس[٥]. وقد عُرف عن أهل الشام أنهم لطفاء وميالين للاجتماع والمرح والسهولة في التعامل[٦]، فتعددت لديهم وسائل وأدوات التسلية سواء داخل المنزل أو خارجه، ففي البيت خصصت غرفة للقاء

(١)- للاطلاع أكثر على الألبسة والأزياء ..قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية ..، ص ٨٥ وما يليها.. عبد الرحمن بك، القول الحق في....، ص ٧٩ وما يليها.
(٢)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق.. ، ج٢ ، ٧٤٤- ٧٤٥.
(٣)- قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية ....، ص ٨٩.
(٤)- عبيد، تاريخ دمشق..........، ص ١٦٤.
(٥)- عبد الرحمن بك، القول الحق في ....، ص ٧٨.
(٦)- أحمد حلمي العلاف، دمشق في مطلع القرن العشرين، تعليق يوسف نعيسة، د.ن، دمشق، ١٩٨٣م، ص٧٠٦، قساطلي ،الروض الغناء......، ص ٩٥.

الأصدقاء عند المساء أو ما يعرف بالسهرة، حيث يجتمعون عند أحدهم وغالباً الغرفة عند الباب حتى لا يضايق القادم أهل الدار، وهي المضافة أو السلام لك أو البراني، ويمارسون ألعابا مثل الشطرنج والورق، وفي بعض الليالي كانوا يستمعون إلى الأغاني والأهازيج على الأنغام الشرقية أو الغربية، وقد يتكلمون بالأشعار والأمثال[١]، ويختمون سهراتهم بأكل الحلوة وشرب القهوة[٢]. أما وسائل التسلية خارج المنزل فقد تعددت منها المنتزهات والمقاهي والحمامات.

أ- المنتزهات:

بالنسبة للمنتزهات حيث وجد الكثير منها في دمشق فقد حبا الله دمشق مناخ معتدل و امتاز بوفرة مياهها و هوائها النقي، ولم يزر أحد دمشق إلا وأعجب بها وتكلم عن جمالها و سحر بها، ولعل أبرز هذه المنتزهات التي قصدها الدمشقيون الربوة و إلى شرقها تقع الجبهة وهي كالربوة، تشتمل على مرافق وباعة ودكاكين ونواعير، وتنحدر المياه اليها من بردى -نهري القنوات وبانياس-وقصر الأبلق أيضاً كان مكان للتنزه لما فيه من نوافذ وقاعات، ومن المنتزهات أيضاً منطقة الشيخ سعيد في المزة وكذلك برزة والمرجة.. وغيرها، ولم تكن المنتزهات وقفاً على الأغنياء فقط بل قام بها أيضا متوسط الحال و الفقراء وسابقوا الأغنياء فيها[٣]، ووجدت منتزهات خاصة بالنساء مستورة مثل جنينة باب السلام وجنينة خان زادة[٤]، وأجمل فصول الشهر للتنزه كان فصل الربيع ولاسيما شهر آذار وهوائها في الخريف مغبر ومضر بالصحة[٥]،ووجدت منتزهات خاصة إلى جانب المنتزهات العامة حيث أنشأ فيها الأغنياء وقصورهم ومنازلهم منها الصالحية والربوة والمرج الأخضر[٦] .

ب- المقاهي:

وإلى جانب المنتزهات ارتاد الشاميون المقاهي، وأصبح المقهى الوسيلة الوحيدة للاتصال باستثناء الجوامع[٧]، وكان أكثر هذه المقاهي تقع بالقرب من الدور ذات الأنهار والأشجار ويقضي فيها العاطلون عن العمل أوقاتهم، ويلعبون الشطرنج ويتناولون المشروبات الساخنة أو المثلجة

(١)- من الأمثال الشعبية نذكر الأكل على قد المحبة، أبعد عن الشر وغني له ،أجت والله جابها ،أذا بدك تحيرو خيرو، السكوت علامة الرضا، يلي بدها يسعدها زمانها تجيب بناتها قبل صبيانها...و غيرها الكثير انظر: هاني الخير ، صور وطرائف من مجتمع دمشق ،مطبعة الإنشاء ، ط١ ، دمشق ، ١٩٩١م، ص ٣٧-٣٨-٣٩.

(٢)- قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية ....، ص ٩٧- ٩٨ .

(٣)- العلبي، دمشق بين ....، ص ١٢٩-١٣٠.

(٤)- قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية...........، ص١٠٩.

(٥)- قساطلي، الروض الغناء........، ص ١١٥-١١٦-١١٧.

(٦)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ....، ج١، ص ١٢٠.

(٧)- الأسطواني، مشاهد وأحداث.......، ص ٤٤.

ويدخنون الأرجيلة [١]، وهناك أيضاً كانت تنظيم الانتفاضات المتعددة و توضع الخطط و ترسم للخروج في المظاهرات المختلفة التي كانت تجتاح المدينة [٢]،وقد لعبت المقاهي دوراً تربوياً و توجيهياً عن طريق الحكواتي والكركوزاتية، فأخذ الناس يحفظون تلك الحكايات التي تمجد البطولة والأخلاق والفروسية كقصة عنترة و الظاهر ببيرس والزير سالم ..التي سمعوها في المقاهي وأخذوا يرددونها في مجالسهم وأوقات فراغهم مما ساعد على ترسيخ القيم الإيجابية في نفوس الجماهير وتهذيب أخلاقهم، وبشكل عام اختصت المقاهي بالعامة دون الخاصة وبلغ عددها في دمشق وأحيائها تقريبا ١١٠مقهى في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وبعض المقاهي كانت قسمين أحدهم صيفي وآخر شتوي[٣]، ومن أهم المقاهي التي قصدها الناس نذكر مقهى باب السلام والجنينة وباب توما وباب سريجة والدرويشية والمناخلية[٤]. وانتشرت هكذا مقاهي في كافة ولايات بلاد الشام العثمانية.

ج- الحمامات:

أيضاً قصد أهالي بلاد الشام الحمامات، فلم تكن الحمامات منشأة تقدم الخدمات فقط بل أيضاً مكاناً للقاء الأصدقاء والأقرباء في مناسبات عديدة مثل قبل الأعراس وبعدها وبعد الولادة وغير ذلك من المناسبات الاجتماعية، فكانوا يتبادلون الأحاديث ويتناولون الأطعمة ويشربون الشاي والقهوة والمشروبات المختلفة، ويستمعون إلى الأغاني، وبعض الحمامات كانت وقفاً على فئة معينة فمثلاً حمام حي الميدان كان يرتاده الفلاحون، وحمام الملكة يرتاده آغوات سوق ساروجة، وبعضها أرتادها فئات قومية معينة مثل حمام الراس الذي كان يرتادها لحجاج الأكراد، وحمام المسك الذي ارتاده أهل الذمة من يهود ونصارى لقربهم من أحيائهم[٥]، ووجدت حمامات خارج أسوار دمشق في القرى المحيطة مثل حمام قبر الست وحمام الركاب وحمام السامي[٦]. وكثيراً ما شهدت حمامات دمشق حوادث السرقة التي حصلت في حمامات الرجال والنساء على حد سواء، مثل سرقة المناشف والثياب والأحذية، ولعله حصل ما أدهى من ذلك في حمامات النساء وهو تبديل الأطفال الرضع حيث تقوم المرأة بتبديل طفلتها الأنثى بطفل غيرها الذكر، وقد تلجأ الزانية إلى وضع ابنها الغير الشرعي في

(١)- قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية ....، ص ٩٩.

(٢)- الأسطواني، مشاهد وأحداث ....، ص ٤٤-٤٥.

(٣)- فواز منير الرجولة، في ربوع دمشق منذ بداية العهد العثماني حتى الوقت الحاضر ١٥١٦-٢٠٠٩م، جزئيين في مجلد واحد، ط١، دمشق، ٢٠٠٩م، ص ٣٩٧-٣٩٨.

(٤)- الحلاق، حوادث دمشق ....، ص ٨٦.

(٥)- منير كيال، الحمامات الدمشقية وتقاليدها، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٦م، ص ١٨٩-٢٢١.

(٦)- المقصود بقبر الست هو قبر السيدة زينب ..الرجولة ، في ربوع دمشق.........، ص ٣٨٩-٣٩٠-٣٩٢-٣٩٦. ٣٩٦.

الحمام مقابل مال تعطيه لمعلمة الحمام وذلك لتخفي عارها وقد تتركه وتخرج دون أن يعلم أحد هذا الطفل[١].

وتجدر الإشارة إلى بعض الألعاب التي مارسها الشباب في المجتمع الشامي كهواية لعبة الترس والسيف وتربية الحمام، حيث أحبوا الترس والسيف لأنها تعلم الرجولة والشجاعة والصبر، والغناء أيضاً كان من أسباب التسلية العامة[٢].

٥- واقع المرأة في المجتمع الشامي:

لعبت المرأة دوراً هاماً في حياة الأسرة الشامية ومارست عدة نشاطات وكانت أخلاقيات المجتمع تمنع اختلاط المرأة بالرجل الغريب عنها، ولا تخرج إلا وعلى وجهها منديل وعلى رأسها الإزار الطويل، أما نساء النصارى في أحيائهن فهن غير محجبات ويخرجن مع الأصدقاء للتنزه سيراً على الأقدام أو إلى البساتين ، وأكثر الاجتماعات التي تحبها المرأة كانت تلك التي تعقد في الحمامات حيث يقضين أوقات طويلة بالغناء واللهو وسماع الموسيقا والأكل ولاسيما أكلة المجدرة وكان دخولهن الحمام محصوراً في وقت قبل الظهر[٣]. واتسمت النساء في ذلك المجتمع بالحشمة، والمسلمات منهم يتحجبن عن مقابلة الضيوف، والمسيحيات يقابلن الزائرين بلطف وأدب، وهن يتكلمن لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية، فإن أكثرهن تعلمن في المدارس ولهم إلهام في الخطابة كالرجال[٤]. وقد اعتادت الزوجات على مخاطبة الزوج بباشا أو بيك أو أفندي أو سيدي، وتحاشى الدمشقيون ذكر المرأة في مجالسهم لاعتقادهم بأن هذا يمس بالشرف، ولا ترفع المرأة صوتها على صوت زوجها إن اجتمعوا في مجلس واحد[٥]. وكذلك حصلت المرأة على حقوقها ووقفت إلى جانب الرجل في وفاء الديون ووظيفة النظر على الأوقاف[٦] وترافقه لأداء فريضة الحج، وتدافع عن نفسها ضد من يعتدي عليها أو يؤذيها، وذلك بالتوجه إلى المحكمة[٧]، إلا أن المرأة حرمت من مسألة إبداء رأيها في شريك حياتها وانتقاده وزوجت الفتاة في سن مبكرة بحيث لم تقوى على إبداء رأيها مما تسبب في تزايد حوادث الطلاق. وحرمت المرأة من التعليم إلا في نطاق محدود وبسبب الحجاب والعزلة لم تذهب إلى المدارس لمتابعة تعليمها إذا ما استثنينا بعض الفتيات من أهل الذمة اللواتي التحقن بالمدارس والبعثات التبشيرية، حيث لم ترى الأسر

---

(١)- كيال، الحمامات الدمشقية ....، ص ٢١٤-٢١٥-٢١٦.

(٢)- قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية ...., ص١٠١-١٠٢.

(٣)- قاسمية ، حياة دمشق الاجتماعية..........، ص ٨١-٨٢-٨٣.

(٤)- عبد الرحمن بك، القول الحق....، ص ٣٤.

(٥)- نعيسة ، مجتمع مدينة دمشق ...., ج ٢، ص ٥٢٤-٥٢٥.

(٦)- دلت عدة وثائق على تعين المرأة في منصب النظر على الأوقاف والانتفاع من هذا الوقف... أبو جبل وبهلوان، وبهلوان، المرجع في حوادث....، ص ١٥١-١٥٦-١٦٣-١٦٤-١٦٥.

(٧)- عبيد ، تاريخ دمشق ....،ص ١٥٣-١٥٤-١٥٥.

الدمشقية -الشامية عموماً- ضرورة في تعلم المرأة، وأسرف الرجال في تعدد الزوجات فضلاً عن ملك اليمين السراي خاصة في الريف، إذ لجأ الرجل إلى ذلك طلباً للذرية كيد عاملة والدفاع عن العشيرة(١). تجدر الإشارة لوجود وثيقة تتحدث عن تعين المرأة في عمل تأديب الصبيان وتعليمهم القرآن الكريم "**فامتحن القاضي الحرمة حامدة، فقرأت القرآن الكريم مجوداً بأداء حسن ولذلك قرر تعيينها في وظيفة تأديب الأطفال**"(٢) وهذا من دلائل الاعتراف بمكانة المرأة ودورها الاجتماعي والتعليمي.

وقد مارست المرأة عدة وظائف وأعمال سواء داخل المنزل وخارجه، ففي المنزل اهتمت المرأة بالأسرة حيث شاركت الزوج في إدارة المنزل بإشرافها على بناتها وزوجات أبنائها في أعمال المنزل، وقد تشاركهن أحياناً في العمل مثل كنس وتنظيف والشطف والغسل وإعداد الطعام وعجن العجين، ووجد منهن الخياطات والتي تقوم بالتطريز، وتعددت مهنها في خارج المنزل منها الأسطة وهي التي تغسل رأس النساء وشعرهن في الحمام، والبلانة التي تقوم بتنظيف أجسامهن في الحمام والرسامة التي تقوم بالتطريز بالحرير الملون أو القصب أو الصدف الملون المسمى ب كناويشا، والغسالة التي تغسل الثياب والماشطة والنقاشة(٣)، وعملت أيضاً في حبك الحبال القش لصناعة الحصير(٤)، وكمعلمة للبنات -الخوجة- (٥)، ومن المهن أيضاً العزف في النزهات الخاصة بالنساء وعُرفت باسم السماط، واختصت المرأة في الريف ببعض الأعمال الخاصة منها المحمرة التي تكافح الدود من أغصان الكروم، وتعشيب المزروعات وقت الربيع وسميت بالمعشبة وعليه يمكن القول أن المرأة زاحمت الرجل العمل دون أن تجد في ذلك أي حرج(٦)، كما استطاعت ممارسة حقوقها كاملة في مسألة التملك والميراث وذلك بحسب قواعد الشرع(٧).

وأعتبر معظم أبناء المجتمع في ذلك الوقت سلوك المرأة سبب بلايا المجتمع، فانتشار الطاعون أو الجراد وارتفاع الأسعار والزلازل التي كانت تصيب المدينة سببه سلوك المرأة والتبرج والخروج والاختلاط حسب اعتقادهم(٨)، وهذا الاعتقاد عائد إلى الجهل الذي خيم على المجتمع خلال العهد العثماني، في الحقيقة كل ما في الكون يجري بأسباب فالزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر

---

(١)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ....و ج٢،ص ٥٢٩-٥٣٠-٥٣١.
(٢)- سجل محاكم شرعية دمشق ١٨، صفحة ١٨٤، وثيقة ٢٨٧.
(٣)- قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية ....، ص ٨٣-٨٤.
(٤)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق .....،ج ١ ، ص ٢٨٩.
(٥)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ....، ج٢ ، ص ٥٢٦.
(٦)- قاسمية، حياة دمشق الاجتماعية..........، ص ٨٤-٨٥-١٠٩.
(٧)- عبيد، تاريخ دمشق ....، ص ١٨٢.
(٨)- نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ....، ج٢ ، ص ٥٢٦.

الطبيعية، حتى الأمراض هي ظواهر تحدث في كل مكان ولا علاقة لسلوك المرأة أو غيرها بها فقلة النظافة تؤدي إلى انتشار الأمراض وتفاعلات طبقات الأرض تسبب الزلازل وهكذا.

وبناءً على ما سبق استطاعت المرأة في بلاد الشام من كل الطوائف والملل أن تعيش حياتها وتمارس نشاطاتها في ظل من الظروف الصعبة والقيود التي فرضت عليها بحكم العادات والتقاليد والأعراف والطابع الإسلامي للبلاد الشامية.

وهذه العادات والتقاليد المشتركة خير دليل عل التعايش بين الطوائف والملل في المجتمع الشامي.

الفصل الرابع

إنـهاء التنظيم الملي العثمانـي للرعايا في بلاد الشام

في فترة الخضوع للحكم المصري ١٨٣١-١٨٣٩

أولاً: السيطرة المصرية على بلاد الشام:

١- أسباب الحملة

أ- الأسباب البعيدة غير المباشرة

ب-الأسباب القريبة المباشرة

٢-إعداد الحملة ومسارها

٣-مواقف الدول الأوروبية من التوسع المصري

ثانياً: السياسة المصرية تجاه الرعايا في بلاد الشام ١٨٣١-١٨٣٩م:

ثالثاً: نتائج السياسة المصرية على الرعايا وتنظيمهم الملي العثماني في بلاد الشام ١٨٣١-١٨٣٩م:

١- الجانب السياسي

٢- الجانب الاقتصادي

٣- الجانب الاجتماعي - الثقافي

الفصل الرابع

إنهاء التنظيم الملي العثماني للرعايا في بلاد الشام في فترة الخضوع للحكم المصري ١٨٣١-١٨٣٩م

اختلفت الأوضاع القانونية للمسيحيين واليهود في ديار الإسلام اختلافاً شديداً في العصر العثماني عنه في العصور التي سبقته، وذلك لأن في نهاية هذا العصر تم إلغاء عقد الذمة الذي حتى هذا التاريخ يؤلف الدعامة الشرعية لهذه الأوضاع، فمنذ العهد العثماني أخذت عناصر العقد تفقد الكثير من فعاليتها القانونية ومن مصداقيتها التنفيذية تحت تأثير الأحداث السياسية الكبرى التي تجسدت بحملة نابليون واحتلاله لمصر ومباشرة غزو الشام، وهذا الأمر أدى إلى تدخل بريطانيا العسكري وهزيمة فرنسا براً وبحراً، وتكريسها كدولة تصون استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها، لكن الحدث الأبرز والأهم حملة محمد علي باشا وسيطرته على الشام بمساندة فرنسا، مما حفز روسيا على التدخل فاضطر السلطان تحت ضغط الخطر المصري إلى عقد معاهدة صداقة عام ١٨٣٣م، مما أدى لتدخل بريطانيا لشل المعاهدة ولعل الأهم هو سياسة الحكم المصري في البر الشامي، هذه السياسة هي التي وضعت نظام الملة موضع الإلغاء، وما نتج عنه من نتائج جلها سلبية بالنسبة للرعية في بلاد الشام الأمر الذي دعا إلى كره هذا الحكم والتمني للتخلص منه.

إن تطبيق التنظيمات التي يحمل تفاصيلها هذا العقد سوف يتضاءل تدريجياً وباستمرار حتى يتوقف تماماً بعد حقبة من الزمن أمام بنود معاهدات الخضوع التي كانت تتوالى حاملة في كل مرة تعديلات هامة تتناول عقد الذمة في أسسه الشرعية الجوهرية، ثم جاءت الإصلاحات التي نشرت في قوانين تحمل اسمها " قوانين الإصلاح" لتضع مبدأ الإلغاء النهائي لهذا العقد قيد التطبيق على أرض الواقع العثماني، وبنص صريح سمي قانون خط همايون صدر في عام ١٨٥٦م، بالإضافة إلى إلغاء عقد الذمة ومسحه من الحياة السياسية العامة، فقد تم إلغاء بعض القوانين الشرعية –والتي اعتبر القيمون على التشريع يومها أنها تحد من حريات المسيحيين واليهود العامة وضمنها بعض أحكام الشرع الإسلامي– رغم أهمية النصوص الواردة[(١)].

كان لحكم محمد علي في بلاد الشام دور كبير في إنهاء عقد الذمة بسبب السياسة التي انتجها اتجاه الرعايا المسيحين، فمنذ البداية كتب إبراهيم باشا في أوائل فترة حكمه إلى متسلم اللاذقية يقول" **والتعرض إلى الرعايا وعدم مواساتهم هذا مخالف لرضانا لأن الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا،**

(١)- الزين، الأوضاع القانونية...، ص ٢٦.

وأمر المذهب ماله دخل بحكم السياسة فيلزم أن يكون كل حاله المؤمن يجري إسلامه والعيسوى[١] **كذلك ولا أحد يتسلط على أحد، وبذلك ظهرت لأول مرة في بلاد الشام مسألة المساواة بين كافة الرعايا**[٢] **بغض النظر عن الدين** "**مساواة مطلقة**" على النمط الأوربي.

أولاً- السيطرة المصرية على بلاد الشام:

إن الحكم المصري في بلاد الشام ١٨٣١م - ١٨٣٩م والسياسية التي اتبعها إبراهيم باشا تجاه الرعية القائمة على المساواة التامة والحرية المطلقة لغير المسلمين كانت بداية نهاية عقد الذمة أو ما عرف رسمياً وقانونياً بنظام المِلّة، هذا -أي السياسة المصرية في بلاد الشام- ما اضطر السلطنة ونتيجة ضغوط الدول الأوربية إلى سلسلة من إصلاحات ابتدأت في عام ١٨٣٩م بمرسوم كلخانة واستكمل بالتنظيمات الخيرية في عام ١٨٥٦م، ولقد نصت روح هذه الإصلاحات على ضمان أمان الأنفس والأموال وعلى ضرورة معاملة جميع أتباع الدولة معاملة متساوية مهما كانت ديانتهم ومذاهبهم[٣].

١-أسباب حملة محمد علي على بلاد الشام:

منذ القدم والارتباط وثيق بين مصر والشام، هذا أمراً أملته الطبيعة على المنطقتين فقد أثبتت الظروف وجود هذه الصلة، ولم يكن بجديد على مصر الحديثة أن تقودها خطواتها لتضم الشام اليها وتدخلها في نطاق حكمها وإن اختلفت المسببات وتباينت بين الفترات الزمنية[٤].

فمنذ وصول محمد علي إلى حكم مصر وتوطيد أركان حكمه فيها وجه نظره صوب الشام، وأخذ يخطط ويتحين الفرصة المناسبة لضمها لدولته، فخلال حروبه في شبه الجزيرة العربية توضح له أنه بحاجة إلى موقعها الاستراتيجي لتعينه على الانتصار، لذلك سعى محمد علي في هذه المرحلة إلى إيجاد مناصرين له فيها وهذا ما يوضح مساعيه لدى الباب العالي لعزل سليمان باشا والي صيدا الذي كان على خلاف معه . وكان يتواصل مع المماليك ويحرضهم ضده . وذلك تسهيلاً لمأمورية الحجاز، كما سعى للعفو عن كنج يوسف باشا وإرجاعه إلى منصبه في ولاية الشام، ويفسر مساعيه أيضاً للعفو عن الأمير بشير الشهابي وعبد الله الجزار والي صيدا[٥]، كما كانت استجابة محمد علي للمركز

(١)- أو اليسوعيون وهي لفظة غير شائعة ويقصد بها أتباع الديانة المسيحية، نسبة إلى اليسوع أو النبي عيسى عليه السلام، فقد كانت الصفة الشائعة هي النصارى.

(٢)- أسد رستم، إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها في عهد محمد علي، منشور ضمن كتاب في ذكرى البطل ابراهيم باشا، الجمعية التاريخية المصرية، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١٣.

(٣)- زهدي، دمشق دراسات تاريخية و.....، ص ٣- ٥.

(٤)- لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص٧.

(٥)- أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م١، د.ت، د. ط، م١،ص٤-١٣-٤٦.

السلطاني وإرسال جيشه لإخماد الثورة اليونانية ١٨٢١ مقابل وعدة له بولاية الشام[١]، وكان تنكر الدولة العثمانية بوعدها له من أسباب إرسال جيوشه اليها وأخذها بالقوة، بناءً على هذا نجد أجماع بين الباحثين على أهمية بلاد الشام بالنسبة لمحمد علي وتخطيطه لضمها لدولته، ولكن هناك اختلاف حول سبب توجه محمد علي نحوها أو هدفه من هذا التوجه، فالهدف المصري من ضم الشام كان متعدد الأغراض ويمكن تقسيمها إلى بعيدة ومباشرة.

أ-الأسباب البعيدة غير المباشرة:

❖ **الناحية الاستراتيجية:** تعد سوريا الفناء الخلفي لمصر والامتداد الاستراتيجي والطبيعي لها منذ بداية التاريخ، فهي البوابة الشرقية لمصر والتي جاءت منها أغلب الحملات، ومن ثم فإن الهدف من ضم سوريا هو تأمين مصر، وخطوة استباقية لحماية حكمه في مصر في حال فكر السلطان العثماني بإزاحته عن حكم مصر، وقد أكد محمد علي هذا لمبعوثه في إستنبول عندما كان يخبره بأن الشام ضرورة ملحة للأمن المصري[٢].

❖ لم تكن الأبعاد الاستراتيجية الدافع الوحيد وراء الحملة المصرية على الشام فالمكاسب السياسية لم تكن تقل أهمية، فطموحات محمد علي كانت تهدف إلى تكوين امبراطورية عربية تكون قاعدتها مصر، وهو ما لم يكن يتم إلَّا بضم سوريا، فضمها لمصر معناه إضفاء الشرعية على الامبراطورية العربية المتنظرة لأن سوريا كانت دائماً إحدى الأضلع الثلاث التي قامت عليها معظم الدول العربية الإسلامية الكبرى، وقد عبر إبراهيم باشا عن هذا الهدف أثناء حملة الشام، فذكر أن الهدف من الحرب كان قطع كل الصلة بين الولايات الناطقة باللغة العربية واللغة التركية، فكانت هذه الحملة الخطوة الحاسمة نحو إقامة الدولة العربية الكبرى في مصر والشام والجزيرة العربية والسودان[٣].

❖ من الناحية الاقتصادية فإن سوريا كانت أغنى مقاطعات الدولة العثمانية وضمها لمصر كان حتماً سيدعم مركز مصر الاقتصادي، علاوة على أنها كانت مصدراً مهماً لإمداد الجيش المصري بالمجندين، وتوفير الأخشاب اللازمة للبحرية المصري[٤].

(١)- محمد، أبو جبل، تاريخ الوطن العربي.....، ص٣٣٨.

(٢)- عبد الرحمن الرفاعي، عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٩، ص٢١٧-٢١٨.

(٣)- محمد عبد الستار البدري، المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي، دار الشروق،ط١، القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٥.

(٤)- البدري، المواجهة المصرية ......، ص٩٥.

ب-الأسباب القريبة "المباشرة":

والتي تتمحور بمجملها حول خلاف محمد علي مع عبد الله باشا والي صيدا، والتي اتخذ منها محمد علي سبباً مباشراً لتحريك قواته لضم الشام، والتي يمكن حصرها بما يلي:

- ❖ رفض عبدالله باشا إعادة الفلاحين المصريين الهاربين إلى سوريا من التجنيد، بحجة أن سوريا ومصر تابعة للسلطان والسكان في كلا البلدين من رعاياه ولهم حق الإقامة في أي مكان يختارونه.
- ❖ رفض عبدالله باشا تسديد دينه الذي دفعه محمد علي باشا عنه للسلطان العثماني كشرط لعودته لولاية صيدا.
- ❖ منع عبدالله باشا تصدير بذر دود الحرير من لبنان إضراراً بمحمد علي، الذي كان يعتمد عليها في صناعة الأقمشة الحريرية.
- ❖ قيام عبدالله بتشجيع التهريب في مصر إضراراً باقتصاد حكومة محمد علي باشا(١).

هذه الأسباب مجتمعة هي ما جعلت محمد علي يقدم على ضم سوريا واضعاً ستاراً شرعياً أمام السلطان العثماني وهو تأديب عبدالله باشا.

٢- إعداد الحملة ومسارها:

أمر محمد علي بإعداد الجيش، وعين ولده إبراهيم باشا قائداً عاماً، وسليمان بك الفرنساوي قائم مقاما له، وجند ستة آليات(٢) من المشاة وأربعة من الفرسان وأربعين مدفعاً من مدافع الميدان وكثير من مدافع الحصار الضخمة وما يلزم ذلك من العتاد والمؤن(٣). تحرك الأسطول المصري في ٢٩ تشرين الأول ١٨٣١ بقيادة إبراهيم باشا ووصل إلى يافا ثم إلى حيفا واستولى عليها دون مقاومة، في حين تقدم الجيش المصري براً بقيادة إبراهيم باشا يكن ووصل إليها بعد أن دانت له غزة والقدس ونابلس وما يليها من البلاد(٤).

---

(١)- مجهول، مذكرات عن حملة إبراهيم باشا....، ص١٤-١٥.

(٢)- الاي: معناه موكب السلطان، وبالأصل هو المفرزة عسكرية التي اصطلح على إطلاقها في الدولة العثمانية على الوحدات العسكرية ما بين الكتيبة واللواء، وقد عد الآلاي الواحد ثلاث كتائب من المشاة، كل كتيبة تتكون من ثمانية أفواج، وعدّ خمسة أفواج من الخيالة الاياً، أما المدفعية فقد عدّ ست بطاريات منها الاياً. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات...، ص٢٢-٢٣.

(٣)- كرد علي ، خطط الشام، ص٥١.

(٤)- العظمة، مرآة الشام تاريخ... ، ص٢٩٢.

توجه إبراهيم باشا بعدها إلى عكا وأطبق الحصار عليها، وكانت عكا أشهر مدن الشام بحصانتها وفيها خمسة آلاف مقاتل، واستمر حصارها لمدة سبعة أشهر، تحاصرها البوارج الحربية من البحر وثلاثون ألف جندي من البر[١]، أثناء الحصار علم إبراهيم باشا بتجنيد السلطنة العثمانية ٢٠ ألف مقاتل بأمرة عثمان باشا والي طرابلس، فعمد إبراهيم باشا على ترك قسم من الجيش على حصار عكا والتقى مع القسم الآخر في ضواحي حمص بالجيش العثماني، والحق به هزيمة منكرة وغرق كثير من عناصره بنهر العاص ولاذ قائده بالفرار، في حين سيطر إبراهيم باشا على بعلبك وعاد إلى عكا وشدد الحصار عليها وتمكن من احتلالها بمساعدة العرب والدروز والموارنة الذين انضموا إلى جيشه وبمساعدة الأمير بشير الشهابي الذي دخل في طاعته، واستسلمت الحامية المحاصرة وأُخذ واليها عبدالله باشا أسيراً إلى مصر[٢]، كانت مصر كريمة مع عبدالله باشا فاستقبل مع حاشيته بالإسكندرية كالوزراء وعاش في مصر وتعهدت مصر بنفقاته كما حفظت له أمواله ومجوهراته وحريمه[٣].

تقدم الأسطول المصري إثر ذلك وفتح سواحل الشام كاللاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وصور، في حين تقدم إبراهيم باشا ومعه الأمير بشير الشهابي باتجاه دمشق قصد فتحها، حاول واليها العثماني علي باشا جمع جنده المحلي وأضاف إليه نفراً من الأكراد وخرج معهم إلى سهل داريا لمقاومة الجيش المصري، لكنه لم يفلح بذلك وأرسل إبراهيم باشا إلى أهل دمشق يدعوهم إلى الخلود للسكينة وتمكينه من دخول المدينة سلماً كيلا يصيبهم أذى، ودخلها يوم ١٦ تموز بعد أن انسحب منها الوالي والقاضي والنقيب والمتسلم وأغلب الأعيان والأتراك[٤]، وأقام إبراهيم باشا في دمشق ١٨ يوماً، ورتب الإدارة فيها على نظام جديد فعين أحمد بيك اليوسف أحد أعيانها متسلما وأنشأ ديواناً مؤلفاً من ٢٠ من أعيان المدينة سماه ديوان المشورة يختص بالنظر في دعاوي الرعية والحكومة [٥].

جزع الباب العالي لسقوط عكا بيد الجيش المصري وكان يظن أنها سترده خائبا كما ردت نابليون من قبل، فما كان منه إلَّا أن أعلن عصيان محمد علي وحشد جيشاً مؤلفاً من ٦٠ ألف مقاتل واسطولاً من ٢٥ سفينة لمحاربته، وعهد بقيادة الجيش إلى حسين باشا وكان من أكفأ قادتهم ووهب له ولاية مصر وكريت، وحين وصل حسين باشا بجيشه مضائق جبال طوروس أنفذ محمد باشا والي حلب وتحت إمرته مقدمة الجيش وأمره بالتحصن بحمص، ولما علم إبراهيم باشا بذلك، تقدم من دمشق باتجاه حمص واستدعى من بعلبك وطرابلس بقية جنده، واشتبك مع الجيش العثماني بواقعه حمص الشهيرة في ٨ حزيران ١٨٣٢ والتي هزم فيها الجيش العثماني وغنم الجيش المصري الكثير ودخل

(١)- الرفاعي، عصر محمد علي، ص٢٢٣.

(٢)- كرد علي، خطط الشام، ص٥٢

(٣)- لطيفة، الحكم المصري في الشام...، ص٤٢.

(٤)- العظمة، مرأة الشام...، ص٢٩٣.

(٥)- الرفاعي، عصر محمد علي، ص٢٢٩.

على إثرها حمص[١] وحماه وتابع تقدمه باتجاه حلب التي منعت فلول العثمانيين من دخولها، وعسكر فيها لبعض الوقت ثم تابع تقدمه والتقى في بيلان مع الجيش العثماني بقيادة حسين باشا، وانتصر عليه بعد معركة دامت لثلاث ساعات اجتاز إبراهيم باشا على إثرها جبال طوروس، وسيطر على أدنه وطرسوس وأخذ يوطد مركزه في الولايات التي فتحها ثم تابع تقدمه في الأناضول حتى قونية التي التقى فيها بجيش عثماني آخر بقيادة الصدر الأعظم محمد رشيد باشا في ٢١ كانون الأول ١٨٣٢، هزم فيها الجيش العثماني ووقع قائده في الأسر وغنم المصريين الكثير من الذخائر والمدافع وأسرو ١٠ ألاف عسكري وما لبث إبراهيم باشا أن تقدم واستولى على كوتاهية[٢].

كانت معركة قونية من المعارك الفاصلة في حروب مصر لأنها فتحت أمام الجيش المصري طريق الأستانة إذ أصبح على مسيرة ستة أيام من البوسفور، وكان الجيش المهزوم آخر جيش يرسله السلطان محمود الثاني ١٢٢٢-١٢٥٤هـ-١٨٠٨-١٨٣٩م لإيقاف التوسع المصري، ورأى ضرورة التفاهم مع محمد علي بعد عجزه عن إيقاف تقدمه[٣].

٣- مواقف الدول الأوروبية من التوسع المصري:

في هذه الأثناء كانت الدول الأوربية منشغلة بالأحداث القائمة في القارة الأوربية، وقد راعها الانتصارات التي حققها الجيش المصري، فبدأت تتدخل لتحقيق مطامعها الخاصة وتنفيذ مآربها الذاتية، وكانت كل هذه الدول ملتزمة بمبدأ واحد لا تحيد عنه وهو ضرورة الإبقاء على الدولة العثمانية ككيان سياسي لحفظ التوازن الأوربي.

فبالنسبة **لبريطانيا** فقد أهملت خلال هذه الفترة مؤقتاً سياستها التقليدية الداعية لحماية الدولة العثمانية لأسباب تتعلق بأزمة الثورة البلجيكية واستقلالها عن هولندا، لذك حين طلب السلطان معونة انكلترا العسكرية لم تستجب له واكتفت بالضغط على الطرفين لتسوية الأمر فيما بينهم[٤].

على عكس الموقف البريطاني فإن الدبلوماسية **الفرنسية** قررت العمل على احتواء الأزمة بين السلطان والوالي المصري مستغلة نفوذها التقليدي مع مصر، فقد كانت تخشى من عواقب استيلاء محمد علي على الشام والتوغل في الأناضول وهو ما كان سيهدد الكيان العثماني ويفتح المجال أمام التدخل الروسي، في واقع الأمر أن فرنسا لم يكن لديها مانع من قيام حكم مصري في الشام فالعلاقة بين فرنسا ومصر وطيدة تتناسب مع الأهداف الفرنسية في المتوسط أما الوجود العثماني فهو في النهاية ضرورة تفرضها الظروف الاستراتيجية الأوربية ومن هذا المنطلق بات على فرنسا التوفيق بين

(١)- الرفاعي، عصر محمد علي ، ص٢٢٩-٢٣٣.
(٢)- كرد علي ، خطط الشام، ص٥٤.
(٣)- الرفاعي، عصر محمد علي، ص٢٣٧.
(٤)- أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ص٩٦.

هذين الموقفين: حماية الدولة العثمانية من ناحية، ومساندة حليفها من ناحية أُخرى، لذلك أسرعت للوساطة بين محمد علي والسلطان العثماني[١].

أما بالنسبة للموقف **النمساوي** فقد كان مؤيداً بصفة عامة للدولة العثمانية في هذه الأزمة لخوفها من قيام روسيا بالتدخل لصالح الدولة العثمانية[٢].

كان الخطر الأكبر من وجهة نظر الدول الأوربية هو الأطماع **الروسية** التي قد تؤدي إلى قيام روسيا بوراثة الدولة العثمانية في حال تعرضها لهزة قوية أو من خلال وقوع الدولة العثمانية تحت الوصاية السياسية الروسية وهو ما لم يكن مقبولاً للقوى الأوروبية الاخرى[٣].

هذا بالنسبة لمواقف الدول الأوروبية أما على الأرض، فبعد الهزائم التي مني بها السلطان العثماني حاول توقيع الصلح مع محمد علي فأرسل وفد عرض عليه جنوب بلاد الشام مقابل الانسحاب ولكن محمد علي رفضه وأصر على أن يضم سوريا وأدنه وبذلك تكون جبال طوروس هي الحد الطبيعي بين مصر وتركيا، رفض السلطان مطالب محمد علي وفضل اللجوء الى الحصول على المساعدة من الدول الأوروبية[٤].

وبعد فشل السلطان محمود الثاني من الحصول على مساعدة الدول الأوربية لم يجد بداً من قبول المساعدة الروسية لرد الخطر المصري والضغط على محمد علي لسحب قواته من كوتاهية، وبقبول السلطان المساعدة الروسية نزلت القوات الروسية على شواطئ البوسفور لحماية الدولة العثمانية مما أثار ردود أفعال واسعة على المستوى الأوروبي وهو ما كانت تخشاه بريطانيا وفرنسا والنمسا، فكان هذا حافزاً لزيادة الضغط الأوروبي على الطرفين مما أسفر عن توقيع أتفاق كوتاهية في أيار ١٨٣٣ وبموجبه أضيفت ولايات الشام لإدارة محمد علي شخصياً طوال حياته، كما أعطيت ولاية أدنه لابنه إبراهيم باشا، على أن تؤدي ولايات ما يستحق عليها للخزانة السلطانية[٥]. أنهى هذا الصلح الحرب العثمانية المصرية الأولى لصالح مصر سياسياً وعسكرياً وحصل بموجبه محمد علي على مكاسب كبيرة ، ولكن كان هذا الصلح أشبه بهدنة بين الطرفين وأضحى تجدد الحرب بينهما مسألة وقت لا أكثر.

ثانياً: السياسة المصرية اتجاه الرعايا في بلاد الشام ١٨٣١- ١٨٣٩م

(١)- البدري، المواجهة المصرية.... ، ص١٠٦-١٠٧.
(٢)- طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، ٩٧.
(٣)- البدري، المواجهة المصرية...، ص١٠٨.
(٤)-الرفاعي، عصر محمد علي، ص١٣٦.
(٥)- طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، ص٩٤-٩٥. مجهول، مذكرات تاريخية...، ص١٦.

بالرغم من قصر عمر الوجود المصري في بلاد الشام (١٨٣١-١٨٤٠)، إلا أنه لعب دوراً كبيراً في تاريخها، فمنذ استيلاء القوات المصرية على الشام عملت الإدارة الجديدة على بسط الأمن بين ربوعها ومحاولة بسط إدارة جديدة ومنظمة عصرية وعلمانية[١]. حيث أدرك محمد علي باشا أن السلطان العثماني أجبر على توقيع صلح كوتاهية وأنه سينقض هذا الصلح في أول فرصة مناسبة، لذلك أخذ يعمل على ثلاث أصعدة:

على الصعيد العثماني الإسلامي حيث حاول طمأنة السلطنة على تبعيته لها وعدم تفكيره بالانفصال عنها، التزاماً منه بالرابطة الإسلامية، وحاول إعادة الثقة بينهما مذكراً بخدماته العظمى إليها ومحذراً إياها من بريطانيا وأغراضها في المنطقة. وعلى الصعيد الدولي كان محاولة كسب الرضى الأوروبي وخاصة البريطاني، دون أن يمس بالمصالح الإسلامية، وأرسل اليها مذكرة ندد فيها بالخطر الروسي واستعداده للتصدي له مقابل إقرار ما وصلت إليه دولته، ولكن انكلترا أجابته بالرفض. وعلى الصعيد المحلي كان الاستعداد العسكري المتمثل بتكوين الجيش الوطني القوي في سوريا أسوة بمصر، وذلك للتصدي لأعدائه في حال معاودة الحرب[٢].

حكم المصريين بلاد الشام لمدة تسع سنوات وصفها حسين مؤنس بأنها خير سنوات شهدتها الشام في تلك الفترة العصيبة [٣]، استهلها إبراهيم باشا بإلغاء التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة أيام العثمانيين ووحدها في ولاية واحدة أطلق عليها اسم عربستان وجعل عاصمتها دمشق[٤]، وفي هذا يقول الحصني "**أن من أعمال ذلك الرجل أن عرف لدمشق حقها فأنزلها منزلها وجعلها للبلاد الشامية أم قراها ودليل سراها ومصدر الأوامر والنواهي**"[٥] ، وعهد محمد علي إلى شريف باشا ولاية دمشق[٦]، في حين استقر إبراهيم باشا في انطاكية ليرقب تحركات السلطنة العثمانية عن قرب، وقام بتثبيت الزعماء المحليين الذين انحازوا إلى صفه ضد العثمانيين، وهم أصحاب النفوذ في مناطقهم كالأمير بشير الشهابي في جبل لبنان والشيخ حسين عبد الهادي في عكا ومصطفى آغا بربر في طرابلس[٧]، ورغم نجاح إبراهيم باشا في توحيد ولايات الشام في وحدة سياسية وإدارية متماسكة إلَّا أنه اضطر تحت ضغط الانتفاضات الداخلية أن يعيد التشكيلات الإدارية التي كانت سائدة من قبل،

(١)- سالم، الحكم المصري.....، ص ٦٥-٧٠.

(٢)- محمد، أبو جبل ، تاريخ الوطن العربي الحديث، ص٣٤٨-٣٤٩.

(٣)- حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي، ط٢، القاهرة، ١٩٣٨،ص٢٧٥.

(٤)- طربين، تاريخ المشرق العربي.. ، ص ٣٣٨.

(٥)- محمد أديب الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، تحقيق كمال صليبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣ ج١، ص٢٦١

(٦)- كرد علي، خطط الشام، ص ٥٧

(٧)- طربين، تاريخ المشرق العربي..، ص ٣٣٨.

فأصبحت بلاد الشام مقسمة إلى ست مديريات وهي دمشق وحلب وأضنه وطرابلس وصيدا ويافا، بالإضافة إلى أمارة لبنان الممتازة التي ظل الأمير بشير الشهابي أميراً عليها، وكان يرأس كل مديرية من المديريات الست مديراً يأتي في الأهمية بعد إبراهيم باشا وشريف باشا، وسمي لكل مدينة متسلم كان بمثابة المدير الإداري فيها ويساعده موظف يدعى وكيل المتسلم كان يقوم مقامه في حال غيابه ويشاركه أعباء الحكم اليومية(١)، كما أمر إبراهيم باشا بتكوين مجلس شورى دمشق ومجلس في كل مدينة لا يقل عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة وأختار أعضاءه من الشخصيات البارزة في المجتمع وأوكل إليه السلطة القضائية للحكم في القضايا المدنية والتجارية، كما أنيطت به اختصاصات مالية اقتصرت على الضرائب وعقود الالتزام، وكان مجلس شورى الشام المرجع الأساسي لباقي المجالس وقد تعددت المجالس واتسع نفوذها ووقفت أمام تعنت أصحاب السلطات وشجعها إبراهيم باشا وساندها ونبه المسؤولين بعدم أتخاذ أي قرار دون الرجوع إليها(٢)، ولم يجري أي تعديل جوهري في النظام القضائي لئلا تعتبر ماسة بسيادة الباب العالي في بلاد الشام ولكن لا تصبح أحكام قضاة الشرع نافذة إلَّا بعد مصادقة حاكم الولاية وخصصت رواتب للقضاة ونوابهم ولكتاب المحاكم حتى لا يلجأوا لاستخدام الطرق الملتوية(٣).

بالنسبة للإدارة المالية عُهد إلى حنا بك البحري بإدارتها فكان بمثابة وزير للمالية وامتدت مسؤولياته على الشام كلها فكان عليه أن يُعد الميزانية ويغطي احتياجات الجيش ويعمل على زيادة الإيرادات، وأُعطيت مالية حلب إلى أخيه جرمانوس بحري، وكان لديه المواهب التي تمتع بها أخوه ومنح مطلق الحرية في تصرفاته، وعين مباشرين بجوار المتسلمين مسؤولين عن الحسابات وتحصيل الأموال الأميرية وصرف المرتبات وهم تابعين مباشرة لحنا البحري(٤).

في المجال الاقتصادي أقدم إبراهيم باشا على تشجيع الزراعة وحاول القضاء على العقبات التي اعترضتها، فعمل على توطين البدو في وادي الفرات وأنشأ لهم القرى ومنحهم أراضي معفاة من الضرائب وأقرضهم الأموال لشراء الأدوات الزراعية والمواشي، وسعى لتوطيد الأمن في البلاد فعمل على منع البدو من الإغارة على مدن الشام، وأبطل المغارم التي كان يفرضها آل أبي غوش أصحاب قرية العنب الواقعة بين القدس ويافا على حجاج بيت المقدس وسعى إلى تطهير البادية من أعمال النهب وسلب القوافل وأبطل إتاوات العشائر على المدن(٥). كما ألغى أعمال المصادرة وأحيا الزراعة

(١)- فندي أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية١٨٣١-١٨٤٠، ط١، دمشق، ٢٠٠٠، ص٤٤-٤٥.
(٢)- لطيفة، الحكم المصري في الشام...، ص٨٠-٨٢.
(٣)- طربين، تاريخ المشرق العربي..، ص٣٣٨-٣٣٩.
(٤)- لطيفة، الحكم المصري في الشام...، ص١٠٧-١٠٨.
(٥)- طربين، تاريخ المشرق العربي....، ص٣٣٩.

والصناعة والتجارة ونشّط تربية دود الحرير وأمر باستخراج بعض المعادن[١]، ونعم الفلاحين بالحماية المصرية التي رفعت عنهم شرور الانتهازيين، وخضع الشيوخ للرقابة حتى لا يمارسوا تسلطهم السابق وأوكل الى المتسلمين تفقد أحوال الفلاحين، كما ساندتهم الإدارة المصرية ضد مستغليهم من التجار الأجانب، وصدت هجمات البدو الرحل عنهم، وعملت الإدارة المصرية على إدخال زراعات جديدة فجرت تجربة زراعة القطن طويل التيلة وكذلك زراعة قصب السكر والبن، وكما هو مطبق في مصر لجأت الإدارة المصرية إلى تطبيق سياسة الاحتكار، فاحتكرت الحرير والصابون وضروريات أخرى[٢]، وازدهرت الصناعة في بلاد الشام وتجلى فيها الاختصاص، فاختصت دمشق بأثواب الحرير القطني وسروج الخيل ودبغ الجلود، وحلب بالأثواب الحريرية المقصبة بالذهب، وطرابلس والقدس ونابلس ويافا بالصابون، كما ازدهرت التجارة وغدت مشق دعامة أساسية في تجارة الشرق، وحلب مركزاً للتجارة مع الأناضول والعراق[٣]، أما بالنسبة للضرائب فقد قضت الإدارة المصرية على فوضى الضرائب العثمانية السابقة فنظمتها وزادت عليها ضريبة الفردة التي فرضت على من تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٠ وكان مقدارها لا يقل عن ١٥ قرشا ولا يزيد على ٥٠٠ قرش[٤].

تابع محمد علي سياسة التسامح الديني التي درج عليها في مصر ونقلها إلى جميع ممالكه، فقد نعم غير المسلمين في الشام بمعاملة حسنة بفضل إقرار المساواة التامة بين مختلف طوائف السكان، وسمح بتأسيس قنصليات للأوربيين في دمشق ورفع أعلامهم على مبانيها لأول مرة[٥]، وسمح للمسيحيين أن يرتقوا مراكز حكومية عالية وأن يركبوا الخيل ويعتموا بالعمامة البيضاء، وهي امتيازات كان المسلمين فقط يتمتعون بها[٦]. كما أصدر إبراهيم باشا منذ دخوله بلاد الشام أمراً بإلغاء كافة العوائد والمرتبات التي كانت تفرض على الأديرة والمعابد، وكان يوزع جزء منها كمرتبات على بعض موظفي الإدارة مثل القضاة، كما أمر بدفع هذه المرتبات لمن كانوا يحصلون عليها من خزانة الدولة[٧].

(١)- كرد علي، خطط الشام، ص٥٧-٥٨.
(٢)- لطيفة، الحكم المصري في الشام...، ص١٥٠-١٥٤.
(٣)- نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، ص١٦٩.
(٤)- طربين، تاريخ المشرق العربي...، ص٣٣٩.
(٥)- طربين، تاريخ المشرق العربي...، ص٣٤٠-٣٤٢.
(٦)- فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، ط٣، بيروت، ١٩٧٨، ص٥١٣.
(7) - Afab jutbi, Al sayyid mersot Egyptian the reign of Muhammad Ali, Cambridge, 1990,p222, 223.

نال المسيحيين واليهود الكثير في بلاد الشام الكثير من الامتيازات التي سارت بهم عدة خطوات نحو إعلان المساواة بين كافة الطوائف، وهو ما يعتبر خطوة نحو إعلان الدولة المدنية وإلغاء السيادة الدينية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فعندما طلب المسيحيون من أهالي حماة توسيع كنيستهم لأنها صغيرة، فأجابهم إبراهيم باشا أنه يصرح لهم بتوسيعها. كما أمرت إدارة محمد علي بعدم تسخير دواب الأديرة، وعندما طالب رهبان دير الروم المقيمون في القدس رفع الجمارك عن الصابون والهدايا التي يرسلونها لذوي المراحم والإحسان لاستجلاب الدعاء، فأجابهم بعدم أخذ جمارك هذه الهدايا، وفرض إبراهيم باشا الحماية على الاديرة وعدم التعدي عليها، وكان إبراهيم يقول عن المسيحيين" **أنهم رعية سعادة افندينا ولي النعم المعظم واجب لهم الصيانة والحماية والرعاية**"(١). وبذلك أفسح المجال أمام الإرساليات الأجنبية التبشيرية الغربية، وأتاح مجال العمل أمام القوتين الأمريكية والفرنسية.

وقف محمد علي موقفاً مزدوجاً من المرتدين عن الإسلام وهو موقف ساند وساعد التبشير، وعكس مدى عجز الإدارة المصرية في مواجهة التبشير الذي تقوى وأصبح يمارس حتى بين المسلمين أنفسهم، وهو ما كان ممنوعاً ولا يجرؤ على العمل به قبل الحكم المصري للشام، فوقفت موقفاً سلبياً من الذين ارتدوا وأعلنوا اعتناقهم للمسيحية وذلك من منطلق الإدارة العلمانية التي تبنتها في عهد محمد علي، وكثيراً ما تدخل قناصل الدول الأوربية لحماية المرتدين، وهو أمر قوى المسيحية والإرساليات التبشيرية التي استفادت من هذه الامتيازات التي كفلتها لهم في مرحلة لاحقة التنظيمات العثمانية عام ١٨٥٦ في مواجهة المسلمين. ولم يقف الأمر عند هذه الحالة- أي عدم معاقبة المرتدين- بل امتد لأكثر من ذلك في مراحل أخرى مثلاً عندما أرادت فتاة مسيحية اعتناق الإسلام وذهبت أمام القاضي وأعلنت إسلامها، تدخل القناصل لمنع ذلك بحجة أنها صغيرة وأنها أجبرت على الإسلام مما أدّى للتأثير على الفتاة وانكارها الإسلام بعد ذلك وهذا موقف سلبي(٢).

واهتم إبراهيم باشا بالتعليم حيث بدأ بإنشاء المدارس في المدن الرئيسة مثل دمشق وحلب وغيرها وفُتحت الكتاتيب في القرى والأرياف، وافتتحت المدارس الجهادية في المدن مثل دمشق وحلب لتدريس العلوم الحديثة كالهندسة والحساب واللغة والتاريخ، وذلك من أجل إمداد الجيش والإدارة بالكوادر المتعلمة، وجلبت الكتب من مصر، حيث فضل إبراهيم باشا ذلك على إنشاء مطبعة في حلب والتي تقدم مجلس الشورى فيها بطلب المطبعة، واستقدم المدرسون من مصر وأوروبا، وأرسلت البعثات العلمية إلى مصر لدراسة الطب فيها خصوصا، وسمح لغير المسلمين بافتتاح المدارس فنشط

(١) - عيسى، التنصير الأمريكي....، ص ٢٩٧.

(٢)- عيسى، التنصير الأمريكي...، ص ٣٠٤-٢٠٥.

المبشرون والقناصل في ذلك، وفتحت المدارس في دمشق وبيروت والقدس وغيرها كما افتتح اليهود مدارسهم الخاصة بهم[١].

ويُذكر تنصر الأمير بشير الشهابي وهو من اصدقاء ومعاوني الإدارة المصرية في بلاد الشام، وتشجيع بقية الشهابين على اعتناق النصرانية ويذكر أبو شقرا المعاصر قوله: ثم أنه بعد ارتداده جمع كبار الشهابين إلى ناديه وأبان لهم جلية قصده من التنصر – وهو الحصول على دعم ومكاسب من الدول الاوربية– مقترحاً عليهم أن يقتدوا به ويحذو حذوه وقد أوضح لهم عن الفوائد التي تنجم لهم بترك الإسلام[٢]. وعندما بلغ محمد علي تنصر بعض الدروز، طلب من شريف باشا ومن الأمير بشير الشهابي الحيلولة دون ذلك، ولو باستخدام القوة. ووقفت الإدارة المصرية موقفاً متشدداً من وكيل أحد القناصل الذي اشترى فتاة مسلمة. بذلك الموقف مزدوج كانت السياسة مصرية مشجعة للبعثات التبشيرية طلائع الاستعمار الاوربي الحديث[٣].

كان الجيش في الواقع عماد الإدارة المصرية في الشام ولهذا فإن توطيد الحكم المصري فيها كان يعني بالضرورة تدعيم الجيش والقضاء على العناصر المناوئة له، وفي سبيل ذلك طبق إبراهيم باشا التجنيد الإجباري فيها عام ١٨٣٤، ولتحقيق التجنيد والقضاء على النقمة التي أثارها وجب أولاً نزع السلاح من الأهالي وهي أشياء جديدة لم يعرفها المجتمع الشامي[٤]، ويقول محمد كرد علي أن الناس حمدوا حكومة محمد علي في الشام ولم يتبرموا بها لو لم يقم إبراهيم باشا بإيعاز من أبيه بتجنيد الشبان، ولو لم يثقل كاهل الأهالي بالضرائب إذ قام برفعها ثلاث أضعاف ما كانت عليه في السابق[٥]، إضافة إلى ذلك لجوئه إلى تطبيق سياسة الاحتكار التي درج عليها أبيه في مصر، وأمره بنزع سلاح الأهالي، لهذه الأسباب أخذ السكان ينتفضون على الحكم المصري من كل جهة حتى اضطروهم لاستكثار الجند لحفظ مراكزهم، وبدأت الثورات ضد الحكم المصري في فلسطين عام ١٨٣٤ ثم امتدت إلى جبال العلويين في شمال سورية ثم وصلت حوران إلى أن امتدت إلى لبنان سنة ١٨٤٠ وقد استغل عملاء الانكليز والأتراك الحالة النفسية الثائرة، وحاولوا إشعال نار الفتنة الكامنة بالرشوة حيناً وبالسلاح والوعود حيناً آخر[٦]، ويمكننا التمييز بين اتجاهين للمقاومة الشامية للحكم المصري، فالوطنية منها رغم الضرر الذي لحقها من الحكم المصري العربي، إلَّا أنها تمسكت به

(١)- خالد بني هاني، تاريخ دمشق وعلماؤها خلال الحكم المصري ١٨٣١-١٨٤٠م، دار صفحات، دمشق، ٢٠٠٧، ص١٠٣-١٠٥.

(٢)- يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان في عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، بيروت، د.ت، ص٨.

(٣)- عيسى، التنصير الأمريكي....، ص ٣٠٦.

(٤)- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م، دمشق، ص٤٠٧-٤٠٨.

(٥)- كرد علي، خطط الشام، ص٥٨.

(٦)- حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم.....، ص٥١٣- ٥١٥.

وفضلته على الحكم الأجنبي، فهي لم تكن تريد سوى الإنصاف والعدول عن بعض القرارات المجحفة بحقهم، أما العميلة منها فأصحابها لم يتحركوا بهدف الإصلاح والبناء وإنما بهدف إسقاط الدولة العربية الإسلامية لمحمد علي في سوريا، ولم يتحركوا بمبادرة ذاتية وإنما تلبية لفعل تامر خارجي من الطرفين العثماني والبريطاني، وتركزت في فئتي الإقطاعيين واليهود، فالذي يثور لضرر لحقه من ضرائب أو تجنيد أو احتكار سلعه غير الذي يثور تآمراً على مصلحة الوطن وأمنه(١).

ثالثاً: نتائج السياسة المصرية على الرعايا وتنظيمهم الملي العثماني في بلاد الشام ١٨٣١-١٨٣٩م:

على الرغم أن الحكم المصري لم يدم أكثر من تسع سنوات في بلاد الشام ومع بدايات سنة (١٢٥٦هـ/١٨٤٠م) انسحب محمد علي بقواته العسكرية بعد اشتداد الضغط المحلي والعثماني والأوروبي عليهم، فإن آثار حكمهم للشام الذي دام حوالي التسع سنوات(١٢٤٧هـ-١٢٥٦م/١٨٣١هـ-١٨٤٠م)، كانت أعظم تأثيراً على الشام والدولة العثمانية -على وجه العموم- من الفترة الزمنية القصيرة التي قضوها في الشام، هذه الآثار التي يمكن أن تظهر في أربعة جوانب: سياسي واقتصادي واجتماعي- ثقافي.

١- الجانب السياسي:

بعد خروج المصريين من الشام سنة(١٢٥٦هـ/١٨٤٠م) عاد العثمانيون إليها، لكي تخضع لهم مرة أخرى، بعد انقطاع دام حوالي تسع سنوات. ولكن هذه العودة رافقها بعض التغيرات على المستوى السياسي المحلي والدولي. فإن ما أحدثه المصريون من تغيرات على طبيعة التكوين السياسي داخل المجتمع الشامي، من الحد من نفوذ الآغوات والعلماء والاعيان في مجال سيطرتهم المباشرة على الفئات الاجتماعية المنتسبة إليهم، بل على العكس زاد من نشاطهم في مجال تسيير الأمور داخل مناطقهم، من خلال مشاركتهم في مجالس الشورى، التي كانت أشبه ما تكون ببرلمانات محلية، تتمتع بالمراقبة على الشؤون الإدارية والقضائية والسياسية، إضافة إلى إيجاد نظام جديد لتوزيع السلطات من خلال الحد من سلطة الوالي أو المتسلم، بعد أن كانت مطلقة، في تسيير الأمور داخل الولاية، من خلال منح بعض سلطاته إلى مجالس الشورى، ومشاركتهم في اتخاذ القرار في بعض الأحيان(٢)، وذلك الأمر الذي ينطبق على الشؤون القضائية. هذا الأمر الذي دعا العثمانيين إلى التعامل مع هذه الفئة بأسلوب جديد، وربما الأمر الذي أكده أحد بنود خط شريف كلخانه الذي صدر في(٢٦شعبان١٢٥٥هـ/٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٩م)، الذي قدم فيه السلطان عبد المجيد الأول

(١)- محمد، أبو جبل، تاريخ الوطن العربي الحديث...، ص٣٥٣-٣٥٥.

(٢)- قسطنطين بازيلي ، سوريا و ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة ميسر صابر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٨، ص١٤٩-١٥٠.

الوعد بإصلاح الإدارة والقضاء، حيث انتزع فيه من الولاة الجرأة على القتل والمصادرة، كذلك يلزم أن تنظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علناً بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية، وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز إعدام احد أصلاً، ولا خفياً، ولا جلياً، ولا بطرق التسميم[١]، حيث نص على كل من يخالف القانون مهما كان مركزه يخضع لمحاكمة أمام المحاكم بمقتضى القانون وتشكيل محاكم نظامية يحاكم أمامها المجرمون وتكون جلساتها علنية وكل إنسان يصبح مالكاً لأمواله ولا يتعرض للمصادرة إلا بمقتضى القانون[٢]، وكان السلطان عبد المجيد الأول قد أقر بان توزع نسخ من هذا المرسوم على كافة نواحي الدولة العثمانية، بما فيها بلاد الشام، التي كانت لا تزال خاضعة للحكومة المصرية[٣]، وربما هدف من وراء ذلك جذب أهالي بلاد الشام إلى جانب الدولة العثمانية من خلال التأكيد على منحهم ما منحهم إياه المصريون وزاد عليه[٤].

وعليه فقد أجبر الولاة العثمانيون، وخصوصاً في دمشق، على التعامل مع هذه الفئة الاجتماعية على أساس شبيه بتعامل المصريين معها. وكان المصريون قد أراحوا الولاة العثمانيين من جهة أخرى، من خلال تخلصهم من بعض الفئات القادرة على إحداث الشغب داخل المدن بواسطة تقليم أظافر هذه الفئة، وتخليصهم من العناصر التي شاركت في فتنة دمشق سنة(١٢٤٧هـ/١٨٣١م)، مما ساعد الولاة على فرض الأمن والاستقرار داخل المجتمع الدمشقي، كما فرض عليهم- من جهة أخرى- التعامل مع فئات الأوروبيين، وتمتعوا بحماية هؤلاء القناصل، وما برز من أعيان جدد عقب خروج المصريين[٥].

يضاف إلى ذلك التقسيم الإداري الذي مارسه المصريون في بلاد الشام من إيجاد السلم الهرمي الإداري، الذي يبدأ بالحكم دار والمتسلم، وصولاً إلى مختار القرية وشيخ القبيلة، مروراً بمجالس الشورى والمحافظين وغيرهم. هذا الأمر الذي دعا العثمانيين إلى تغيير أسلوبهم الإداري للشام وغيرها من ولايات الدولة العثمانية، وهذا ما يتضح جلياً من خلال نصوص خط شريف كلخانة أو التنظيمات الخيرية التي حدت من نفوذ الولاة، كذلك قيام العثمانيين بإعادة تنظيم ولاية الشام وتقسيمها الإداري[٦].

---

(١)- عوض، الإدارة العثمانية....، ص٢٠.
(٢)- الزين، تاريخ طرابلس...، ص ٣١٣-٣١٤.
(٣)- أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، الجامعة الأمريكية، منشورات كلية الآداب، بيروت،١٩٣٠-١٩٣٣، ج٥، ص٢٠٧.
(٤)- عوض، الإدارة العثمانية....، ص٢٣.
(٥)- بن هاني، تاريخ مدينة دمشق....، ص٢٣٢.
(٦)- التقسيمات الإدارية بعد عودة الحكم العثماني إلى بلاد الشام١٨٤٠-١٩١٨م... عوض، الإدارة العثمانية....، ص ٦٥ و ما بعد.

رافق ذلك زيادة النفوذ الذي تمتع به القناصل في المدن، معتمدين على نفوذ دولهم السياسي في الأستانة، مثال ذلك في دمشق التي بقيت في منأى عن المداخلات الأجنبية حتى أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر، عندما سمح إبراهيم باشا في عام١٨٣٧م لقنصل انكلترا بالدخول الى دمشق رغم أنف الدمشقيين بعد أن لبث في بيروت أربع سنين ممنوع من دخول دمشق، الذين كانوا يرون أن لبلدهم قدسية يجب أن لا يدنسها الأجانب، ويبدو أن الدافع الحقيقي لذلك هو خوف التجار الدمشقيين من أن يفلت زمام التجارة من أيديهم وينتقل إلى أيدي التجار الاجانب[١]، نجد أن القنصل الانكليزي فيها أصبح يتمتع بنفوذ قوي على الولاة ، خاصة إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى قول صاحب كتاب مذكرات تاريخية بأن من رضي عنه القنصل الانكليزي (وود–wood) بقي في منصبه، ومن غضب عليه عزل، وهذا ما حدث مع والي دمشق علوش باشا، الذي تولى منصب الولاية عقب خروج المصريين منها، هذا الأمر الذي حدا بالولاة للعمل على كسب رضى القنصل الإنكليزي في سبيل الاستمرار في منصبه[٢].

وفي آذار ١٨٣١م أرسل قنصل أمريكا في بيروت وساحل الشام لمحمد علي يطلب منه أن يرسل لكافة الموظفين في الإدارات المختلفة ببلاد الشام أن يقدموا له المساعدات، وهو بذلك أول قنصل لأمريكا في بلاد الشام. وقد استغل هؤلاء القناصل هذه الموقف لأبعد الحدود تعدو الأدوار الدبلوماسية لحدود مناصبهم، وبدأت تظهر الشكاوي من تدخلهم المستمر في البلاد، ووقفت الإدارة المصرية عاجزة أمام تصرفاتهم، وكانوا يدخلون من شاءوا في حمايتهم، وهنا كان القناصل عموماً بما فيهم قنصل أمريكا أداة فعالة لحماية الإرساليات التبشيرية التابعة لدولهم في الوقت الذي تدخلوا فيه لحماية من نجحت هذه الإرساليات في جذبه لمذهبهم الديني[٣]. ولما كانت الحماية الأجنبية الممنوحة لرعايا الدولة العثمانية تجعلهم يفيدون من نفس الوضع القانوني الذي ينص على استثناء الأجانب من القوانين المحلية، فقد عمد القناصل ونوابهم ووكلاؤهم إلى بيع هذه الحمايات وهذا ما فعله قنصل أمريكا ووقف الإدارة المصرية عاجزة أمام ذلك الأمر[٤].

ولم يكن نفوذ هؤلاء القناصل على درجة واحدة، وأثر في ذلك عدة عوامل أبرزها قوة السلطنة العثمانية وقدرة ولاتها ونفوذهم ونفوذ القناصل، فمثلاً لم يتمتع القناصل زمن الوالي الجزار بنفوذ بسبب

---

(١)– تتابع دخول قناصل الدول الأوربية بعد ذلك إلى دمشق، فوجد في دمشق في سنة ١٣٠٥هـ– ١٨٨٧م قناصل أو وكلاء قناصل لكل من انكلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وألمانيا وأمريكا و.. والبرتغال، سبب هؤلاء القناصل الارباك للإدارة العثمانية في الولايات عن طريق بث الدسائس بين الحكم والطوائف..، عوض، الادارة العثمانية ....، ص ٣٢٢.

(٢)– مجهول، مذكرات تاريخية، ص٢٤٠.

(٣)– عيسى، التنصير الامريكي....، ص٢٩٩.

(٤)– عيسى، التنصير الامريكي.....، ص ٣٠٠.

قوة الجزار الذي كان يفرض آرائه على السلطنة نفسها فيما يخص القناصل وبالمقابل في عام ١٨٥١م أقيل والي دمشق ونفي إلى الأناضول بسبب شكوى أحد القناصل[١].

أما على المستوى الدولي، فإن الدول الأوروبية التي ساعدت العثمانيين في العودة إلى بلاد الشام وإخراج المصريين منه، بواسطة جيوشها وأساطيلها، وخاصة انكلترا، قد أكسب هذه الدول السيطرة على دفة تسيير الأمور داخل الدولة العثمانية، وخاصة الإنكليز، الذين استطاعوا الحد من نفوذ كل من الروس والفرنسيين على الأستانة، وقد ظهر هذا كله واضحاً من خلال بروز ما عرف بالمسألة الشرقية على الساحة السياسية الأوروبية. ونتيجة لزيادة نفوذ الإنكليز ورغبة الفرنسيين في الحد من هذا النفوذ، أخذت كل دولة تسعى لإيجاد المؤيدين لها، سواء في العاصمة الأستانة، أم في الولايات، وربما مثل لبنان خير نموذج على ذلك، حيث أخذ الإنكليز في دعم الدروز، بينما أخذ الفرنسيون –من جهتهم– في دعم الموارنة من خلال تزويد كل دولة للمناصرين لها بما يحتاجونه من الدعم السياسي والاقتصادي، إضافة إلى مدّهم بالسلاح، والتحريض عن طريق المدارس الأجنبية والإرساليات التبشيرية –اللعب على وتر الطائفية– هذا الأمر الذي نتج عنه وعن بعض الأسباب الأخرى– حدوث الفتنة في لبنان سنة(١٢٧٧هـ/١٨٦٠م) والتي انتقلت إلى أجزاء من دمشق[٢].

إن هذا النفوذ الأوربي الذي ترافق مع ضعف الدولة العثمانية إقليمياً، هو نتيجة للأحداث التي حلت بها منذ استقلال اليونان، وحروبها التي خاضتها ضد قوات محمد علي باشا في بلاد الشام، وظهور حركات التمرد في البلقان، مع بروز الأزمات الاقتصادية التي عانت منها والفساد الاداري وانتشار الرشوة، والتي حاولت التخلص منها، إما بسياسات الإصلاح السياسية والاقتصادية، أو اللجوء للقروض المالية من أوروبا، ولكن ذلك لم يسعفها في الخروج من أزماتها، بل إن القروض المالية من الدول الأوروبية التي أملت الدولة العثمانية من خلالها المساعدة في الخروج من أزماتها الاقتصادية قد جاءت بنتائج غير مرضية وأدت إلى زيادة نفوذ الأوروبيين في العاصمة الأستانة[٣].

٢- الجانب الاقتصادي:

لقد حاول الحكم المصري أثناء وجوده العمل على تنشيط الاقتصاد في بلاد الشام، سواء الزراعي، أو التجاري، أو الصناعي، لذلك نجدهم يعملون في هذا السبيل بكل الوسائل المتاحة، فعلى سبيل المثال، عملوا على زيادة مساحة الأراضي الزراعية في حوران ، وإدخال زراعات جديدة، والتوسع في الزراعات الموجودة، من خلال فرض الأمن، وتوزيع الأغراس، والحد من غارات البدو وقطاع

(١)- الأسطواني، مشاهد وأحداث......، ص ٦٦-٦٧.

(٢)- كرد علي، خطط الشام، ج٣، ص٧٧-٧٨. لتفاصيل أكثر عن هذه الفتنة ومجرياتها ونهايتها ..أنظر: الأسطواني، مشاهد وأحداث...، ص ٧٤ وما بعدها.

(٣)- بني هاني، تاريخ مدينة دمشق....، ص ٢٣٢.

الطرق على الأراضي الزراعية، وغيرها من الأعمال، مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، وزيادة إنتاجية هذه الأراضي[١].

قام الحكم ببعض الإجراءات الاقتصادية، راغب من ورائها جلب المصلحة للدمشقيين، ومع ذلك فإن البعض عارضها خاصة عند تحديد الأسعار، أو غيرها منها عند إصدار تعميم إلى القرايا المنتجة للعنب، بأن يستمر الفلاحون بإنزال العنب إلى الشام، بعد تحديد الأسعار ، كما كانوا قبل ذلك. إضافة إلى ذلك، فقد نبه القائم مقام على تنزيل أسعار الصابون، وعليه فقد عز وجوده بالبلد-دمشق-، وإخفائه-من قبل-أصحابه المحتكرين بقصد بيعه خارج دمشق، وقد شمل هذا التحديد أسعار نقل الحجاج من دمشق إلى الحجاز إذ علمنا بأن أولئك الحجاج قد امتنعوا هذه السنة عن المقومية[٢]، فلم يرض أحد منهم بأن يكون مقوماً برضاه. ونلاحظ من ذلك أن رفض تحديد الأسعار اتخذ أشكالاً مختلفة منها: رفض تزويد الأسواق بما تحتاجه من المواد الغذائية، أو غيرها، والقيام بإخفاء مواد التنظيف ومحاولة بيعها خارج أسواق دمشق، آملاً في الحصول على أرباح أكبر فيما لو تم بيعها في أسواق دمشق بالأسعار المحددة من قبل الحكومة المحلية، ورفض المختصين بنقل الحجاج من دمشق إلى الحجاز، بسبب تحديد أسعار النقل، خاصة؛ بعد أن أصيبوا بالخسائر ، فنجد أنهم فضلوا البقاء دون عمل على الانصياع لأوامر الحكومة، الذي كان أفضل لهم من أن تلحق بهم الخسائر في حال انصياعهم لهذه الأوامر. وعندما شرع الحكم المصري في فرض نظام احتكار الحرير، نجد أن التجار قد امتنعوا عن توريد الحرير إلى الديوان، وقاموا ببيعه في الخارج. ولما رأى التجار أن ذلك مراقب من قبل الحكومة، أخذوا بعملية التهريب إلى الخارج، ولكن الحكومة قامت بتوزيع أفراد لمراقبة طريق الجبل وغيرها، لمنع تهريبه من أجل أن يباع جميع الحرير إلى الديوان، ووصل الأمر إلى أن التجار الذين استلموا قروضاً من الحكومة على أن يسددوها من مبيعات الحرير إلى الديوان، أخذوا بالتهرب من تسديد هذه الأموال بطريق الامتناع عن تزويد الديوان بالحرير الواجب عليهم إرساله، مفضلين بيعه إلى أقرانهم التجار الذين لم يتلقوا قروضاً من الحكومة في هذا الخصوص وهذا الاحتكار قد شمل معظم السلع التجارية الأخرى[٣].

وجاء فرض ضريبة الفردة بعد عملية الاحتكار، ذلك أن فرض الفردة على أهالي بلاد الشام بالتساوي بين فقيرهم وغنيهم، قد أوجب اللغط فيما بين كثير منهم بخصوصها. وقد بدت المعارضة التي أبداها التجار لفرض ضريبة الفردة، حينما فضلوا دفع الأموال إلى القناصل في سبيل الحصول

(١)- بني هاني، تاريخ مدينة دمشق....، ص٢٣٢.

(٢)- مقوم: هو من يتعهد الحجاج في طريق الحج، حين القصد في السفر إلى الحرمين الشريفين، وصاحب هذه الحرفة يكون مستعداً لوجود عدد كبير من الجمال، تكون عنده مع جميع ما يلزمه من مساعدين من غلمان وطباخين وسقاية ووجود خيم..، القاسمي، قاموس الصناعات...، ص ٤٦٥.

(٣)- بني هاني، تاريخ دمشق وعلماؤها....، ص ١٥٩.

على نظام الحماية على أن يستمروا في دفع الفردة والجزية معاً، وخاصة التجار غير المسلمين، مما يؤدي إلى تناقص عدد الأفراد الواجب عليهم دفع الضرائب إلى الحكومة المصرية مما يقلل دخلها، وبالنتيجة سوف يضعف اقتصادها، خاصة وأن فئة التجار كانت تعد من ذوي الدخل المرتفع، الأمر الذي يوجب على أحدهم أن يدفع للخزينة مبلغ الخمسمائة قرش. وفي المقابل يزداد دخل القناصل من الأموال التي يحصلون عليها مقابل بيعهم لأوراق الحماية، فيكونون -هم وحكوماتهم- قد حصلوا على الأموال التي تفقدها الخزينة المصرية.

أما بصدد الرسوم الجمركية فقد حاول بعض التجار التخلص منها على الرغم من كونها سابقة ضرائبية، وقديمة على الوجود المصري في بلاد الشام لذلك قد عمد التجار من المحليين إلى نظام المشاركة مع تجار الإفرنج، من أجل عدم دفع رسوم الجمرك على تجار الرعية، فكان لذلك نتيجة مهمة منها أن إيرادات الموانئ الشامية، ودائرة جمارك دمشق قد أصيبت بأضرار بالغة من جراء هذه الحالة، التي أصبح فيها التجار الدمشقيون يمثلون وكلاء للتجار الأوروبيين، بعد أن كانوا تجاراً يتمتعون بالاستقلال التام عن التجار الأوروبيين قبل السماح لهم بدخول دمشق، حتى وصل الأمر إلى أن يأخذ تجار الإفرنج الأموال من الرعية، ويتاجرون بها. وعلى الصعيد الآخر، نجد أن البعض ممن لم يتسن لهم الحصول على الحماية الأجنبية من الدمشقيين، يفضلون الهرب إلى مناطق بعيدة، مثل : الصحراء، أو رؤوس الجبال، وحتى إلى بغداد في سبيل التخلص من دفع ضريبة الفردة وغيرها من الضرائب[١].

وكرد فعل على فرض السخرة، عمد الناس إلى قتل دوابهم، أو تركها تهيم على وجهها في الجبال أو الصحراء، كيلا يتم تقديمها للحكومة، فنجد من ذلك أن البعض فضل التخلي عن مصدر دخله، وخاصة الفلاحين منهم، الذين تمثل لهم الدواب ثاني أهم مصادر الرزق بعد الأرض، التي لا تصلح للزراعة دون القيام بحرثها، وهذا الحرث الواجب توافر الدواب له، للقيام به. لجأ بعض الفلاحين الذين يغرسون أشجارهم نهاراً، إلى قلعها ليلاً في سبيل التخلص من ثقل وطأة هذه الضرائب وقسوة جباتها.

هذا الأمر يعبر عن حدوث التنافر بين سكان بلاد الشام والحكومة المصرية ، الذين فضلوا التخلي عن مصادر الرزق الخاصة بهم، مقابل عدم تقديمها للحكومة المصرية، التي ربما تصوروا أنها أصبحت ثقيلة الوطء على نفوسهم، لذلك؛ عمدوا إلى كل وسيلة تؤدي إلى إضعاف هذه الحكومة، آملاً في التخلص منها[٢].

---

(١)- عبد الرحمن زكي، أسباب الثورات في بر الشام، بحث ضمن كتاب ، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا(١٨٤٨-١٩٣٨)، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٤١٠-١٩٩٠، ص٣٦٤.

(٢)- بني هاني، تاريخ دمشق وعلماؤها...، ص ١٦١-١٦٢.

وقد حصل بعض التحسن الاقتصادي ففي سبيل التجارة، عملوا على فرض الأمن داخل أسواق المدن من خلال القضاء على عمليات الشغب التي كان يقوم بها اليرلية، والقابي قول بدعم من الآغوات، وفرض الأمن على الطرق التجارية، ومنع المصادرات المالية، مما ساعد على تنشيط الحركة التجارية وزيادة الاستثمار فيها.

أما في مجال الصناعة ؛ فنجدهم يعملون في سبيل تطوير بعض الصناعات القائمة؛ مثل : صناعة الحرير، وصناعة الجلود، وإيجاد صناعات جديدة مثل صناعة الزجاج، والقيام باستخراج المعادن والثروات الطبيعية الموجودة في باطن الأراضي مثل الحديد والفحم الحجري، حيث عمل على إيجاد مناجم بمساعدة المهندسين الأوروبيين في لبنان، وإنشاء المصانع التي تقوم على مستخرجات هذه المناجم(١).

أما في مجال الزراعة نجد العثمانيين يحدثون نظاماً جديداً في ملكية الأراضي، فبعد أن كانت معظم الأراضي الزراعية قد صنفت إلى صنفين: إلى أراض إقطاعية عسكرية، أو أراض مدنية، وأراضي وقف، نجد حدوث تغير في مجال ملكية هذه الأراضي، وخاصة بعد صدور خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة، نجد أن الأسر التي كان يتمتع أفرادها بهذه الإقطاعيات أصبحت مع مرور الأيام تمتلك هذه الأراضي ملكية خاصة قابلة للبيع والشراء والإرث، مما أدى إلى أن تتحول لبعض الأسر إلى العمل في مجال الأعمال الزراعية بعد أن كانت تعمل في مجالات أخرى. ولكن بعد خروجهم من بلاد الشام، نجد حدوث انكماش في مساحة الأراضي الزراعية عما كانت عليه أيام المصريين، نتيجة لعودة البدو إلى السطو على الأراضي الزراعية، وظهر قطاع الطرق في بعض المناطق من جديد(٢).

أما التجارة التي نشطت أيام المصريين بشكل فعال، منها التجارة الخارجية، وعلى وجه الخصوص مع الأوروبيين نلاحظ توسعاً في الأعمال التجارية، والتي نشط في مجالها أبناء بر الشام من غير المسلمين، وخاصة في بيروت، التي أصبحت تعد بمثابة الميناء الرئيس لبر الشام، بسبب إنشاء المصريين للحجر الصحي فيها، مما أوجب على كل راغب في تصدير بضائعه إلى بر الشام عبر البحر اللجوء إلى مينائها وشقهم لطريق بيروت دمشق، وظهور القوافل التجارية الكبيرة المحملة

---

(١)- هذا البحث فقرة السياسة المصرية تجاه الرعايا في بلاد الشام ١٨٣١- ١٨٣٩م.

(٢)- البدو فقد شكلوا أيضا عنصراً متميزاً في الفئة المحكومة، لعب هؤلاء دوراً إيجابيا وآخر سلبي، تمثل الدور الإيجابي في استخدامهم في حماية قافلة الحج وعمليات النقل كحمالين وحماية القلاع.. الخ و أما الدور السلبي فقد تمثل في تمرد بعضهم ومهاجمة قافلة الحج القرى الآمنة، وعندما ضعفت السلطة المركزية وعجزت عن ضبط الأمن داخل دمشق وقافلة الحج برز البدو بالاعتداء على الحواضر، وبقي الحال إلى أن جاء الحكم المصري فاتبع سياسة تقوم على استرضاء البدو وكسبهم إلى جانبه، وسعى إلى استقرارهم فلاقت هذه المحاولة مقاومة شديدة من قبل البدو لكن مع ذلك لم ينجحوا في توطينهم..، نعيسة، مجتمع مدينة دمشق......، ج١، ص٢٣١-٢٣٢-٣٢٧-٣٢٨.

بالبضائع الأوروبية، حيث نشطت التجارة مع أوروبا، وخاصة بعد صدور قرار منع الاحتكار من قبل السلطان محمود الثاني سنة ١٨٣٨م، الذي أجبر محمد علي باشا على فتح أسواق مصر وبر الشام للبضائع الأوروبية، مما أدى إلى إغراق أسواق بر الشام بالبضائع الأوروبية المستوردة على حساب المنتجات والصناعات المحلية.

وعلى الرغم من الضعف الذي أصاب المجال الصناعي، فقد عمل المصريون على تنشيط مجال اقتصادي آخر، تمثل في السياحة، فبعد أن كان عدد قليل من الحجاج والسياح الأوروبيين يقومون بزيارة الشام، نتيجة لفرض المصريين للأمن في ربوع بر الشام، ومنعهم لأخذ الأتاوات من الأوروبيين، ساهموا في زيادة حركة السياحة الأوروبية في بر الشام، هذا الأمر الذي أقنع أهل المناطق التي يمر بها السياح الأوروبيون على التعامل معهم بنوع مختلف، بدلاً من سلبهم وفرض الاتاوات عليهم، نجدهم يعملون على تأمنيهم وإيصالهم إلى الأماكن التي يرغبون بزيارتها، مقابل أموال محددة مقابل عملهم معهم كمرشدين أو أدلاء، حيث وجدوا أن ذلك أفضل من سلب العدد القليل، هذا الأمر الذي أدى إلى زيادة وفود السياح والحجاج والأوروبيين إلى بلاد الشام[١].

٣- الجانب الاجتماعي- الثقافي:

جاء استيلاء محمد علي على سوريا عام ١٨٣١م بعوامل جديدة، عجلت كثيراً في قيام الأوضاع المعاصرة، ذلك أن محمد علي كان حريصاً على إبراز عصريته مقابل تخلف العثمانيين، سواء لأسباب سياسية ذاتية، أم تحسين علاقته بالغرب فعندما استولى على سوريا سمح للمسيحيين للمرة الأولى منذ الفتح باستعمال السلاح بل إن عدداً منهم حارب، وأدى ذلك إلى نزاع رهيب، في حق المسيحيين في دمشق وجبل لبنان١٨٦٠م، ولم يمنع -عملياً- استمرار رد الفعل التقليدي على نمو النفوذ المسيحي التدريجي، لاسيما ديموغرافياً واقتصادياً، والذي سرع من وتيرته الوجود المصري والتدخل الأوروبي، إلى رضوخ العثمانيين لمبدأ الإصلاحات العصرية الذي كان يدعو إليه حلفاؤهم الأوروبيون وأعداؤهم على السواء، الأولون لضمان استمرارية السلطنة، والآخرون لدعم محميهم المحليين[٢].

إن إعلان المساواة بالمفهوم الغربي العلماني بين الرعايا قد ملأ المسلمين هماً، فهذا أمر لم يقبله مسلمو الشام، وعندما ذهب عدد من علماء الشام يشكون إلى إبراهيم باشا انقلاب الأوضاع ويبسطون أمامه حزنهم من استعلاء الذميين وركوبهم الخيل كالمسلمين، فلم يكن من إبراهيم باشا إلا أن سخر

(١)- بازيلي، سوريا وفلسطين...، ص ١٥١.

(٢)- غسان سلامة، المجتمع والدولة في الشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٧، ص٦٠.

منهم وردهم، إذ نصحهم بأن يركبوا الجمال من اليوم حتى يصيروا أعلى من النصارى كافة، ثم أحزنهم أكثر حضوره حفلة من حفلاتهم وشهد طقوسهم[١].

لعب حكم محمد علي دوراً في إثارة التنافس الطائفي وإثارة الأحقاد بين الطوائف الدينية عندما قرب إليه الموارنة الموالين له وذلك من منطلق العلاقة الخاصة التي تجمع محمد علي والموارنة مع فرنسا، وعمل على اضطهاد الموحدين الدروز الخارجين عليه، والموالين للسلطنة لذا سلح الموارنة، وأمر بالتجنيد الإجباري، وإعلان المساواة بالمفهوم الغربي العلماني بين المسلمين وغير المسلمين، الأمر الذي اعتبرته الطوائف المسلمة انتقاصاً من مكانتها وخاصة وأنه بعد عودة الحكم العثماني مرة أخرى تدخلت الدول الأوربية لحماية المسيحين مما أثار حفيظة الطوائف الإسلامية ضدهم، ويشرح ذلك أحد الشهود العيان يوسف خطار أبو شقرا يصف منظر عودة زعماء الدروز المنفيين بعد انتهاء الحكم المصري قائلاً: "**وكان لقدوم عمدة الشوف المذكورين رنة فرح وسرور في جميع أنحاء البلاد.. ولكنهم شاهدوا في أحوال البلاد والعباد تغييرات عظيمة وتقلبات ذات بال فقد وجدوا أحوال البلد قد تغيرت، فقد عز النصارى وسكنوا العلالي الشاهقة ولم يعودوا كما كانوا يعهدونهم صفر اليدين وخلو الوفاض.. كما وجدوا الدروز في حالة من الضعف والهوان لم يصلوا إليها قط منذ وطئوا البلاد الشامية**"[٢].

وكانت النتيجة التي وصلت إليها البلاد هي مزيد من الفتن المسلحة ذات الطابع الانتقامي التعصبي، مثل ١٨٤١في جبل لبنان، وفتنة الستين، التي بدأت كحركة إقطاعية قام بها فلاحون من النصارى ضد مشايخهم الإقطاعين في الشمال، ولكنها اتخذت طابعاً دينياً عندما ثار الدروز ضد السادة النصارى في المدن المختلفة، وقتل في هذه الحركة أعداد هائلة من النصارى مما كان مبرر لتدخل الدول الأوربية تحت ستار حماية المسيحية[٣] .

وعليه تنوعت آثار الحكم المصري الاجتماعية على مجتمع بلاد الشام في كافة النواحي الاجتماعية، ففي بداية الأمر، فرضوا المساواة بين كافة عناصر المجتمع، بغض النظر عن الانتماء الديني، مما جعل غير المسلمين يجاهرون بالمطالبة بحقوقهم، هذا الأمر الذي جاء توطيده من قبل السلطان عبد المجيد الأول، بإصدار الخط شريف كلخانه "التنظيمات الخيرية" في(٢٦شعبان١٢٥٥هـ/٣تشرين الأول/نوفمبر١٨٣٩م)، ومن ثم في خط شريف همايون في (١جمادى الآخرة١٢٧٢هـ/١٨ فبراير ١٨٥٦م)، مما زاد في الحرية الممنوحة لغير المسلمين من أهل الذمة ولا سيما المسيحين، فكما يذكر محمد أبو السعود الحسيبي في مخطوطته " لمحات من تاريخ

(١)- مؤنس، الشرق الإسلامي في.....، ص٢٧٥.
(٢)- خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان في عهد....، ص٣٣.
(٣)- رافق، العرب والعثمانيون...، ص ٤٢٢.

دمشق في عهد التنظيمات" جاء فيها: فإذا شتم أحد المسلمين غير المسلم شتمه، وزاد عليه، مما يوضح مدى الحرية التي أصبح يتمتع بها غير المسلمين. هذ إذا أخذنا بعين الاعتبار إزالة الفروض التي كانت تفرض على غير المسلمين من ضرورة التزي بزي يميزهم عن المسلمين، وهذا الأمر الذي كان قد ألغاه المصريون[١].

كما أثر المصريون على قاعدة البنى الاجتماعية من حيث الحد من سلطة الآغوات، الذين وجدوا أنفسهم أيام المصريين بلا قوة، مما ألغى تأثيرهم على إحداث الاضطرابات داخل المدن، كدمشق، ونتيجة لذلك؛ لجأ الآغوات إلى البحث عن وسائل أخرى للعيش، بعد أن قطعت الحكومة المصرية الأعطيات المالية عنهم، وسحبت جزءاً من إقطاعاتهم، لذلك تحولوا إلى العمل التجاري، إما في تجارة الحبوب، أو تجارة المواشي، حيث التي أدرت عليهم دخلاً اقتصادياً كبيراً[٢].

أما بالنسبة للعلماء، فإننا نجد أن بعض الأسر ذات الطابع الديني، تتحول إلى أعمال أخرى مثل الزراعة، وخاصة عقب صدور خط شريف كلخانه، الذي منع الصادرات المالية، وعقب خط شريف همايون الذي أقر حق الأفراد في ملكية الأراضي[٣]. فكانت النتيجة أن هذه الأسر تتحول إلى ملكية الأراضي بعد أن كانت تكتفي بالأعمال في الجهاز الإداري الإسلامي في دمشق.

أما البدو، فإن عمليات الاستيطان التي فرضها عليهم المصريون، ساعدت في الحد من عمليات الإغارة على الأراضي الزراعية، والقوافل التجارية، إضافة إلى عملهم الأساسي في تربية المواشي، فإن استيطانهم ساعد على زيادة مساحة الأراضي الزراعية من جهة ، وخفف عمليات التعدي على الأراضي الزراعية والقوافل التجارية من جهة أخرى، مما حولهم إلى فئة منتجة في المجتمع الشامي، بعد أن كان يوجه لهم اللوم في خراب بعض القرى الزراعية[٤]، لكن ذلك لم يطل إذ سرعان ما عاد البدو للهجوم على طرق التجارية والأراضي الزراعية بعد خروج القوات المصرية.

كما أن سماح المصريين للأوروبيين بالإقامة داخل دمشق وغيرها من المدن، وخاصة عقب فرض حالة جيدة من الأمن، ساعد الشاميين في الإطلاع على الحياة الأوروبية، مما حدا بالبعض وخاصة المسيحين للسير على النهج الأوروبي، من حيث الملبس، والمأكل، والمسكن، خاصة في لبنان

(١)- بن هاني، تاريخ مدينة دمشق....، ص ٢٣٩.
(٢)- الأسطواني، مشاهد وأحداث ...، ص ١٠٢-١٠٣.
(٣)- عوض، الإدارة العثمانية....، ص٢٨.
(٤)- سالم، الحكم المصري.....، ص١٤٧.

وخاصة، في نطاق الملابس، حيث بدأ ينتشر الذوق الأوروبي فيها بسبب توفر المصنوعات النسيجية الأوروبية، بأن مجلات الأزياء الأوروبية كانت تصل أول بأول إلى الشام(١).

أما الإجراءات الصحية التي قام بها المصريون من نظام فرض الحجر الصحي، والقيام بعمليات التطعيم ضد الأمراض، وإنشائهم لعدد من المستشفيات، إضافة إلى الحد من الأسباب التي كانت تساعد على نشر الأمراض مثل القمامة ومجاري الأنهار، التي عمل المصريون على إزالتها؛ فإن ذلك ساعد على الحد من انتشار الأمراض المميتة، مما ساعد تقليل حالات الوفاة بسبب هذه الأمراض(٢).

أما نتيجة ردود الفعل إزاء الحرية الممنوحة من قبل المصريين لغير المسلمين في بلاد الشام، فإن هذا الأمر الذي عدّه المسلمون غير مقبول من جهتهم، فإنهم حاولوا اغتنام كل ما تسمح لهم لإظهار المعارضة لهذه الحرية، وسعوا نحو استغلالها ، ففي البدء؛ استغل بعض الأفراد انشغال القوة العسكرية المصرية، الموجودة في دمشق؛ لحفظ الأمن فيها بأمور عسكرية خارج دمشق، فقاموا بالهجوم على أحد المقاهي في باب توما، أكبر أحياء المسيحيين في دمشق، وضربوا الموجودين فيه، أثناء استماعهم لأحد العازفين، بما توفر لهم من أثاث المقهى ، وأن مثل هذه الأعمال – كما يتضح – لم يسلم منها حتى موظفي الحكومة المصرية من غير المسلمين، متخذين لذلك أبسط الأسباب؛ لإعلان سخطهم على المساواة بين المسلمين وغيرهم، ولكن، هذه المرة كان الرد أعنف من السابق، حيث استخدم به السكاكين التي أسفر عنها إحداث الجروح في جسد المهاجمين(٣)

ويبدو أن تلك الأعمال لم تكن كافية في نظر ذوي التعصب الديني من المسلمين، وخاصة المعارضين للمصريين، الذين اتفقوا–فيما بينهم سراً– على الهجوم على أحياء غير المسلمين ليلاً، لذلك؛ قاموا بعمل المسيرات، التي تخللها الهتاف بإعلان المعارضة للمصريين، وإظهار الولاء للسلطان

---

(١)– بن هاني، تاريخ مدينة دمشق..، ص ٢٤٠.حيث راحت الدول الأوربية تغدق الوكالات التجارية على المحمين من أهل الذمة وكان استيراد المنسوجات الأوربية عن طريق هؤلاء سبباً في تصفية القسم الأكبر من الحرف النسيجية المحلية مما زاد من فقر وإفلاس بين الحرفيين المسلمين فتهيأت الفرص أمام العاطلين عن العمل إلى التمرد والثورة، وبروز عوامل الحسد والبغضاء ضد منافسيهم بسبب قناعتهم بأنهم كانوا وراء تردي أحوالهم المعاشية...، الأسطواني، مشاهد وأحداث...، ص ٩٩-١٠٠.

(٢)– وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع....،ص ٣٠٨.

(٣)– لقد ظلت أسواق الشام وأحياؤها بدون طائف عسكر فانتهز أشقياء الشام هذه الأمر، وعمدوا إلى التعدي على المسيحيين، وفي اليوم الثاني كان خمسة عشر من المسيحيين مجتمعين في القهوة الواقعة بحي النصارى ، الذي يقال له باب توما، كان أحدهم يعزف بآلة موسيقية، فجاء عشرة من أهل باب توما، وصاحوا قائلين : إن هذا الحكم لن يبقى لكم ، وضربوا المسيحيين بالكراسي ، وطردوهم.. وإذ كان صرَاف حمَاد ووهبة ابن أخ المعلم عبد الله نوفل، عابرين أمس من جهة مئذنة الشحم ،انبرى لهما ثلاثة من الأشقياء شاهرين خناجرهم ، وشتموهما، وطعنوهما قائلين: لماذا تمرَان دون أن تؤدوا تحية المساء، لقد استكبرتم وعتوتم أيها الكفار...، بني هاني، تاريخ مدينة دمشق....، ص ١٥٥.

العثماني من خلال توجيه القدح للأول والمدح للثاني، غير متناسبين أن يوجهوا قدحهم لرجال الدين المسيحي، وشعار الديانة المسيحية الصليب، وعند وصولهم لحي المسيحيي، أخذوا في ضرب كل من يجدوه في طريقهم، مع قيامهم بنهب المحلات التجارية الموجودة في طريقهم أيضاً(١).

وإذا كان حال أبناء دمشق المتعصبين كذلك، فإن أعضاء مجلس شورى دمشق ، الذين لم يكن التسامح الديني قد تغلغل في نفوسهم بعد، خاصة وأن منهم العلماء والأعيان ذوي المكانة الاجتماعية العليا في نظر أبناء دمشق، فإن تعيين حنا بحري مشرفاً على أعمال المجلس، إضافة إلى مناصبه الأخرى، لم يلق الترحيب منهم، من خلال عدم إظهارهم له كل الاحترام الذي يليق بشخص يحمل كل هذه المناصب داخل الدولة المصرية(٢)، وإذا كان حال أعضاء المجلس كذلك ، فإن الشارع الدمشقي لم يكن احسن حالاً، حيث اتخذت شخصية حنا بحري مجالاً للاستهزاء ، رافضين أن يمنح شخص غير مسلم كل هذه المناصب في مجتمع غالبية أفراده من المسلمين، الذين كانوا يتصورون أنفسهم أناساً من الدرجة الأولى ، وغيرهم من الدرجة الثانية، خاصة وأن كثيراً من هذه المناصب الممنوحة كان يسيطر عليها بعض المسلمين من ذوي المكانة الاجتماعية الأولى(٣).

وإذا كان حال المسيحيين من أبناء دمشق كذلك، فإن اليهود منهم أو المقيمين فيها لم يسلموا أيضاً من ذلك، حيث إن بعض قليلي الأدب يهينون طائفة اليهود في الشام(٤).

ولكن من الواضح بأن المسيحيين كان يقع عليهم جمّ غضب المسلمين، ويظهرون لهم الوعيد بقرب الانتقام منهم، وربما جاء ذلك لكون المسيحيين أكثر عدداً من اليهود في دمشق، إضافة إلى تودد الحكومة المصرية إليهم بشكل أكثر، من خلال تعيين بعضهم في المناصب المهمة داخل الحكومة، وإظهار المسيحيين ترحيبهم بالمصريين بشكل استنفر مشاعر المسلمين في شهر حزيران ١٨٣٢م، فلقد ظهر من المسيحيين أنهم يحملون الخمر والعرق في الظروف(٥) على ظهر جمل زينوه

(١)- ونبهوا المسلمين على بعضهم، أن كل حارة تعرض (تسير بعراضة)بالليل، وتنزل على حارة النصارى، وكانوا ناوين نية سوداء إلى النصارى ، فنزلت أول حارة، أهل حارة مئذنة الشحم، وصاروا يقولوا في العراضة : الله ينصر السلطان ، يهلك الكفار، ويسوقوا(شتائم)إلى البطرك والمطران والصلبان، ويعملوا رايات تحمل عبارات مسيئة لطائفة المسيحيين ، حتى وصلوا إلى باب الكنيسة كلما نظروا أحداً يضربونه، ويشتموه، ويخطفوا من دكاكين، ويبهدلوا، انظر :مجهول المؤلف، مذكرات تاريخية....، ص٦٤.

(٢)- لفت حنا بحري نظر إبراهيم باشا إلى أن المسلمين من اعضاء مجلس الشورى في دمشق لا يظهرون له ما يستحقه من الإكرام والاحترام، وعزا ذلك إلى كونه مسيحياً، لا يدين بدين الإسلام...، مجهول، مذكرات تاريخية......، ص٥٩.

(٣)- مجهول، مذكرات تاريخية.....، ص٥٩.

(٤)- بني هاني، تاريخ مدينة دمشق...، ص ١٥٧.

(٥)- الظروف: وهي أوان تصنع من جلد الأغنام والماعز لوضع السوائل والماء بها، القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية....، ص٣٥٠-٣٥١.

كزينة النوق والجمال التي يركبها الحجاج، وطافوا به وراء الطبول والمزامير في شوارع دمشق وساحاتها(١) هذه المظاهر في جلها مظاهر فرح وابتهاج حتى أن بعض جهال النصارى حملوا المشاعل التي أخذت شكل الصليب فأخذوا يجوبون عدداً من الأحياء الإسلامية وشربوا المشروب علناً، وهو أمر جديد لم يألفه المسلمون من قبل(٢)، إضافة إلى سوء تصرفات بعض المسيحيين داخل دمشق، مستغلين سياسة التسامح التي سار عليها المصريون، ومعتمدين على ما لديهم من نفوذ في الحكومة المصرية، من ذلك أخذ حنا بحري لمنزل مفتي دمشق، وجعله مسكناً له، وقيام بعض المسيحيين الأوربيين ببعض الأعمال التي استفزت مشاعر المسلمين، ناهيك عما قام به اليهود من منح المسلمين لزيهم أثناء فترة التجنيد الإلزامي، وتقديم الرشاوي لموظفي الحكومة لعدم أخذ المطلوبين للتجنيد من المسلمين المتزين بزي اليهود، حيث إن المصريين لم يكونوا يجبرون أبناء غير المسلمين على الانضمام إلى صفوف جيشهم ، كما كان الحال إزاء أقرانهم المسلمين(٣).وبالرغم من ذلك كله، فقد عارض بعض المسيحيين الحكم المصري، إذ ورد: "والحالة هذه أنهم يوجهون قوارض ألسنتهم نحو إبراهيم باشا، بل قامت طوائف منهم بمعارضة المصريين ، فلقد خرج الأرثوذكس على إبراهيم باشا، وربما تبلور ذلك الموقف كونهم تمتعوا بحماية روسيا أكثر الدول الأوروبية عداء للمصريين، ودعماً للعثمانيين. وربما عمد بعض الدمشقيين إلى معارضة المصريين في كل الأعمال التي قاموا بها، فعندما قام إبراهيم باشا بإصدار أوامره المشددة بمنع المومسات من ممارسة أعمالهن، مصدراً العقاب لكل من يقوم بذلك، هذه الأوامر التي هدف ربما من ورائها، إبراهيم باشا، الحدّ من مثل هذه التصرفات داخل مدينة مثل دمشق، تحمل الطابع المقدس، والتي كانت تسمى : شام شريف، نجد أن أحد أبناء العلماء يقوم بضرب أحد الجنود المصريين، الذين ألقوا القبض على أحد الأوروبيين وهو يمارس الجنس مع أحد المومسات، مظهراً معارضة لهذه الأوامر، وكذلك الحال عندما قام المصريون بفرض نظام الحجر الصحي على المناطق التي تصاب بمرض معد لمنع انتشاره، إذ حدث ذلك رغم ما به من فائدة عامة، فإنه عندما أصاب الطاعون دمشق، فإن فرض نظام الحجر الصحي، لقي معارضة الدمشقيين الذين لم يرضهم مثل هذا العمل من المصريين، "غير أن أمر هذا الحجر الصحي ضايق أهالي دمشق سيما العلماء"، الذين أخذوا ينظرون إليه كما ينظرون إلى أمر مكروه، وقد اجتمع علماء دمشق، وتداولوا فيما بينهم، ومن ثم، أخذوا يشيعون بين الناس بالبهتان، بأن الذين يتوفون بهذا المرض يدفنون بدون غسل، ومن غير أن يصلى عليهم، ثم يوضع فوقهم الجير، ويحرقون، هذا يدل

(١)- مجهول، كشف اللثام عن نكبات الشام، القاهرة، ١٨٩٥م، ص٢٩٥.

(٢)- الأسطواني، مشاهد وأحداث...، ص ١٠٢.

(٣)- مجهول، مذكرات تاريخية....، ص٨٠.

على مدى الجهل الذي يسيطر على النفوس، فإن كان مثل هذا الموقف يمثله العلماء أعلى فئات المجتمع ثقافة، فكيف بموقف بسطاء الناس(١).

أما بالنسبة لآثار الحكم المصري الثقافية في بلاد الشام؛ فقد تنوعت منها نشرهم للمدارس على النظام الحديث التي كانت تدرس العلوم الحديثة مثل: الهندسة، والعلوم الحياتية، والجغرافية، والتاريخ، واللغة، قد ساعد على ظهور فئة مثقفة بثقافة حديثة، بعد أن كان معظم التعليم في الشام ينصب على تعليم القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، هذا الأمر الذي ساعد على بروز فئات اجتماعية جديدة تمثلت بخريجي هذه المدارس(٢). ونسوق في ما يلي بعض الآراء حول دور محمد علي في مجال التعليم:

حيث يقول المؤرخ ذوقان قرقوط في مسألة التعليم المصري: " أن ما قام به محمد علي من تعليم وغيره كان هامشياً ضعيف الأثر، لأنه ارتكز على غير أبناء البلاد، حتى لقد كان الهدف من اختيار صغار السن لفرض العلم لا من أجل التهيئة والاستيعاب وخلق القدرات للانفعال والتفاعل، إنما لفصل أولئك الطلاب عن أصولهم وقطع جذورهم حتى بلغ به الأمر حد تغيير أسمائهم، فقد تطوع محمد علي تبديد مخاوف أوروبا من يقظة الروح القومية عند العرب، فقال للسفير الفرنسي بوالو كونت : " لم أعمل في مصر سوى ما عمله الإنكليز في الهند، لديهم جيش من الهنود يقودهم ضباط انكليز، ولديّ جيش من أبناء العرب على رأسه ضباط أتراك، ولو خطر لكم أنتم أن تؤلفوا في الجزائر فرقاً عسكرية من أبناء العرب لاحتذيتم مثالي "(٣). لكن أبداً لم يكن التعليم هامشياً ومن غير الصحيح أنه اعتمد على غير أبناء البلاد، فلو كان الكلام صحيحاً لما رأينا هذه النهضة الكبيرة في مجال التعليم، وكيف أنه أرسل طلاب العلم في بعثات إلى المدارس الأوروبية، كما اهتم ببناء المدارس ومنها المدارس العليا، وغيرها الكثير من الأعمال في هذا الميدان، مما يدل على الأثر الكبير للتعليم في بناء نهضة مصر حتى دعي محمد علي بمؤسس مصر الحديثة(٤).

أما العلامة محمود محمد شاكر يرى: "أن محمد علي كان واقعاً تحت تأثير القناصل والمستشرقين الأوروبيين الذين كانوا يرعون ويوجهون طلاب البعثات المصرية في فرنسا وطلاب مدرسة الألسن تحت إدارة رفاعة الطهطاوي، فشكل أولئك الطلاب حزباً لفرنسا أخطر من حزب نابليون الذي أراد"(٥). لكن فرق كبير بين أن نقول أن محمد علي كان واقعاً تحت تأثير القناصل، وبين

(١)- بني هاني، تاريخ مدينة دمشق...، ص١٥٨.

(٢)- بني هاني، تاريخ مدينة دمشق...، ص ٢٤١.

(٣)- ذوقان قرقوط، محمد علي بطل الثورة المضادة وليس قائداً لنهضة عربية، مجلة الفكر العربي، العدد ٤٧، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٨٦-١٩٣ .

(٤)- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة ، ط١، القاهرة ،١٩٣٨، ص ٨٤

(٥)- محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق ثقافتنا، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠٧ .

أن نقول أنه كان منفتحاً على الثقافات الأوروبية من خلال استقباله لهم والاطلاع من خلالهم على نتاج بلدانهم والاستفادة منها، ومن خبراتهم في مجالات الحياة كافة.

على كل حال قد ساعد على ذلك سماح المصريين للمبشرين الأوروبيين بافتتاح المدارس في مختلف مناطق الشام، مما زاد من نشاط الجمعيات التبشيرية، التي كانت تدرس-إضافة إلى العلوم الدينية للديانة المسيحية- اللغات الأوروبية الحديثة، واللغة السريانية، واللغة العربية، وبعض العلوم الخرى؛ مثل: التاريخ، والجغرافية، والهندسة، والطب[١]. إن افتتاح هذه المدارس ساعد على ظهور المتعلمين، الذين بدأوا يطالبون بالحرية العامة وربما مرد ذلك إلى كون معظم المدرسين الأوروبيين كانوا ينقلون إلى الطلاب في هذه المدارس-إضافة إلى المواد الدراسية- أفكارهم عن الحرية، خاصة وعن معظم هؤلاء المدرسين أبناء ثورات، المدرسون الفرنسيون كانوا يمثلون الجيل الثاني للثورة الأمريكية ضد الاحتلال الإنكليزي أبناء الثورة الصناعية، فإن هذا ما ساعد على ظهور الجمعيات في الشام التي بدأت تطالب بالحرية والمساواة، مثل: جمعية دراسة العلوم والآداب، التي تأسست سنة(١٨٤٧م)، والتي في سنة (١٨٥٢م)، نشرت مجلتها الخاصة، وعملت على أيجاد مراسلين لها في دمشق، وطرابلس، وصيدا ، وحيفا، إضافة إلى مقرها في بيروت. وبعدها؛ جاءت الجمعية السورية العلمية التي تأسست سنة(١٨٥٧م)، ومن بعدها العمدة الادبية لنشر الكتاب العربي سنة (١٨٦٠م)، التي لم تنل الاعتراف بها، بسبب خلافها مع السلطات العثمانية المحلية.

وجاء التكوين الاجتماعي لهاتين الجمعيتين متميزاً، يعكس التغير في البيئة الاجتماعية في الشام، فقد لعب بطرس البستاني، دوراً بارزاً في الجمعيتين، وهو معلم وكاتب، احد رجال الإصلاح والتنوير، جاء من أسرة إقطاعية، كما لعب ناصيف اليازجي دوراً بارزاً أيضاً، وهو معلم وكاتب من عائلة ارتبطت بالسلطة؛ حيث قضى شبابه في خدمة الأمير بشير الثاني، ثم ميخائيل مشاقة، وهو طبيب وكاتب، تحدر من أسرة تجارية، وكذلك إبراهيم طراد. وظهور أفراد مثقفين بثقافة أوروبية، أخذوا في السعي بالسير على النهج الأوروبي في مجال الحياة والثقافة[٢].

يرى الباحث عبد العزيز عوض أنه بدأت يقظة العرب في بلاد الشام في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، عندما تمكن محمد علي باشا من ضم بلاد الشام إلى مصر في دولة واحدة(١٨٣١-١٨٤٠)، ولكن التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا عجل بعودة بلاد الشام إلى السيادة العثمانية مرة أخرى في عام ١٨٤٠م، وفي عهد حكومة محمد علي باشا شهدت بلاد الشام تغيرات كثيرة في مختلف مجالات الحكم والإدارة ، كان لسياسة التسامح التي سار عليها ولده إبراهيم باشا في بلاد الشام أثر كبير في النهضة الثقافية التي ستزدهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ؛ حيث أدى

(١)- نقولا زيادة، شاميات دراسات في الحضارة والتاريخ، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، د.ت، ص٢٠٦.

(٢)- كوثراني، السلطة والمجتمع...، ص١٤٣-١٤٤-١٤٥ وما يليها.

التسامح إلى فتح الباب واسعاً أمام البعثات الأجنبية، وبذلك أتاح مجال العمل لبعثات فرنسا والولايات المتحدة؛ حيث قدر لها الإسهام في يقظة العرب. وفي عام ١٨٣٤، قام إبراهيم باشا بتطبيق برنامج واسع للتعليم الابتدائي للذكور في بلاد الشام على نمط النظام الذي أقره أبوه في مصر، وعلى الرغم من قصر الفترة التي طبق فيها هذا النظام، فقد كانت تجربة ضرورية للغة العربية، لتعود مرة أخرى لمكانتها اللائقة بها(١).

وربما كان من أسوأ آثار الوجود المصري في الشام، ظهور الفتن فيها بعد خروجهم منها، بسبب منحهم الحرية المطلقة لغير المسلمين، فبعد خروج المصريين من دمشق، قامت بها فتنة بين المسلمين وغيرهم، أدت إلى إحداث الكثير من الخراب للمساكن والمحلات التجارية، هذا إضافة إلى عمليات القتل. وحدثت الفتنة في لبنان سنة(١٢٧٧هـ/١٨٦٠م). والتي كان أحد أسبابها الحرية الدينية أيضاً، والحد من نفوذ مشايخ الدروز في لبنان، إضافة إلى الأسباب الأخرى(٢).

وهكذا يمكن التأكيد بأن تدابير إبراهيم باشا وإصلاحاته في سوريا ساعدت كثيراً على تأزيم الوضع الطائفي، ولا سيما ضمن حدود الإمارة الشهابية، نظراً لما أحدثته من تأزم كبير في العلاقات الاجتماعية الطائفية، مضافاً إلى التأزم الاقتصادي والسياسي والعسكري القديم، وقد استغلت القوى الاستعمارية هذا التأزم لتقيم لنفسها ركائز طائفية تابعة، تستخدمها في بسط نفوذها على المنطقة، وفي تصديع بنى السلطنة ونظام الملل المستندة إليه. وجاءت الصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح تزيد في نفسها ذلك النظام، لا داخل الإمارة فحسب، بل على امتداد السلطنة كلها(٣). وأدّى التسامح الديني، الذي طبقه إبراهيم باشا إلى إقامة فكرة المساواة بين الطوائف، وصعب -بعد ذلك- العودة إلى التمييز الطائفي. وكان من تشجيع إبراهيم باشا للإرساليات التبشيرية أن افتتحت المدارس بكثرة، وبدأ التعليم بالانتشار في بلاد الشام(٤).

يرى الأستاذ وجيه كوثراني أن من آثار الحكم المصري في الشام تفكك البنى الاجتماعية فحملة إبراهيم باشا قد أسهمت في زرع الأفكار السياسية المتعلقة بالمساواة والحرية والعدالة، التي هزت أركان السلطة العثمانية، فانهارت أدوات الحكم الإقطاعية الموروثة التي تضم:

- الطبقة العليا في المجتمع، والمتمثلة بالإقطاعيين، الذي حرمهم امتيازاتهم المتوارثة.

---

(١)- عبد العزيز عوض، بحوث في تاريخ العرب الحديث(١٥١٤-١٩١٤)، مكتبة المحتسب، ط١، عمان، ١٩٨٣م. ص٨٣.

(٢)- حنا، حركات العامة الدمشقية في القرنيين ١٨-١٩، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٩م ، ص٢٥١.

(٣)- ضاهر، الجذور التاريخية...، ص٢٠٧.

(٤)- رافق، العرب والعثمانيون....، ص٤١٠-٤١١.

❖ الطبقة الاجتماعية الدنيا، والمتمثلة بالبدو الصحراويين، والجبليين، الذين ساقهم للخدمة العسكرية، واستخدمهم في بناء الحصون، والممرات، والدفاعات ضمن أعمال السخرة. فضلاً عن الضرائب التي فرضها على الجميع[١].

وإذا كان نفوذ الدولة العثمانية قد عاد إلى بلاد الشام بعد انسحاب إبراهيم باشا سنة١٢٥٦هـ-١٨٤٠م، فإنه عاد في صورة غير التي كان عليها قبل سنة١٢٤٥هـ- ١٨٣٠. ذلك ان هيبة الدولة العثمانية كانت قد ضعفت في نفوس أهل الشام، واهتزت صورتها في أعينهم، وأخذوا يتطلعون إلى إطار جديد يمكنهم أن يعيشوا داخله ما اضطر السلطنة العثمانية مع تبوء السلطان عبد المجيد العرش العثماني في عام ١٨٣٩م أن يبدأ عهد جديد عرف رسمياً بعهد التنظيمات الخيرية، فكانت البداية بالقانون المعروف بخط شريف مرسوم الكلخانة في ٣ تشرين الثاني عام١٢٥٥هـ- ١٨٣٩م كما تمت الإشارة سابقاً في أكثر من موضع وقرء في حفل رسمي كبير في قصر الكلخانة أي قصر الورود ولذلك عرف بهذا الاسم ثم تلاه في ١٨ شباط ١٨٥٦م[٢] أصدر السلطان مرسوم جديد عرف بالتنظيمات الخيرية مرسوم همايون هو ما عرف بإصلاح المفروض-من قبل الدول الأوربية- واللذين نصا على أمور عدة أهمها:

❖ حفظ الأرواح والمال.
❖ تأمين الخراج ومبلغ الضرائب التي تجبيها الدولة لكي تتمكن من أدارة البلاد.
❖ تعيين قانون الجندية بحيث يعم الجميع وأن لا تتجاوز مدته الخمس سنوات ويحق للرعايا المسيحين دفع البدل النقدي للإعفاء من الخدمة.
❖ المساواة بين الجميع أمام القانون.
❖ تشكيل محاكم نظامية يحاكم أمامها المجرمون و تكون جلساتها علنية و كل إنسان يصبح مالكاً لأمواله ولا يتعرض للمصادرة إلا بمقتضى القانون.

---

(١)- وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافية ، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ص١٧-١٨.

(٢)- أعلن خط كلخانة تحت ضغط الدول الأوربية للوقوف غلى جانب السلطنة ضد محمد علي وكذلك مرسوم همايون أعلن لطلب مساعدة الدول الأوربية للدولة العثمانية في حربها مع روسيا في القرم، قبل أسبوع من مؤتمر باريس(٢٥ شباط ١٨٥٦) نجح اللورد ستراتفورد في استخلاص خط للإصلاح بخصوص الرعايا المسيحين، وتمت الإشارة للخط في المؤتمر ..لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١م، ص ١٤٨-١٥٠ .

-Sirvalentine Chirol ,Turkish empire. From 1288 to 1914, London, p307.

❖ عدم تكليف الشعب بدفع مالا طاقة به من الضرائب بشكل أن ضرائب الدولة يجب أن تكون متناسبة مع واردات المكلف(١). ولم يعد من الممكن إجبار المسلمين الذين يعتنقون النصرانية على الارتداد عنها بموجب مرسوم همايون(٢).

هذه المراسيم عارضـها الموظفون المدنيون وضـباط الجيش فـي الولايات بشـدة، فلقد رأوا فيها انتزاعاً لصلاحياتهم وتسلطهم وإقطاعهم، كما ثار عليها المسلمون وعلى رأسهم العلماء في الولايات العربية خاصة، لمساواتهم بالمسيحين واليهود واعتبروا ذلك تجاهلاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كذلك عارض البطاركة والأساقفة هذه الإصلاحات التي تجردهم من الامتيازات التي منحهم إياها نظام الملل العثماني وتنزع عنهم الاستقلال الذاتي، وثار أبناء الطوائف غير الإسلامية لتطبيق التجنيد الإجباري عليهم، ولم تكن دول أوربا راضية تماماً على هذا المرسوم إذ أن المساواة بين الطوائف والأديان من شأنه أن يقطع الطريق أمام هذه الدول لاستغلال التفاوت الطائفي.

ونظراً لأن الإصلاحات التي باشرت بها الدولة العثمانية لم تقم على أرضية اجتماعية واسعة تستند إليها فإن النظام القديم بجميع فئاته، من الأعيان والعلماء والحرفيين، بقي سائداً واستطاع عرقلة تطور العلاقات الرأسمالية وأصبح الصراع واضحاً بين البرجوازية الناشئة المؤلفة من التجار المسيحين والفئة الحاكمة في استانبول من جهة، وبين الطبقة المدنية المسلمة المتحالفة مع الطبقة المحلية العسكرية من جهة أخرى، فهذه الإصلاحات المختلفة لم تمس جذور المجتمع ولم تهدف أصلاً إلى تشكيل طبقة برجوازية وطنية قادرة على الوقوف في وجه الغزو الاقتصادي الأوربي، فالإصلاحات جاءت لإرضاء شرائح محددة من المجتمع وإلى توسيع قاعدة الذين ترتبط مصالحهم مع الأجنبي وإلى تقوية دور السوق لاستيعاب البضائع الأجنبية(٣).

كما أن سماح المصريين لمائتين من اليهود الروس بالاستيطان في فلسطين، كان ربما آخر الآثار المصرية على الشام، وإن كنا لا نعتقد أن سماح المصريين لهم بالإقامة في فلسطين قائم على إثبات الحرية الدينية لغير المسلمين، وإن مسألة كون هؤلاء المستوطنين اليهود سوف يشكلون باكورة الاستيطان اليهودي في فلسطين لم تكن واردة، خاصة وأن فكرة اتخاذ فلسطين وطناً قومياً لليهود لم تكن ظهرت بعد(٤).

---

(١)- الزين، تاريخ طرابلس ....، ص ٣١٣-٣١٤.

(٢)- حيث ورد في المرسوم " لا يمنع أي شخص من تبعتنا الملكية من إجراء رسوم الدين المتمسك به ولا يؤذى بالنسبة لتمسكه به ولا يجبر على تبديل دينه ومذهبه.. كارل بروكلمان، الإسلام في القرن التاسع عشر، ترجمة نبيه فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٠م، ص٤٦..محمد فريد، الدولة العثمانية....، ص ٢٥٨.

(٣)- الأسطواني، مشاهد وأحداث....، ص ٢٦-٢٨.

(٤) - سمر بهلوان، القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، مطبعة ابن خلدون، ١٩٩٢م، ص١٦٧.

ويجب أن نشير هنالك فرق بين السياسة الدينية التي اتبعتها السلطنة تجاه رعاياها في بلاد الشام والسياسة التي اتبعها الحكم المصري في بلاد الشام تجاه هؤلاء الرعايا، وذلك بالتفريق بين مصطلح المسامحة ومصطلح المساواة، فالمسامحة عادةً نعني بها السماح بفعل شيء ونبيحه ولا نضيق عليه أو نتدخل فيه، أي أننا نعرف الشيء المقصود ولدينا القدرة على ايقافه، لكننا لسبب ما اخترنا ممارسة قمع ذاتنا، وبالتالي تعني احترام هذا الشي والترحيب به والمسامحة تستعمل للإشارة لسياسة الحكومات، ومن الناحية التاريخية، كان الدين الذي يشكل مواقف الناس من الجنس والسياسة واحداً من أهم مصادر التسامح والتسامح بالنهاية يؤدي إلى مجتمع آمن ومستقر، والتسامح الديني مبدأ رئيسي من مبادئ الدين الإسلامي وقد طبقه السلاطين العثمانيين ولا سيما السلاطين الاوائل كما ذكُر سابقاً، ومسألة عقد اتفاقيات مع الدول الأوربية أمر طبيعي في حال دولة قوية تسعى الدول لخطب ودها في ذلك الوقت، فمبدأ التسامح بدا واضحاً ولم يكن المجتمع ليرفضه لأنه أمر واقع منذ قيام الدولة الإسلامية، لكن الذي رفض وأدى إلى الأزمات والاقتتال الطائفي ولو كان ذلك بأثارة من الخارج، هو مبدأ المساواة أو المساواة المطلق بالمفهوم الغربي غير المطبق عند الدول التي اثارته بالأصل – أي الدول الأوربية– وقد جاءت أغلب دعوات المساواة من جماعات مستبعدة اجتماعياً كثيراً ما تخيلت نظاماً اجتماعياً بديلاً تتقاسم فيه الملكية والمساواة في السياسة تنحصر بالتدابير السياسية والقانونية على سبيل المثال المساواة أمام القانون، وأضيف المساواة لا تؤدي دائماً إلى العدل(١)، فالحكم المصري جاء بالمساواة وغالى فيها عندما سمح لعناصر من ديانة غير الإسلامية باعتلاء مناصب عليا في دولة سمتها الرئيسية الإسلام وعندما سمح بأمور لم تكن مقبول قبل تاريخ استلامهم الحكم مثل إباحة العبادات المسيحية أو اليهودية علناً، ومع عودة السلطنة للحكم لم يعد باستطاعتها أن تصلح ما قد حصل من تخلخل في بنية المجتمع وأصبح الصدام واقع لا محالة.

بناءً على ما قد سبق فإن الإلغاء التدريجي لعقد الذمة جاء عن طريق إلغاء عنصره الأساسي إلا وهو الجزية، حيث أن إصلاح النظام القضائي الإسلامي، فيما يختص بأوضاع أهل الذمة القانونية فقد بدأ بعد فترة وجيزة من قيام الدولة العثمانية ، فمنذ بدأت هذه الدولة بإقامة العلاقات بينها وبين الدول الغربية عن طريق معاهدات متتالية يوقعها العثمانيون وتحمل دائماً امتيازات يقدمونها إلى رعايا الدول الأجنبية ذات العلاقة، أخذ عقد الذمة القديم يفقد من فعاليته القانونية والتنفيذية الشيء الكثير(٢).

إن الامتيازات الأجنبية تتعلق كلها بالوضع القانوني للنصارى واليهود من رعايا الدول الأوربية الذين يقطنون البلاد الخاضعة للدولة ومن ثم بأوضاع النصارى واليهود من رعايا الدولة العثمانية

(١)- طوني بينييت، لورانس غروسبيرغ، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٨٠-١٨١-٦١٢-٦١٣.

(٢)- الزين، الأوضاع القانونية...، ص٢٨.

ذاتها، وساهم ذلك كله في إزالة الملامح الأساسية للعناصر التي كانت تؤلف الأوضاع القانونية لأهل الذمة في العصور السابقة على العهد العثماني، وقد نفذ هذا التغير على مرحلتين زمنيتين:

المرحلة الأولى، الامتيازات الأجنبية: اتفاقية ١٥٣٥م التي عقدت بين الحكومتين الفرنسية والعثمانية والامتيازات التي منحتها هذه المعاهدة لرعايا فرانسوا الأول، صعدت أول مشكلة إلى مستوى الأحداث فهذه المعاهدة وما تلاها من معاهدات طرحت في وجه العثمانيين مسألة التوفيق بين الشرع الإسلامي وبين القبول الرسمي للنصارى الغربيين الذين يقطنون الديار العثمانية بسبب وظائفهم أو مهماتهم أو تجارتهم، من سفراء وقناصل ورجال دين وتجار من جهة وما يفرضه هذا القبول من إعفاء لكل هؤلاء من دفع ضريبة الحرية تطبيقاً لمبادئ الشرع الحنيف من أجل تقديم الحلول لهذه المسائل التي تتصل اتصالاً وثيقاً بظروف سياسية تؤلف حاجات ملحة بالنسبة للدولة العثمانية، كان العثمانيون – وهم الذين برعوا في تطويع تفسير الآيات القرآنية لدرجة قد تصل إلى إلغاء بعض أحكامها أحياناً– يلجؤون من أجل ذلك إلى استدعاء مفتي استانبول الأكبر المسمى شيخ الإسلام، وهذا الأخير كان يقوم بمهمة تفسير القرآن الكريم، وقد حصل أكثر السلاطين خلال ولايتهم على أحكام تتناسب مع توجههم وأعمالهم السياسية حتى غير الشرعية منها[١]. بهذه الطريقة أو خارج نطاقها أحياناً تمكن العثمانيون من إبرام المعاهدات أو اتخاذ إجراءات مخالفة للشريعة الإسلامية عن طريق الحصول على تفسيرات غريبة أحياناً، وهكذا تمكنوا عن طريق تحويل مبدأ الضريبة إلى مبدأ الهدية إنقاذ بعض المظاهر سواء بالنسبة للعثمانيين أم بالنسبة للأوربيين، هذه المبادرة الغت مبدأ الدفع الإجباري لضريبة الرأس" الجزية " وهو مبدأ أقرته آيات القرآن الكريم[٢]، صحيح أن هذا الإلغاء في البداية لم يشمل سوى عدد قليل من مسيحيي الغرب القاطنين في الديار العثمانية ولكن ذلك لم يمنع من أنه يؤلف مخالفة شديدة لمبدأ قانوني أمر به القرآن وكان بهذه الصفة يؤلف الركن الأساسي لعقد الذمة[٣].

فالجزية وحماية المسلمين هما ركنا عقد الذمة الأساسيين، جرى تجاهلهما في معاهدات الصلح التي ورد في فيها نصوص تخالف وجودهما ويجعل تطبيقها مستحيلاً. وجاء الإلغاء النهائي لعقد الذمة في المرحلة الثانية: فالإعلان الذي صدر عن الدول العظمى الأوربية كان في أساس الإصلاحات التي اضطر العثمانيون لاتخاذها في أكثر من مناسبة، ومبدأ التساوي في دفع الضريبة الذي أدّى اعتماده إلى إلغاء ضريبة الجزية كان أحدى نتائج تلك الإصلاحات، ففي مؤتمر فينا الذي انعقد عام ١٨٥٥م تم الاتفاق على تنظيمات واتفاقيات تقوم بها النمسا وبريطانيا العظمى وتركيا لضمان مصالح رعايا السلطان العثماني من النصارى.

(١)– فريد بك، تاريخ الدولة....، ص٢٢٣ومايليها.

(٢)– سورة التوبة: الآيات رقم ١٠-٢٩.

(٣)– الزين، الأوضاع القانونية....، ص ٢٨.

إن الإصلاحات التي أدخلت على النظام الإسلامي، في ظل العثمانيين، قد أدت في ١٨٥٦م إلى إلغاء فرض الجزية من جهة وإلغاء مبدأ إبعاد أهل الذمة عن تأدية الخدمة العسكرية من جهة ثانية، حيث نظمت طريقة استدعائهم لتأدية هذه الخدمة في الجيوش العثمانية، فقد نص أحد مواد "المادة ١٧" خط همايون لعام ١٨٥٦م[١] على اعتماد مبدأ الخدمة العسكرية للجميع دون تفريق، وقضت المادة ١٩ من نفس القانون بأن الضرائب " تجبى على نفس الأسس من جميع رعايا الامبراطورية العثمانية دون تمييز طبقي أو ديني".

هذا الإلغاء لضريبة الجزية كان إلغاء ضمني لعقد الذمة الذي كان خلال العصور الإسلامية السابقة يؤلف العنصر الأساسي للأوضاع القانونية للنصارى واليهود في بلاد الإسلام، أما الحماية التي كانت تؤلف البدل المقابل لدفع الجزية فقد استقامت في العهد العثماني ولكن على أساس قانوني مختلف، انطلاقاً من مبدأ المواطنة فحسب[٢].

(١) – صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات....، ص ١٦٤.

(٢) – الزين، الأوضاع القانونية....، ص ٣٠-٣١.

الملاحق



ملحق رقم(١): سجل أوامر سلطانية حلب رقم٢، وثيقة ٣٧٤، ٣٧٥.

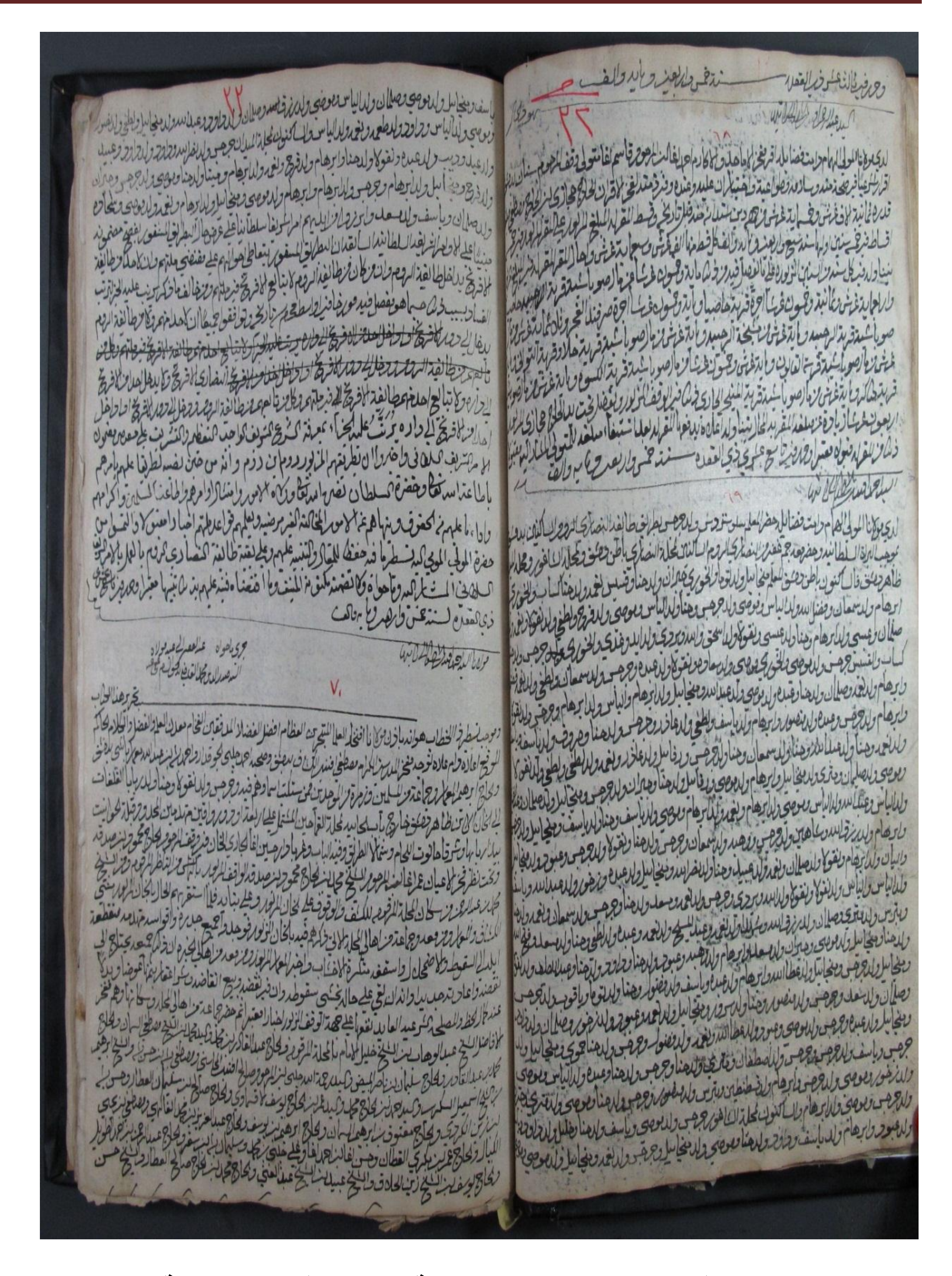
الوثيقة رقم ٣٧٤ تدل على طريقة التعايش بين الكنيسة ورجالها والأوامر السلطانية إزاء الطائفة، وعلى الجميع تنفيذ الأوامر.

الوثيقة رقم ٣٧٥ تدل على معاقبة الرهبان المرتدين إلى الكنيسة الكاثوليكية، وعلى الانقسام الطائفي الحاد بين الرهبان المسيحيين ما بين الروم الارثوذكس والكاثوليك .



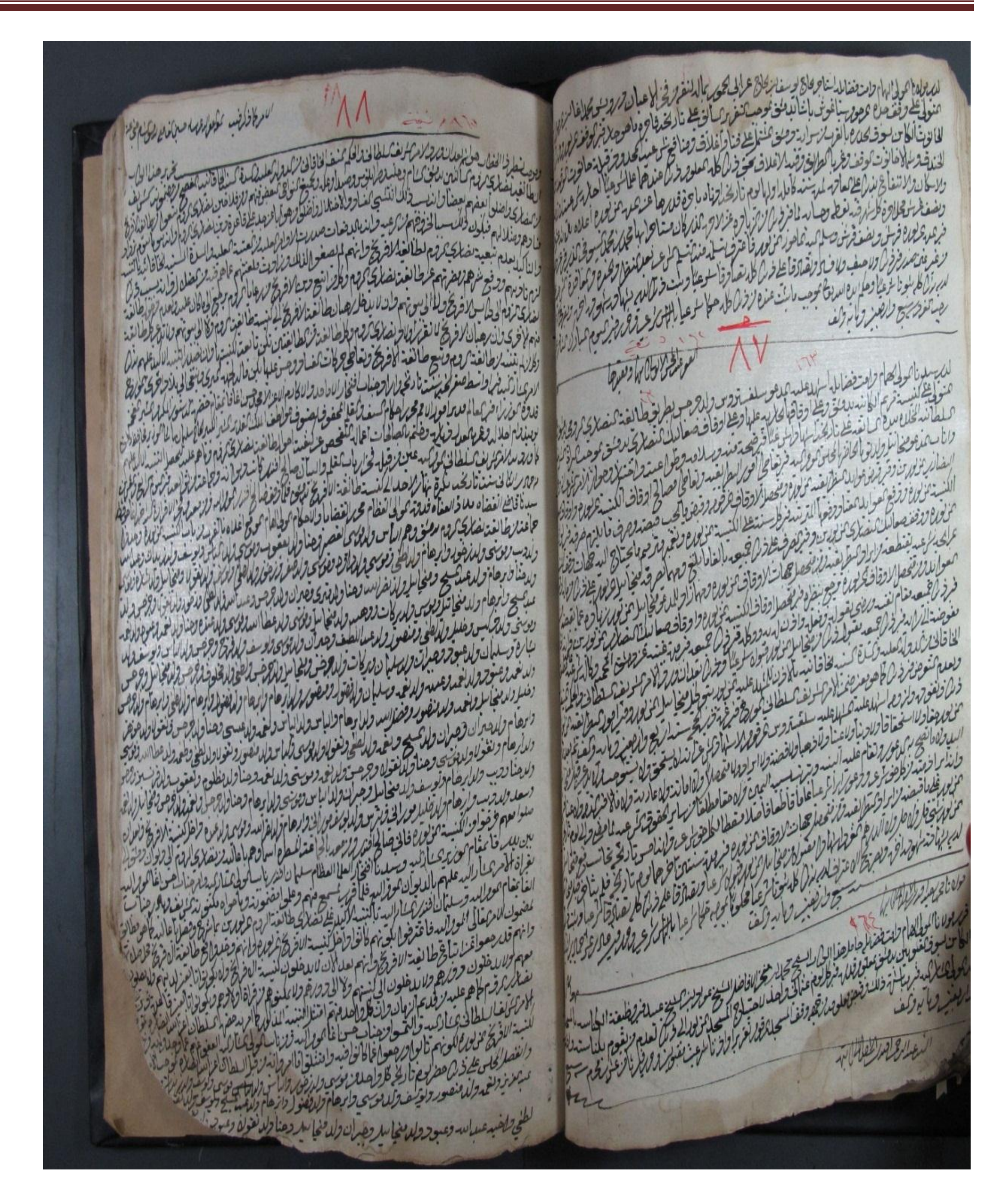
ملحق رقم (٢): سجل أوامر سلطانية حلب رقم٤، وثيقة ٤٤٢.

هذه الوثيقة عبارة عن أمر سلطاني إلى رجال الإدارة العثمانية، تحض على التزام العدل في سياسة الرعية وإزالة الظالم عن المظلوم ومعاقبة الظالم.



ملحق رقم (٣):سجل محاكم شرعية دمشق رقم ٧١، وثيقة ٦٩.

هذه الوثيقة تبين موقف الدولة العثمانية من طائفة الإفرنج "الكاثوليك"، حيث تمييز هذا الموقف بالعداء الصريح لهذه الطائفة بسبب ولائها للبابا والكنيسة الغربية.



ملحق رقم (٤): سجل محاكم شرعية دمشق رقم ٧٢، وثيقة١٦٣، ١٦٥.

الوثيقة رقم ١٦٣ تشير إلى أن حقوق الطوائف الأخرى غير المسلمة كحقوق المسلمين، وهو ما يزيد التآلف الاجتماعي لبن أبناء المجتمع الواحد.

الوثيقة رقم ١٦٥ تشير إلى الخلاف بين طائفتين مسيحيتين، فمِلّة المسيحين الإفرنج "الكاثوليك" كانوا يقدمون ولائهم للدول الغربية، وبالمقابل المسيحين الروم "الارثوذكس" كانوا وطنيين ويرفضون الولاء للغرب.

المصادر والمراجع

وثائق غير منشورة: سجلات المحاكم الشرعية بدمشق – مركز الوثائق التاريخية.

المصادر العربية:

١- القرآن الكريم
٢- الأسطواني، محمد سعيد، مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٦١م، تحقيق أسعد الأسطواني، وزارة الإعلام، ١٩٩٣.
٣- الأنصاري، موسى، نزهة الخاطر وبهجة الناظر، تحقيق عدنان إبراهيم وعدنان درويش، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩١.
٤- بابا، محمد كامل، طرابلس في التاريخ، تحقيق لجنة المحافظة على التراث عمر عبد السلام التدمري، جيروس برس، د.ت.
٥- ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق علي الكتاني، بيروت، ١٩٧٥.
٦- بن حبيب، علي بن محمد البصري، الاحكام السلطانية، القاهرة، ١٩٠٩.
٧- البخاري، محمد بن اسماعيل الجعفي، الجامع المسند لصحيح المختصر في أمور لرسول وسننه وأيامه "صحيح البخاري"، تحقيق محمد ناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢.
٨- ابن الجوزي، عبد الرحمن، فضائل القدس، تحقيق جبرائيل سليمان، ١٩٨٠.
٩- الحصني، محمد أديب آل تقي، منتخبات التواريخ لدمشق، تحقيق وتقديم كمال صليبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.
١٠- الحلاق، أحمد بديري، حوادث دمشق اليومية ١٧٤١-١٧٦٢، نقحها محمد سعيد القاسمي، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، الجمعية المصرية، ١٩٥٩.
١١- حليم، ابراهيم بك، التحفة الحليمية في الدولة العليا، مطبعة ديوان عموم الاوقاف، ١٩٠٥.
١٢- الدويهي، مار أسطفان، تاريخ الطائفة المارونية، تحقيق رشيد خوري، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعين، بيروت، ١٨٩٠.
١٣- شريف، حكمت بك، تاريخ طرابلس من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، تحقيق منى حداد يكن ومارون عيسى الخوري، دار الإيمان، ط١، طرابلس، ١٩٨٧.
١٤- أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان في عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، بيروت، د. ت.

١٥- شلبي، أحمد، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشوات، د.ن، القاهرة، ١٩٧٨.
١٦- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد إبراهيم، دار المعارف، ط١، د.ت.
١٧- طرازي، فيليب دي، أصدق ما كان من تاريخ لبنان وصفحة من أخبار السريان، مطابع جوزيف سليم، بيروت، ١٩٤٨.
١٨- بن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، المطبعة العثمانية، ١٣٢٤هـ.
١٩- عبد الرحمن، سامي بك، القول الحق في بيروت ودمشق، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٠- ابن عساكر، علي بن الحسن، تهذيب تاريخ دمشق وأخبارها، دار المسيرة، بيروت، ١٣٢٩هـ.
٢١- العظمة، عبد العزيز، الشام تاريخ دمشق وأهلها، دار الفكر المعاصرة، ط٢، دمشق، ٢٠٠٢.
٢٢- القاسمي، محمد سعيد، قاموس الصناعات الشامية، باريس، لاهاي، ١٩٦٠
٢٣- قساطلي، نعمان، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، دار الرائد، ط١، بيروت، ١٨٧٩.
٢٤- القلقشندي، شهاب الدين، صبح الاعشى في صناعة الأنشى، وزارة الثقافة، القاهرة، د.ت.
٢٥- مجهول، مذكرات تاريخية حول حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق غسان سبانو، دار قتيبة، ط٢، د.ت.
٢٦- مجهول، كشف اللثام عن نكبات الشام، القاهرة، ١٨٩٥.
٢٧- المرادي، محمد خليل، عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٤.
٢٨- ==========، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، بغداد، ١٩٦٦.
٢٩- مشاقة، ميخائيل، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان، منشأة ملحم خليل وعبدو واندراوس شخاشيرو، مصر، ١٩٠٨.
٣٠- النابلسي، عبد الغني، التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، تحقيق هربرت بوستر، المعهد الالماني، بيروت، ١٩٧١.
٣١- أبو يعلى، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٩٣٨.

المراجع العربية:

١- أبو جبل، كاميليا، محمد، نجاح، تاريخ الوطن العربي الحديث بلاد الشام والعراق، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦م.

٢- أبو جبل، كاميليا، بهلوان، سمر، المرجع في حوادث دمشق اليومية خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١١-٢٠١٢م.

٣- أبو زهرة، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر، ١٩٩٥م.

٤- أبو الفخر، فندي، سوريا والصراعات الدولية١٨٣١-١٨٤٠، د.ن، ط١، دمشق، ٢٠٠٠م.

٥- الأبيض، أنيس، الحياة العلمية والمراكز العلمية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر، طرابلس، د.ت.

٦- البدري، محمد عبد الستار، المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠١م.

٨- بريسون، توماس، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥م، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥م.

٩- بهلوان، سمر، القضية الفلسطينية، مطبعة ابن خلدون، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٢م.

١٠- بني هاني، خالد، تاريخ دمشق وعلماؤها خلال الحكم المصري ١٨٣١-١٨٤٠م، دار صفحات، دمشق، ٢٠٠٧.

١١- جمعة، مكنون، إيالة دمشق في ظل الإصلاحات والتنظيمات، رسالة ماجستير غير منشور، إشراف الأستاذة الدكتورة كاميليا أبو جبل، جامعة دمشق، د.ت.

١٢- حافظ، حسن فؤاد، تاريخ الشعب الأرمني، القاهرة، ١٩٨٦م.

١٣- حبلص، فاروق، أبحاث في تاريخ طرابلس أبان الحكم العثماني من خلال الوثائق العثمانية الرسمية، دار آراغون فورتسبوغ، بيروت، ٢٠٠٧م.

١٤- حبيب، كمال السعيد، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية ٦٢١-١٩٠٨م، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٥- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧م.

١٦- حميد الله، محمد ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٩٧٦.

١٧- خاطر، فؤاد المرسى، دراسات في الاطماع الاستعمارية في الوطن العربي، دلتا للطباعة، د.ت.

١٨- الخالدي، محمد، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، دار الراوي، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٩- الخالدي، مصطفى، فروخ، عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٥٣م.
٢٠- خزاعلة، عبد العزيز، مقدمة لدراسة مجتمع الاردن، جامعة اليرموك، أربد، ١٩٩٣م.
٢١- الخير، هاني، صور وطرائف من مجتمع دمشق، مطبعة الانشاء، ط١، دمشق، ١٩٩١م.
٢٢- دهمان، محمد أحمد، في رحاب دمشق، درا الفكر، ط١، ١٩٨٢م.
٢٣- رافق، عبد الكريم، دراسة اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مكتبة نابولي، دمشق، ٢٠٠٢م.
٢٤- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م، دمشق، د.ت.
٢٥- الرجولة، فواز منير، في ربوع دمشق منذ بداية العهد العثماني حتى الوقت الحاضر ١٥١٦-٢٠٠٩، جزأن في مجلد واحد، دمشق، ٢٠٠٩م.
٢٦- رستم، أسد، إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها في عهد محمد علي منشور ضمن كتاب في ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، الجمعية التاريخية المصرية، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م.
٢٧- رستم، أسد، المحفوظات الملكية المصرية، د.ط، د.ت.
٢٨- رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي، الجامعة الأمريكية، دار الحداثة، منشورات كلية الآداب، بيروت، ١٩٨٨م.
٢٩- الرستم، سعد، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات(النشأة والتاريخ والعقيدة والتوزع الجغرافي)، الأوائل للنشر، ط٣، ٢٠٠٥
٣٠- الرفاعي، عبد الرحمن، عصر محمد علي، دار المعارف، ط٥، القاهرة، ١٩٨٩م.
٣١- الريس، رياض نجيب، المسيحيون والعروبة، دار رياض الريس، ط٢، لندن، ١٩٩١م.
٣٢- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٤، د.ت.
٣٢- الزرعي، محمد، أحكام أهل الذمة، تحقيق يوسف البكري وشكري العازوزي، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧.
٣٣- زكي، عبد الرحمن، أسباب الثورات في بر الشام بحث ضمن كتاب في ذكر البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨-١٩٣٨، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣٤- زهدي، بشير، دمشق دراسات تاريخية وأثرية، المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، ١٩٨٠.
٣٥- الزواهرة، تيسير خليل، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق ١٨٤٠-١٨٦٤م، جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٥م.

٣٦- زيادة، نقولا، شاميات دراسات في الحضارة والتاريخ، منشورات رياض الريس، د.ت.
٣٧- زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٨- الزين، حسن، الأوضاع القانونية للنصارى واليهود في الديار الإسلامية حتى الفتح العثماني، دار الفكر الحديثة، بيروت، ١٩٨٨م.
٣٩- الزين، سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً من أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحالي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩م.
٤٠- سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الاسكندرية، د.ت.
٤١- سالم، لطيفة محمد، الحكم المصري في الشام، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٠م.
٤٢- السماك، محمد، القرار العربي في الأزمة اللبنانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٤م.
٤٣- سلامة، غسان، المجتمع والدولة في الشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.
٤٤- سليمان، هلا، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ولاية طرابلس نموذجاً، ١٨٣١-١٨٤٠، المؤسسة الحديثة، طرابلس، ٢٠٠١م.
٤٥- سليم، سوسن، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥م.
٤٦- شاكر، محمود محمد، رسالة الطريق ثقافتنا، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١م.
٤٧- الشريف، محمد موسى، التقارب والتعايش مع غير المسلمين، دار الأندلس، جدة، ٢٠٠٣م.
٤٨- الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو الأمريكية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠م.
٥٠- شوكت، محمود، التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني، ترجمة محمود عامر ويوسف نعيسة، دار طلاس، ط١، دمشق، ١٩٨٨م.
٥١- الصباغ، ليلى، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب، ط٣، دمشق، ١٩٩١-١٩٩٢.
٥٢- الصباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية في العهد العثماني في القرنين ١٦-١٧، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٩.
٥٣- ضاهر، مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١م.
٥٤- الضيعة، حسن، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٧م.

٥٥- الطاهري، حمدي، سياسة الحكم في لبنان، د.ن، ط٢، القاهرة، ١٩٧٦م.

٥٦- طربين، أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، جامعة دمشق،٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٧- طقوس، محمد سهيل، تاريخ الأيوبيين في بلاد الشام وإقليم الجزيرة، دار النفائس، بيروت، د٢، ٢٠٠٨.

٥٨- عامر، عبد السلام، طوائف الحرف في مصر١٨٠٥-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٣م.

٥٩- عامر، محمود، تاريخ الدولة العثمانية سياسي واجتماعي، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.

٦٠- عبد الكريم، أحمد عزت، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة، ط١، القاهرة، ١٩٣٨م.

٦١- ===============، التقسيم الإداري لسوريا، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٥٨.

٦٢- عبيد، محمد غسان، تاريخ دمشق ١٧٢٤-١٧٥٦دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية من خلال وثائق المحكمة الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور محمود عامر، جامعة دمشق، ٢٠٠٤م.

٦٣- عثمان، أحمد، تاريخ اليهود، مكتبة الشروق، د.ت.

٦٤- عجيب، أحمد، أثر الكنيسة على الفكر الأوربي، الآفاق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٤.

٦٥- العش، محمد، دمشق بين الماضي والحاضر، د ن، ط١، دمشق، ٢٠٠٦م.

٦٦- العطار، نادر، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، د ن، دمشق، ١٩٨٦م.

٦٧- العلاف، أحمد حلمي، دمشق في مطلع القرن العشرين، تعليق يوسف نعيسة، د ن، ط٢، دمشق، ١٩٨٣م.

٦٨- العلبي ، أكرم، دمشق بين عصري المماليك والعثمانيين، ١٥٠٠-١٥٢٠، دراسة تاريخية اجتماعية وثقافية واقتصادية، الشركة المتحدة، دمشق، ١٤٠٢هـ.

٦٩- العلبي، أكرم، يهود الشام في العهد العثماني من خلال وثائق المحكمة الشرعية، ٩٩١-١٣٣٦هـ-١٥٨٣-١٩٠٩م، وزارة الثقافة، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

٧٠- علي، علي السيد، القدس في العصر المملوكي، دار الفكر، القاهرة، د ت.

٧١- علي، محمد كرد، خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠م.

٧٢- عودة، عبد القادر، الإسلام وأوضاعنا السياسة، القاهرة، ١٩٥١م.

٧٣- عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ١٨٦٤-١٩١٤، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، جامعة عين شمس، دار المعارف، مصر، د ت.

٧٤- عوض، عبد العزيز، بحوث في تاريخ العرب الحديث ١٥١٤-١٩١٤م،مكتبة المحتسب، ط١، عمان، ١٩٨٣م.

٧٥- عيسى، عبد الرزاق، التنصير الأمريكي في بلاد الشام ١٨٣٤-١٩١٤، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة، ط١، ٢٠٠٥م.

٧٦- غرايبة، عبد الكريم، سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦م، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢م.

٧٧- فتال، أنطوان، النظام الشرعي لغير المسلمين، بيروت، ١٩٥٨م.

٧٨- فرحات، أديب، سوريا ولبنان، المطبعة الوطنية، بيروت، ١٩٤٣م.

٧٩- فريد، محمد، تاريخ الدولة العثمانية العليا، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٨م.

٨٠-الفقيه، محمد تقي، جبل عامل في التاريخ، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.

٨١- قازان، نزار، أحداث ومشاهير عالمية، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٩٩٢م.

٨٢- قاسمية، خيرية، حياة دمشق الاجتماعية كما صورها المعاصرون أواخر العهد العثماني، مطبعة الداودي، دمشق، ٢٠٠٠م.

٨٣- قرم، جورج، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، ط٣، بيروت، ١٩٩٢.

٨٤- كوثراني، وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

٨٥-كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير، بحوث للثقافة، بيروت لبنان، ١٩٨٦م.

٨٦- كيال، منير، فنون وصناعات دمشق، دار الفكر،، دمشق، ١٩٦٢.

٨٧- كيال، منير، الحمامات الدمشقية وتقاليدها، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٦م.

٨٨- مؤنس، حسين، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي، ط٢، القاهرة، ١٩٣٨م.

٨٩- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، بيروت، ١٩٩٣.

٩٠- موسى، موسى نصير، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، الهيئة العامة الملكية الاسكندرية، هيئة الكتاب، مصر، د ت.

٩١- نادر، ديانا أنطونيوس، المرأة الدمشقية في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشور، أشراف الأستاذ الدكتور محمود عامر، جامعة دمشق، ٢٠٠٣.

٩٢- نعيسة، يوسف، يهود دمشق، دار المعرفة، دمشق، ط٢، ١٩٩٤.

٩٣- النمير، إحسان، تاريخ نابلس والبلقاء، دمشق، ١٩٣٨م.

٩٤- يحيى، جلال، مهنا، محمد، مشكلات الأقليات في الوطن العربي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

٩٥- يحيى، جلال، العالم العربي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٨، ج١.

المصادر والمراجع المترجمة:

١- بازيلي، قسطنطين، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة ميسر صابر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٨.

٢- براون، جغري، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة علي المرزوقي، دار الأهلية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.

٣- بروكلمان، كارل، الإسلام في القرن التاسع عشر، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٠.

٤- بريجيت، مارينو، حي الميدان في العصر العثماني، ترجمة كامل اليازجي، بيروت، ١٩٥٩.

٥- بيتروسيان، ايرينا، الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، الماجد لثقافة والتراث، ٢٠٠٦.

٦- حتي، فيليب، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كامل اليازجي، بيروت، ١٩٥٩م.

٧- حتي فيليب، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، ط٣، بيروت، ١٩٧٨م.

٨- سوجر، بيتر، أوربا العثمانية ١٢٥٤-١٨٠٤م في أصول الصراع العرقي بين الصرب والبوسنة، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٨م.

٩- سوفاجيه، جان، دمشق الشام، ترجمة فؤاد البستاني، بيروت، ١٩٢٦م.

١٠- شيشلر، ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمر الملاح ودينا الملاح، دار الجمهورية، ط١، دمشق، ١٩٩٨م.

١١- لوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيف البستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١م.

١٢- لونغريغ، ستيفن هامسلي، سوريا ولينان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨م.

١٣- يفسكي، بوندار، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥م.

١٤- العرب في أمريكا دراسات عن الجاليات العربية الامريكية، ترجمة سنية الجلالي، مراجعة ممدوح الحسامي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٥.

القواميس والمعاجم:

١- أبادي، مجد الدين فيروز، القاموس المحيط، مطبعة دار المأمون، ط٤، د.ن، د.م، ١٣٥٧هـ.
٢- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، د.ت.
٣- بينيت، طوني ، غروسبيرغ، لورانس، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٠م.
٤- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق احسان عباس، دار الغرب، بيروت، ط١، د.ت.
٥- صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠م.
٦- معلوف، لويس، المنجد، مطبعة الكاثوليكية، ط٩، بيروت، ١٩٣٧م.

المجلات:

سلسلة عالم المعرفة:

- انتجر، صموئيل، اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠، ترجمة جمال الرفاعي ومراجعة رشاد الشامي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧
- عبد الله، معتز، الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ايار، ١٩٨٩م.
- النجار، علي، حكايات الشطار والعيارين في التراث الاسلامي، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٤٥، الكويت، ١٩٧٨.

مجلة دراسات تاريخية:

- رافق، عبد الكريم، مظاهر التنظيم الحرفي في دمشق في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، العدد الرابع، ص ٣٥.

مجلة الفكر العربي:

- قرقوط، ذوقان، محمد علي بطل الثورة المضادة وليس قائداً لنهضة عربية، مجلة الفكر العربي، العدد ٤٧، بيروت، ١٩٨٧م.

- مجلة المجمع العلمي، مج ٣٩.

المصادر والمراجع الأجنبية:

1 – Afab Jutbi, Alsayid mersot, Egyption The reign of Muhammad Ali, Cambridge, 1990

2 –Azazan, Hory, The Armenian communities in the Arabic countries, Syria, 1993.

3 –GiBB H.R and Bowne H, Islamic society and The west, London, 1951-1954.

4 –Hourani, Albeert, The ottoman back ground of the modern middle east, 1940.

5 –RAFEQ.A.K, The provine of Damascuse 1723-1783, Beirut, 1974.

6 –Sirvalentine chirol, Turkish empire, From 1288-1914, London.

Summary of the topic

This research deals with the political system followed by the Ottoman Sultanate in the administration of the sects and boredom that were subjected to it in the Levant especially, and how it dealt with all the groups of society that existed at that time. It distinguished between the members of societies and the society of the Levant on two bases: the first is religious between Muslims and non- General and sectarian among the Muslims themselves, and the second was based on the function among the workers in the state administrative and political and non-working, and therefore the Ottoman Empire formed the policy pyramid hierarchy working in the state and the rest of the parish according to their occupations and functions. Each religious denomination was known as the mullah, the one-person human group, and Islam and the Orthodox Christians were the ones to be followed by Jews, Armenians and other Christian communities. In the absence of regulations that define the duties of each sect, the Ottoman state adopted a system known as the "system of mullahs", whereby citizens are classified on a religious-sectarian basis and according to this system presided over the head of each head responsible for all the affairs of the Ottoman Empire in the center.

The system is not the new system, but it was legalized in the Ottoman era, and the Ottoman state proved its ability to reconcile these groups with the religious communities. This policy has succeeded in managing the various governed groups in the region despite the negative effects of this system. This policy continued until the Egyptian rule came with the advent of Ibrahim Pasha, who granted absolute freedom and full equality in the Western style to all groups without discrimination. In addition to the policy of the Egyptian government in the Levant between 1831 and 1839, the privileges granted by the Ottoman Empire to the European countries played an important role and their impact on the parish began to be felt, especially in the Ottoman Empire's weakness. It became a protection of religious minorities in the region, All this paved the way for the end of the monarchy of the sects through a series of Ottoman reforms.

This research refers to the issue of co-existence among all sects. Religion and religion have never stood in the way of communication between the people of the same region. This was manifested through regularity in the literal communities that included individuals of all boredom. This coexistence also emerged through the customs and traditions of the society in holidays and weddings Grief, marriage, divorce and so on in the various traditions of society, where everyone participates in the joys, and also the sorrows, each one body if a member suffered pain or injury, everyone suffered and called for healing and safety.

الخاتمة

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

١-أن المبادئ التي أقامها الدين الإسلامي لتنظيم أوضاع أهل الذمة في ديار الإسلام قد حفظت لهم قدراً من الحماية لم يتمكن أحد من تجاوزه في معظم الأحيان، وكانت هذه الأوضاع عرضة لتغييرات، بدأ ظهورها في العصور التي تلت العصور الإسلامية الأولى متأثرة بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة التي بدأت تتطور وتتغير باستمرار، والعوامل الاقتصادية – تفاوت المصالح والثروات بين طوائف المجتمع– كان لها التأثير الأكبر في هذا التغيير بالإضافة للعوامل السياسة– الولاء لجهات خارجية واتباع تقاليد بعيدة عن المجتمع الإسلامي والمساواة المطلقة بين المسلمين وغير المسلمين– بشكل عام.

٢-بعد أن تم للعثمانيين السيطرة على بلاد الشام كانوا حريصين على تأكيد صفتهم كحماة للإسلام والعالم الإسلامي، وذلك عن طريق الوصايا التي أوصاها عثمان مؤسس الدولة لابنه أورخان ومعاهدات الصلح مع دول الأوربية، والتأكيد على التزامهم بمبادئ الدين الإسلامي السمح وأحكام الشريعة العادلة في معاملة غير المسلمين من أهل الذمة – المسيحيين واليهود – وخاصة الرهبان ورجال الدين.

٣-العثمانيون في سبيل تأكيد شرعية حكمهم وتسهيل إدارة الطوائف الإسلامية قربوا العلماء والفقهاء ورجال الدين الإسلامي واعتمدوهم كصلة وصل بينهم وبين الرعايا، كما اعتمدوا على الطرق الصوفية والتصوف في ضمان ولاء وإدارة طوائف المسلمين من أتباع المذهب السني السلطاني.

٤-ابتدع العثمانيون نظاماً لإدارة الرعايا غير المسلمين من أهل الذمة، هذا النظام هو نظام المِلّة وهو نظام يقسم الرعايا على أساس طائفي بحت، وهذا النظام من حيث المبدأ ليس بالجديد، إلا أن العثمانيين قد قاموا بتشريع هذا النظام وجعلوه قانونياً.

٥-السياسة الطائفية العثمانية، بالرغم من كثرة الحديث عن حسنات تسامحها مع الطوائف الأخرى غير الإسلامية من أهل الذمة، كانت عامل انحطاط للسلطنة إذ أحدثت خللاً كبيراً في التركيبة البنيوية لسكان السلطنة في الولايات العثمانية كافة.

٦-نظام الملة وضع للطوائف غير المسلمة من أهل الذمة يرعى شؤونهم الدينية ويفصل في قضاياهم الشخصية، ولم تكن الدولة بموجب هذا النظام تتدخل في أي شأن من شؤونهم، وكانت تعتبر الرؤساء الدينين لكل طائفة غير مسلمة مسؤولين عن شؤون تلك الطائفة، كما سمحت لهم بإعادة بناء

وتجديد كنائسهم على أن تكون الأرض ملكاً للطائفة، وألّا يكون للطوائف الأخرى علاقة بها، وبالتالي منح هذا النظام الملل غير الإسلامية كياناً ذاتياً خاصاً.

٧-نظام المِلّة لم يشكل فاصل بين الرعايا بدليل وجود مبادئه منذ نشوء الدولة الإسلامية مع ذلك بقي التواصل مستمر بين فئات المجتمع المختلفة، لكن الفاصل تشكل على أساس اختلاف الوظائف بين هيئة الموظفين العثمانيين والرعايا والتصرفات من جهة الموظفين لطالما نظر إلى الدين كأساس في المعاملة والسياسة على أنها من منطلق طائفي.

٨-نظام الملل أدى إلى التجزئة على الصعيدين الديني -الاجتماعي في العهد العثماني وكان له خطر على كافة الأصعدة بسبب توافق نشوئه مع ظهور الامتيازات التي دفعت ولايات السلطنة العثمانية والدول للانهيار والتبعة لدول أوربا في نهاية الأمر.

٩-الامتيازات الأجنبية كانت نقطة البداية لنهاية مبادئ عقد الذمة التي قام عليها نظام الملة، هذه الامتيازات بدأت مع قيام الدولة العثمانية ولم يكن لها ذلك التأثير عندما كانت السلطنة في قوتها، عندها لم تكن تشمل هذه الامتيازات سوى الرعايا الأجانب الذين يقطنون أراضي الامبراطورية العثمانية، ولم تكن تشمل غير افراد قلائل جداً من الرعايا المحليين الذين يعملون في سفارات الدول الأجنبية، وفي مراحل ضعف الدولة العثمانية تحولت الامتيازات إلى نقاط ضعف في السلطنة مكنت الدول الأوربية أن تفرض إرادته وحمايتها للطوائف الذمية في أراضي الدولة وناسفة بذلك أحد مبادئ عقد الذمة.

١٠-لعبت الدول الأوربية دوراً هاماً في إذكاء روح الطائفية بين أبناء الطوائف المختلفة في بلاد الشام عن طريق قناصلها والإرساليات الأجنبية، فقد لعبت فرنسا دوراً كبيراً في بيروت وعكا وطرابلس ودمشق وحلب و قدمت خدمات كبيرة للمشروع السياسي الطائفي الرامي لتميز الموارنة داخل محيطهم العربي وتغريبهم السياسي والاجتماعي والثقافي، ونقل الزعامات المقاطعجية المارونية من دينية – مدنية إلى مرتبة مساوية لمرتبة المقاطعجية المحلية، وبدأت الإرساليات الأجنبية تحضر أبناء الموارنة والكاثوليك وبعض الدروز وأبناء الطوائف الأخرى لمرحلة التصدي للحكم العثماني والتحرر من نيره.

١١-لم تعي السلطنة العثمانية القائمة على نظام الملل العثماني أن ذلك التمييز الطائفي سيكون المدخل إلى تميز سياسي وإلى تفكيك نظام الملل عبر سلسلة من الإصلاحات المفروضة.

١٢-نظام الملل العثماني كان السبب الأول في تفسخ سكان السلطنة طائفياً إلى ملل ومذاهب وقد جعل النظام الطائفي علنياً.

١٣-زعزع حكم محمد علي لبلاد الشام من عهد الذمة مع الطوائف غير المسلمة، وسمح لهم بمخالفة كل الشروط التي أخذت عليهم منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فسمح لهم بركوب الخيل

ولبس العمامة وبناء الكنائس وتولي الوظائف الإدارية، وهنا كانت بداية التحول من النهج الديني للدولة العثمانية إلى النهج العلماني في الحكم تحت إدارة محمد علي.

١٤–ساعد حكم محمد علي لبلاد الشام على ازدياد حدة الصراعات الطائفية داخل بلاد الشام، هذا في وقت الذي عملت إرساليات التبشير الأجنبية في بلاد الشام على ضرب علاقة هذه الطوائف بالدولة العثمانية، وهذا فجر الصدامات الدموية في أواسط القرن التاسع عشر أكثرها خطورة حصلت عام١٨٦٠م في جبل لبنان حيث حصلت مذابح كثيرة راح ضحيتها الكثير وامتدت إلى دمشق بشكل أقل حدة.

١٥–التفكك البنيوي على الصعيد الطائفي كان من مظاهر التفكك تتغلغل في جميع جوانب الحياة اليومية، وتحدد علاقة السلطة المركزية بالسكان على أساس طائفي، ومهما كانت حدة هذه العلاقة الطائفية ولا سيما أبان الأزمات فإن ذلك الانتماء لم يستطع أن يلغي أو يكون بديلاً للانتماء الاجتماعي فالحياة الاجتماعية وتقاليد المجتمع الدمشقي الشامي وطوائف الحرف والعلاقات داخل هذه التنظيمات تبرز التعايش بين أبناء الطوائف المختلفة بغض النظر عن التفكك البنيوي الطائفي.